وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية

مطبوعة بيداغوجية في مقياس

تاريخ الوقائع الاقتصادية

موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية

من إعداد:

د.فاطمة صباح

السنة الجامعية: 2024/2023

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	
المقدمة	أ
المدخل التمهيدي	1
المحور الأول: الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة	
أولا. النظام البدائي	3
ثانيا. النظام العبودي	6
ثالثا.النظام الاقتصادي عند اليونان و الرومان	7
المحور الثاني: الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى–عند الغرب–	
أولا.النظام الإقطاعي	12
المحور الثالث: الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى–في العالم الاسلامي–	
أولا.النظام الاقتصادي في الاسلام	16
ثانيا. الأوضاع الاقتصادية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم	19
المحور الرابع: الوقائع الاقتصادية في العالم الغربي	
أولا.النظام الرأسمالي	22
ثانيا.الرأسمالية التجارية	23
ثالثا.الرأسمالية الصناعية	25
رابعا.الرأسمالية المالية	27
المحور الخامس:الوقائع الاقتصادية بين الحربين العالميتين	
أولا.أزمة الكساد العظيم	29
ثانيا.النظام الاشتراكي	35
المحور السادس: الوقائع الاقتصادية المعاصرة	
أولا.نظام بريتون وودز	38
ثانيا.الاقتصاديات الاسيوية	43

فهرس المحتويات

ثالثا.العولمة	**47**
رابعا.أزمة الرهن العقاري2008	**52**
خامسا.الصراع الاقتصادي الأمريكي الصيني	**59**
سادسا.الحرب الروسية الاوكرانية و تداعياتها الاقتصادية العالمية	**67**
الخاتمة	**74**
قائمة المراجع	**75**

يعد تاريخ الوقائع الاقتصادية فرعا من علم الاقتصاد .اذ يهتم بتتبع حركة التغيرات التي تمر بها المجتمعات الإنسانية في مجالها الاقتصادي.و إن الإحداث مهد الأفكار و النظريات الاقتصادية و بالتالي فان معرفة التاريخ منذ التاريخ الإنساني القديم إلى غاية و قتنا الحالي ضروري لفهم طبيعة الأنظمة الاقتصادية التي شهدتها المجتمعات الإنسانية.خاصة النظام الرأسمالي الذي سيكون محور تركيزنا في هذا العمل.

هذه المطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية.سيساهم هذا المقياس في تكملة الفهم والبناء المعرفي للطالب لأهم المصطلحات الاقتصادية ،و فهم البيئة التاريخية و ظروف نشأة الأفكار والنظريات الاقتصادية وكذا طبيعة تشكل الأنظمة الاقتصادية خاصة النظام الرأسمالي.و الربط بين الماضي والحاضر من خلال الإحداث.

من خلال هذه المطبوعة سنتناول الاحداث و الوقائع الاقتصادية في سياق تاريخي متسلسل بما يتماشى و المقرر الوزاري لهذا المقياس،حيث تم تحديد ستة محاور أساسية.نتطرق في المحور الأول إلى الوقائع الاقتصادية خلال العصور القديمة،ثم الوقائع خلال العصور الوسطى عند الغرب في المحور الثاني.في المقابل يتناول المحور الثالث الوقائع خلال العصور الوسطى في العالم الإسلامي.و يتضمن المحور الرابع الوقائع في العالم الغربي اين يتم التركيز على مراحل تطور النظام الرأسمالي.أما المحور الخامس فيتناول أهم الأحداث ما بين الحربين العالميتين،لنختم في الأخير بأهم الوقائع الاقتصادية المعاصرة في المحور السادس.

يعود الاهتمام بمادة تاريخ الوقائع الإقتصادية إلى القرن الثامن عشر في كتاب أدم سميث "ثروة الأمم"، يستعرض فيه تاريخ النظم الإقتصادية السابقة وخاصة التجارية، كما اهتم الإشتراكيون والألمان في القرن التاسع عشر بتاريخ الفكر الاقتصادي، كجدلية صحة المنهج التاريخي ونقد النظام الرأسمالي على ضوء الجذور التاريخية له، إلى غاية القرن العشرين أين أصبحت مادة مستقلة تهتم بالاحداث الاقتصادة الكبرى وتعتبر حجز الزاوية للفكر الاقتصادي.

أولا.مفهوم و أهمية الوقائع الاقتصادية

قبل التطرق الى تفاصيل الأحداث الاقتصادية عبر التاريخ لا بد من اطلالة لمفهوم الوقائع و أهميتها في الدراسة الاقتصادية عموما،و كذا علاقتها بنظم الفكر الاقتصادي.

1. مفهوم تاريخ الوقائع الاقتصادية

يعرف تاريخ الوقائع الاقتصادية على أنه تلك الأحداث التي عاشها الإنسان في زمان ومكان معينين والتي شغلت حيزا من التاريخ ومجالا مكانيا واضح المعالم فظهرت النظريات الاقتصادية لتفسير وتوضيح مجريات هذه الأحداث[1]، اذن هو دراسة وتحليل لظواهر الاقتصادية خلال في بيئات مجتمعية معينة من وجهة نظر تاريخية.

2. أهمية تاريخ الوقائع الاقتصادية

يمكننا تلخيص أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية في النقاط التالية:

-محاولة إيجاد التفسير العلمي والموضوعي لمختلف الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها الإنسان

-الاستفادة من تجارب وخبرات الأجيال الماضية في تحسين أوضاع الأجيال الحالية

- ضرورة التعرف على الوقائع المتعلقة بوفرة الموارد وتحديد الحاجات واختيار ما ينتج لإشباعها من سلع وخدمات متمثلة في :الكمية المنتجة -الطريقة الفنية المستعملة في إنتاجها -المكان الذي يمكن أن يتم إنتاجها فيه -أي الموارد يمكن أن تستخدم في ظل أي نمط للعلاقات بين القوى المنتجة.

-تتبع حركة المتغيرات التي تمر بها المجتمعات الإنسانية، من وقوف على علاقات الإنتاج التي سادت فيها، إلى مستوى تقسيم العمل ودور المنظم في تسيير المشاريع الإنتاجية.

-إن دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية في العالم، لا يعني فقط سرد الأحداث الاقتصادية بتفاصيلها العديدة خلال مراحل التطور للمجتمعات البشرية فحسب، وإنما يمتد إلى دراسة النظم الاقتصادية، والتطرق إلى

[1] اسماعيل بن قانة،الوجيز في تاريخ الوقائع الاقتصادية،الطبعة الأولى،دار الحامد،عمان،الأردن،2017،ص 15-16

النظريات الاقتصادية التي ابتدعها الإنسان فضلا عن دراسة الاتجاهات العاملة للسلوك الإنساني في الميدان الاقتصادي، وكيفية مواجهته للمشكلات الاقتصادية عبر تطور المجتمعات الإنسانية كما يتطرق تاريخ الوقائع الاقتصادية إلى الكيفية التي تم بها الانتقال من مرحلة تاريخية إلى أخرى ومن نظام إلى آخر، وتحديد القوى الفاعلة في عملية الانتقال هذه، فضلا عن رصد وتحليل السياسات الاقتصادية عبر المراحل التاريخية.

ثانيا.علاقة التاريخ بالفكر الاقتصادي

بينا سابقا أن التاريخ الاقتصادي يتناول بحث الوقائع والحوادث الاقتصادية كافة مع بيان اسبابها ونتائجها ، بينما تاريخ الفكر الاقتصادي فهو يبحث فيما أثيرت او طرحت من إراء أو افكار من قبل المفكرين والكتاب خلال العصور المختلفة حول مشكلات الانسان بجانبها الاقتصادي او حول نشاطاته الاقتصادية او حول سعيه في الحصول على معيشته ، ومن ناحية أخرى يمكن تحديد العلاقة بينهما في النقاط التالية:

-ان التاريخ الاقتصادي هو علم وصفي اي علم وقائع ، في حين أن تاريخ الفكر الاقتصادي يتناول تاريخ الصياغات النظرية للقوانين الاقتصادية.

-ان التمييز بين الموضوعيين لا يعني امكانية الفصل بينهما بأي شكل كان بانهما وجهان لعملة واحدة ،فهما وجهان نظري وواقعي لنفس العملية الاقتصادية التاريخية ، فلا يمكن دراسة احدهما بمعزل عن الآخر .

-ان العلاقة بينهما هي علاقة النظرية بالواقع، فالفكر جزء من الايديولوجية التي هي جزء من مفهوم البناء العلوي او التركيب العلوي ، اما التاريخ الاقتصادي فهو جزء من القاعدة علاقات الانتاج على الأخص ، وعليه فأن التاريخ الاقتصادي هو الاساس المادي لتاريخ الفكر الاقتصادي ، ولا يمكن أن تفهم اية نظرية اقتصادية تاريخية الا على ضوء جذورها المادية في النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم.

-الوقائع الاقتصادية هي البيئة التي ولدت الأفكار و النظريات الاقتصادية،حيث يؤكد الاقتصاديين على اهمية الوقائع في صياغة الفكر ،مثلا ريكاردو و نظرية الريع و الأوراق المصرفية،و ماركس و سيسموندي واهتمامهما بالازمات و المكننة و البروليتاريا الصناعية.كما تتجلى اهمية الوقائع الاقتصادية لا كسبب فقط للفكر بل كنتيجة له أحيانا ،مثلا أثر مدرسة مانجستر في المعاهدات التجارية،و أثر اشتراكية الدولة في التشريعات العمالية...الخ.كذلك يرى الاستاذ الامريكي "هاني" تفاعل الفكر و الواقع الاقتصادي في تاريخ الفكر الاقتصادي[2].

[2]ابراهيم كبة،تاريخ الاقتصاد و الفكر الاقتصادي،طبعة1،جزء1،مطبعة الارشاد و جامعة بغداد،1980،ص15-16

قد شهد تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للإنسان في العصور القديمة نظامين أساسيين هما النظام البدائي والنظام العبودي.

أولا .النظام البدائي أو المشاعية البدائية

بعد نمط الإنتاج البدائي أول نمط إنتاج عرفه التاريخ الاقتصادي ، وظهر نمط الإنتاج البدائي مند ظهور الإنسان قبل حوالي مليون سنة واستمر حتى ما قبل الميلاد بقرون معدودة ، ويمكن حصر وتوضيح السمات والخصائص العامة لنظام المشاعية البدائية فيما يلي:

1- تطور أدوات العمل

عرفت عملية الإنتاج البدائي بتدني وانخفاض مستوى قوى الإنتاج وأدوات العمل وكانت تلك هي السمة الغالبة لعملية الإنتاج البدائي ، ولهذا السبب سعى الإنسان في صراعه المستمر مع الطبيعة إلى تطوير وسائل العمل وقد استلزمت هذه العملية زمنا طويلا استغرق ألاف السنين.

ففي المرحلة الأولى من حياة الإنسان البدائي (في العصر الحجري) كانت أدوات العمل تتمثل في العصي والحجارة وكانت متعددة الاستخدامات تستخدم في جميع عمليات العمل). وكانت الحياة مقتصرة على جنى الثمار والقنص الجماعي وكان شائعا في تلك الفترة أكل اللحوم البشرية وذلك بسبب نقص الغذاء، وظلت في العصر الحجري اغلب أدوات العمل المستخدمة من الحجارة ، حيث تطورت من العصا المدينة إلى استخدام سنان حجري في رأسها إلى صنع الحراب والفؤوس والمجازف والسكاكين ..... وفي مرحلة ما من مراحل هذا العصر اكتشف الإنسان النار وكان هذا الاكتشاف بمثابة انعطاف حاسم في حياة الإنسان البدائي، ففي البداية كان هذا الإنسان يحتفظ بالنار الموجودة في الطبيعة ثم تعلم مع مرور آلاف السنين إنتاجها عن طريق الاحتكاك، وقد بذلت النار من شروط الحياة المادية للإنسان فقد مكنته من تهيئة الطعام بصورة بصورة جيدة وحفظه لمدة أطول فضلا عن توسيع مواد طعامه .بالإضافة إلى الوقاية من البرد والدفاع ضد الحيوانات المفترسة، والأهم من ذلك أنها مكنته من تطوير أدوات إنتاجية جديدة ، ثم تعلم الإنسان صنع أدوات العمل من المعدن الخام، أولا من النحاس ثم البرونز فالحديد لذلك سمي العصران اللاحقان للعصر الحجري بالعصر البرونزي والعصر الحديدي.وبعد اكتشاف القوس والسهم مرحلة هامة في إتقان أدوات العمل، لان هذا الاختراع ساعد على تطوير عملية الصيد وبالتالي ازدياد مردوده وإنتاجه وهو ما مهد لمرحلة تربية المواشي بشكلها البدائي وأعقب ذلك كله استخدام الماشية كقوة للجر .وبصورة عامة يمكن القول أن التطور الحاصل في أدوات العمل كانت له نتائج هامة: ساعد على ظهور الأشكال البدائية

للزراعة، حيث بدا الانتقال تدريجيا من جمع النباتات إلى العمل الزراعي المتطور (زراعة الحبوب من القمح و الأرز...ألخ).بالتدرج بدأت القبائل البدائية–التي كانت دائمة الترحال– تتحضر وتستقر في أماكن معينة بالإضافة إلى تحسن شروط الحياة بشكل عام..

2– علاقات الانتاج في المجتمع البدائي

كما هو معروف أن الفرد لا يقوم بمفرده بعملية الإنتاج، اذ تنشأ علاقات بين الإفراد تسمى علاقات الإنتاج، وهنا يجدر بنا حصر علاقات الإنتاج في القانون الاقتصادي الاساسي لنظام إنتاج المشاعية البدائية وهو ضمان وسائل المعيشة الضرورية للإنسان بالاعتماد على أدوات إنتاج بدائية وعلى أساس مشاعية تملك وسائل الإنتاج والعمل الجماعي وطريقة التوزيع المتساوي للمنتجات . ومن هذا القانون يمكن استنتاج ما يلي :

– السمة الأولى العلاقات الإنتاج في المجتمع البدائي هي العمل الجماعي الذي ياخد شكل التعاون البسيط، حيث يقوم كل أفراد العشيرة بالعمل بطريقة جماعية، حيث يهتم كل الأفراد بانجاز عمل واحد فقط) الصيد (مثلا دون أن يكون هناك تخصص أو تقسيم عمل، باستثناء التقسيم الفسيولوجي للعمل سواء حسب الجنس بين الرجال والنساء) أو التقسيم حسب السن، حيث كانت النساء تقوم بجمع النباتات وإدارة شؤون المنزل وكان الصيد من اختصاص الرجال و لعل السبب الرئيسي وراء طبيعة العمل الجماعية هذه هو انخفاض وضعف مستوى أدوات العمل (عدم وجود أدوات عمل متطورة) والتي لا يستطيع بواسطتها الفرد منفرنا مواجهة الشيعة لهذا كان العمل الجماعي واجبا وضروريا في نفس الوقت في العهد البدائي، لذلك كان الأفراد ينتقلون مجتمعين من عمل إلى آخر من الصيد إلى الزراعة أو الرعي وذلك حسب ما يراه أعيان الجماعة (الأفراد الأكبر سنا) مناسبا وينسجم مع المصلحة العامة.هذا التقسيم الطبيعي رفع من إنتاجية الجماعة و ساعد على تطوير ادوات و اساليب الانتاج مما ادى الى ظهور فوائض انتاجية قادت الى قيام تبادل المنتجات مع عشائر اخرى،و هذا بدوره قاد الى تقسيم الاجنماعي للعمل[1].

–الميزة الثانية لعلاقات الإنتاج البدائي هو الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بالسمة الأولى العمل الجماعي والتعاون البسيط). اذ كانت الأرض وجميع الموجودات (أدوات العمل (ملكا

[1] عبد العزيز بن علي السديس،تطور النظم الاقتصادية :تحول أوروبا من النظام الاقطاعي الى النظام الرأسمالي،جامعة الملك سعود،2013،ص08

للجميع وهذا طبعا باستثناء بعض الأشياء مثل الألبسة وبعض وسائل الدفاع عن النفس وهذا الضرورة استخدامها بطريقة فردية.

-ثمار العمل (المواد الاستهلاكية) كانت مشتركة للأسباب السابقة.

-طريقة التوزيع هي المساواة للأسباب السابقة.

3- التنظيم الاجتماعي – نظام العشيرة

كانت العشيرة تمثل الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يقوم عليها المجتمع البدائي ويذكر أن المرأة احتلت مكانة مرموقة ولعبت دورا هاما في المرحلة الأولى للنظام العشيري حيث كانت الزراعة البدائية والتدجين البدائي من اختصاصها والصيد من اختصاص الرجل.ونظرا لعدم وجود الفائض والاستثمار والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والطبقات لم يظهر في ذلك الوقت ما يسمى بجهاز الحكم الدولة وكان العرف وحده هو وسيلة الحكم وهو أساس هيئة رؤساء العشائر.

4- التقسيم الاجتماعي للعمل

ارتبط التقسيم الاجتماعي للعمل مع ظهور كل من الزراعة والرعي أي زراعة الأرض وتربية المواشي، حيث حصل تخصص في العمل (تقسيم للعمل على أساس المشاعيات، وكان بمثابة أول تقسيم اجتماعي كبير للعمل، حيث تم تأليف قبائل الرعاة وقبائل الزراعة وهو ما زاد في انتاجية العمل لحد كبير. كانت أهم نتيجة لهذا التقسيم قيام وتطور ما يسمى بالتبادل بين قبائل الرعاة وقبائل الزراعية وقد بدا نطاق التبادل بالاتساع مع ظهور تقسيمات اجتماعية أخرى للعمل نتيجة تطور أدوات. الإنتاج، فظهرت مهنة صنع الأواني الفخارية والحياكة اليدوية ومع ظهور الحديد أصبح من الممكن صنع الأدوات الحديدية (المحراث الفاس والسيف.. وبهذا استحدثت تقسيمات جديدة للعمل داخل المشاعية نفسها و هو ما وسع نطاق المبادلات.

5- ظهور الملكية الخاصة والطبقات

تمثل الملكية الخاصة مرحلة متقدمة من النظام المشاعي (تكاد تكون بمثابة مرحلة انتقالية بين النظام المشاعي ونظام الرق)، فبعد التطور الحاصل على مستوى أدوات العمل أصبح العمل أكثر إنتاجية، الأمر الذي لم يعد يستدعي العمل بطريقة جماعية على مستوى العشيرة، فارتفاع الإنتاجية سمح بالإنتاج في الزراعة والرعي والحرف على نطاق اجتماعي أضيق من العشيرة وهو الأسرة التي أصبحت الوحدة

الاقتصادية والاجتماعية الجديدة في المجتمع، وبهذا فسح المجال للعمل الخاص على نطاق الأسرة للحلول تدريجيا محل العمل الجماعي المشترك، الأمر الذي أدى إلى ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ويشير التاريخ أن الملكية الخاصة بدأت بالماشية ، حيث بدا زعماء العشائر بامتلاكها بعدما كانت ملكية جماعية لإفراد العشيرة ، ثم امتدت الملكية الخاصة لجميع أدوات الإنتاج وكانت الأرض آخر ما دخل في نطاق التملك الخاص.

وقد توسع نطاق الملكية نحو تملك جميع وسائل الإنتاج بما فيها الإنسان نفسه ، ففي السابق كان الأسرى يقتلون لأنه في ظل انخفاض مستوى أدوات العمل لا يستطيع الأسرى إنتاج كميات إضافية تزيد عن حاجاتهم، لكن في ظل تطور أدوات العمل أصبح الاحتفاظ بالأسرى مجدي من الناحية الاقتصادية ، اذ أصبح الأسرى يحققون فائضا من المنتجات وهو ما أصبح يبرر عدم قتل أسرى الحرب والاكتفاء باستعبادهم، وهكذا ظهر **نظام الرق** وتوسع ليشمل مع التطور التاريخي أفراد القبيلة نفسها ، وبهذا تكون علاقات الإنتاج المشاعية قد انتهت لتحل محلها النظام العبودي .ويمكن حصر أهم العوامل التي ساهمت في ذلك هو ما يلي: التقسيم الاجتماعي المستمر للعمل –ظهور إمكانية العمل الفردي والملكية الخاصة نتيجة تطور أدوات العمل.

ثانيا.النظام الاقتصادي العبودي

بدا نظام الرق بالتشكل عقب انهيار النظام المشاعي حوالي 3000 – 4000 قبل الميلاد واستمر إلى غاية القرنين الثالث والرابع الميلادي في شمال إفريقيا وآسيا وازدهر في اليونانوروما إلى غاية القرن الخامس الميلادي.لقد شملت عمليات الإنتاج في هذه المرحلة كل من الرعي والزراعة والنشاط الحرفي. يمكن تلخيص أهم خصائص هذا النظام فيما يلي:

- **الملكية الخاصة:**

ساد في هذه الفترة ما يسمى بنظام الملكية المطلقة لوسائل الإنتاج : الأرض وأدوات العمل بالإضافة إلى امتلاك الإنسان – العبيد – باعتباره أحد أدوات الإنتاج – اداة عمل ناطقة عند الرومان– وكان العبيد محرومين من جميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- **العمل**

لقد كانت السمة الغالبة للعمل في هذه المرحلة هو العمل الجماعي والتعاون بين العبيد ولكن في إطار الإكراء الاقتصادي والاستغلال لصالح السادة الذين يمتلكون أدوات العمل .اذ كان العبيد يقومون بإنتاج

الجزء الاعظم من المنتجات ،ويشكل نشاطهم العمود الفقري في عملية الإنتاج في المجتمع العبودي. في مقابل بعض المنتجين من الأحرار الذين كانوا ينتجون بصفة فردية و، في الغالب متخصصين في بعض الأعمال الحرفية كالحدادة والألبسة والزراعة، الا انهم في نفس الوقت يخضعون للنظام العام ، حيث كان يامين عليهم دفع ضرائب.

– نمو القوى المنتجة

حدث تطور كبير في وسائل الإنتاج الزراعي وظهرت أدوات عمل جديدة لم تكن معروفة من قبل كالمنجل والمعول، كما حدث تخصص في العمل الزراعي نفسه ضمن اطار التقسيم الاجتماعي للعمل تمثل في ظهور أعمال البستنة وزراعة ، أما في المجال الحرفي فقد حدث تطور هام في صناعة الأواني ، كما الفصلت صناعة النسيج من صناعة الغزل وظهرت صناعة الألبسة وأدوات الزينة كأعمال مستقلة، ويؤكد المؤرخون انه في القرن 4 و 5 ق.م كان في اليونان حوالي 50 حرفة .

– العلاقات النقدية والبضاعية في نظام الرق

– تطورت عمليات التبادل في هذه المرحلة وأصبحت بظهور النقود (شكل سلعة مقابل سلعة) ، ثم في شكل (سلعة – سلعة نقدية – سلعة) ، تمثلت النقود السلعية في كل من: الماشية والملح والسمك المجفف والجلود..، ثم تطورت النقود واخذت أشكالا معدنية وكان لها أثرا كبيرا في تطور وتنمية التجارة.

–ظهور رأس المال التجاري ورأس المال الربوي مع تعاظم دور النقود كوسيط للمبادلة، وفي ظل بعد المنتجين عن بعضهم البعض وتبعثرهم أدى هذا إلى ضرورة وجود فئة تقوم بدور الوسيط بين البائعين والمشترين، وكان الفرق بين سعر البيع والشراء مصدر الربح التجاري وبذلك لم يعد دور النقود قياس القيمة فقط ولكن أصبحت النقود كوسيلة لجمع الثروة وظهر لأول مرة رأس المال التجاري.

–أما رأس المال الربوي الذي ظهر في هذه المرحلة فقد اتخذ من النقد كوسيلة للإقراض والتسليف، حيث يقوم المرابون بتقديم القروض النقدية إلى السادة والمنتجين والحرفيين والأفراد مقابل معدل فائدة.

ثالثا.النظام الاقتصادي عند اليونان و الرومان

سيكن تركزنا على سرد اهم معالم النظام الاقتصادي و الوقائع الاقتصادية في الحضارة الغربية القديمة و التي خلدتها الحضارة اليونانية ثم الرومانية ،و ذلك بعتبار ها البيئة و المجتمعات التي مهدت لافكار و نظم تطورت تاريخيا الى غاية ظهور النظام الراسمالي الذي يستمر تاريخيا الى غاية اللحظة.

1. النظام الاقتصادي في الحضارة اليونانية

يتفق اغلب المؤرخين الاقتصاديين على اعتبار الفترة الواقعة من بداية القرن السابع وحتى نهاية القرن الخامس ق.م من اهم الفترات في تاريخ الحضارة اليونانية لانها شهدت ازدهارا ملحوظا في الحياة الاقتصادية والسياسية ، ويلاحظ في هذا المجال ان تطور علاقات الرق عند اليونانيين قد جرى بوتيرة اسرع بالقياس لدول الشرق القديم بسبب التغيرات المهمة التي طرات على استخدام ادوات العمل ، والتي ظهر اثرها ايجابيا على تطوير القوى المنتجة وعلى علاقات الانتاج.اما الفلاسفة اليونان فقد تركوا تراثاً ضخماً في الفلسفة والأخلاق والعلوم المختلفة، ولكنهم لم يدرسوا الاقتصاد على صورة فرع مستقل من فروع المعرفة، وجاءت دراستهم للاقتصاد مرتبطة بأبحاثهم في إدارة الدولة وشؤون المجتمع، وأهم الفلاسفة اليونانيون فيثاغورس وسقراط و افلاطون و ارسطو.وقد اولى اليونانيون القدامى أهمية خاصة للحروب والغزوات في نشاطهم لغرض تحقيق أهداف اقتصادية معينة.

وشهد التطور الملحوظ في النشاط الانتاجي استغلالا وحشيا للموارد المادية والبشرية لصالح الطبقة الارستقراطية الحاكمة ، ولهذا تم انقسام المجتمع اليوناني من الناحية السياسية الى طبقتين متميزتين هما طبقة الاحرار وطبقة الرقيق. ويعود هذا التقسيم الى انه بمرور الزمن عرفت طبقة سميت بطبقة الاشراف (الاغنياء والاثرياء)، حيث ان بعض اليونانيين صاروا يتوسعون في أملاكهم تدريجيا اما بعامل الوراثة او بالاستغلال فزادت ثروتهم وصارت لهم سلطة ونفوذ على سائر ابناء مدينتهم فاستعملوا كل ما في طاقتهم لتوسيع املاكهم على حساب ظلم الغير واستغلالهم، ولم تكن هذه الطبقة منتجة وانما كانت عالة على الفلاحين والعمال الذين يعملون في اراضيها باجور زهيدة وتتمتع هي بثمار اتعابهم ، وكانوا يشاركون الحكومة في نفوذها وفي القرن الثامن قبل الميلاد تغلبوا فصارت الحكومات اليونانية منهم وظلوا يحكمون البلاد إلى أواخر القرن السابع. وتلي هذه الطبقة طبقة متوسطة من صغار الملاك والحرفيين ثم طبقة الأجانب المحرومين من الحقوق السياسية و في أسفل الهرم تقع طبقة العبيد على عاتقهم، وحدهم العمل الإنتاجي "زراعي، صناعي وتعديني فى" والأعمال المنزلية وخدمة المحاربين في الحروب. لهذا الذين يقع.كانت تجارة العبيد من النشاطات الاقتصادية المربحة[2].

[2] شاهد الياس،حمزة بالي،الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة،مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية،طبعة7،رقم30،2046/12/2،ص135-145

ويذكر التاريخ الاقتصادي بعض الاصلاحات الاقتصادية التي كانت تهدف الى اصلاح الحالة السيئة الناشئة عن الظلم وقساوة القوانين على العوام من الناس، ومن اهم الاصلاحات التي جاء بها احد المصلحين والذي ينتمي الى طبقة الاشراف: الغاء جميع الديون التي للاشراف على العوام بقصد اعادة النشاط الاقتصادي الى البلاد ،منع بيع من يعجز عن دفع ما عليه من الديون، اذ كان المتبع ان يباع الشخص في الاسواق ويصبح عبدا اذا عجز عن تسديد الدين ،حدد الاراضي التي يمكن ان يمتلكها الشخص الواحد منعا لتضخم ثروة الأفراد.

-**الفكر الاقتصادي لدى الفيلسوف اليوناني أفلاطون:** يعد أفلاطون من أشهر فلاسفة الإغريق, وهو تلميذا للفيلسوف سقراط لمدة تزيد على خمس سنوات وتعلم منه " أن الفضيلة هي المعرفة ". لذلك وبعد وفاة سقراط رحل أفلاطون متوجهاً إلى مصر بحثاً عن المزيد من العلم والمعرفة، ثم انتقل بعدها إلى صقلية.وعندما عاد إلى أثينا رغب إليه أهلها في استلام حكمها إلا أنه رفض ذلك متأثراً بمعلمه سقراط في مجال الزهد، وتأكده من أن قناعاته تخالف قناعات الأثينيين. تناول أفلاطون بعض المشاكل الاقتصادية في كتاباته الفلسفية و بوجه خاص في كتاب الجمهورية والقوانين, ويرجع أفلاطون سبب –نشأة الدولة إلى اعتبارات اقتصادية، فحاجات الإنسان متعددة، و لا بد من اجتماع الأفراد في جماعة سياسية حتى يمكن إشباع هذه الحاجات .دعا أفلاطون في "الجمهورية" إلى إقامة مدينة مثالية قوامها تقسيم العمل والاختصاصات والمزايا بين طبقات المجتمع, والعمل على تحقيق المساواة بين المواطنين [3].

كما يدعوا أفلاطون إلى إلغاء الملكية الخاصة و الميراث والأسرة بالنسبة للطبقة الحاكمة حتى تتوفر لديهم الرغبة في الاستمرار في الأداء و الحفاظ على المصلحة العامة, لأن من أسباب انحراف البشر حب الملكية الفردية والرغبة في توريث الأولاد .بينما أكد في المقابل على أهمية الملكية الخاصة بالنسبة لطبقة الصناع والحرفيين والمزارعين لأنهم يهدفون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة, ولكن حرية الملكية الخاصة بالنسبة للمنتجين ليست حرية مطلقة بلا حدود, ولكن لا بد من تدخل الدولة لمنع الثراء الفاحش, ومنع الفقر المدقع علي حدا سواء. بينما في مجال الرق فيعتبرهم أفلاطون أنهم عنصر دائم في الحضارة الإنسانية لا يمكن الاستغناء عنهم وأفضلهم الأجانب المستولى عليهم في الحروب.

[3] شاهد الياس،حمزة بالي ،مرجع سبق ذكره ،ص 07

عرف عن أفلاطون تحبيذه لفكرة الشيوعية في الفكر الاقتصادي بالنسبة لطبقة الحكام في مدينته المثالية. وكلمة الشيوعية في اللغة أنت من معنى المشاع بمعنى وضع الملكية عامة لكل الشعب وأن يعمل الفرد على قدر طاقته وأن يأخذ على قدر حاجته، أفلاطون اعتمد هذه النظرية لكي يبعد عن طبقات المجتمع الدنيا التناحرة فيما بينها في ملكية العقار، وطبعا هذا كان أساس لأفكار الشيوعية التي شكلت حركة ثورية قادها كارل ماركس وفريدريك انجلز وفلاديمير لينين منذ ماض قريب.

لكن هناك من يرى ان افلاطون لم يكن شيوعيا بالمعنى المعاصر كونه حظر الملكية الخاصة على طبقة واحدة من المجتمع[4].

-الأفكار الاقتصادية عند أرسطو: ضمن أرسطو أراءه الاقتصادية في كتابه القيم "السياسات" الذي وقف فيه وقفات تحليلية أمام بعض المشكلات والظواهر الاقتصادية, ولذلك يعتبر أول القدماء الذين وضعوا ما يمكن تسميته ببذور نظرية اقتصادية" تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات, فهو قد دفع علم الاقتصاد دفعة قوية ولأول مرة في التاريخ الإنساني, ليصبح علما متميزا على العلوم الفلسفية والمنطقية التي كانت سائدة حين ذاك .

يتميز أرسطو عن غيره من مفكري العصور القديمة بأنه حاول تحليل بعض المشكلات والظواهر الاقتصادية، ولذلك يعد من القدماء الذين وضعوا ما يمكن تسميته بذور نظرية اقتصادية، تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات، وقد وردت معظم أفكاره في كتابيه الأخلاق والسياسة.

انتقد أرسطو الأفكار التي تنادي بإلغاء الملكية الخاصة وإنشاء نظام جماعي؛ لأن النظام الجماعي يؤدي إلى منازعات سوف تقضي على النظام، ولذلك يفضل الملكية الخاصة؛ لأن كل فرد يسعى لتنمية ملكيته، فيزيد الإنتاج ولكن يجب إدخال اعتبارات الأخلاق.

و يرتكز التحليل الاقتصادي لأرسطو مباشرة على الحاجات وإشباعها عن طريق الحصول على الأموال، عبر ممارسة الزراعة و الصناعة و تربية المواشي و الصيد، إلى جانب التجارة، ويعتقد أرسطو أن العائلة هي الوحدة الإنتاجية التي تعمل على تحقيق اكتفاءها الذاتي[5]

2. ملامح التطور الاقتصادي في الحضارة الرومانية

[4] معاد الشرفاوي الجزائرلي،تاريخ الفكر الاقتصادي،الجامعة الافتراضية السورية ،2020،ص20

[5] مرجع سبق ذكره،ص 07

يرى الكثير من المفكرين والمؤرخين إن اقتباس العلوم والآداب والفلسفة من اليونانيين قد ساعد الرومانيون على تطورها.من الجانب الاقتصادي اهتم المجتمع الروماني كثيرا بالزراعة ، وقد جرى حولها بالذات نضال عنيف. مختلف طبقات المجتمع ، كما انها المحفز الأول للحروب الاستعمارية التي شنتها روما على الشعوب الأخرى والتي تميزت بوحشيتها المتناهية حيث تعمد الى القضاء على كل المعالم غير الرومانية .وقد تركزت الاستثمارات الزراعية الكبيرة في قبضة الطبقة الارستقراطية الحاكمة في روما ، على حساب تصفية الأراضي المشاعية والاستثمارات الزراعية الصغيرة ، الأمر الذي ادى الى انهيار اقتصادي لجماهير واسعة من الفلاحين ، ثم انخفاض مستواهم المعاشي الى الحدود الدنيا ، وحتى فقدانهم لحريتهم الشكلية عمليا .

وقد تضافرت جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية للإسراع بانهيار الامبراطورية ومن اهمها:

-انهيار الاساس المادي لنظام الرق المتمثل في كساد الانتاج الزراعي الذي كان يرتكز على الاستغلال الوحشي لعمل الرقيق في الاستثمارات الزراعية الكبيرة ، اذ اصبح دور هذه الاخيرة معرقلا للتقدم بسبب انعدام المصلحة المادية للرقيق في مجمل العملية الانتاجية مما ادى الى زيادة تقاعسهم ورفضهم خدمة اسيادهم

-محاولة الطبقة الارستقراطية البحث عن اسلوب جديد بلا من الاستغلال الوحشي للرقيق ، فعمدت الى عنقهم وربطهم بالأرض مباشرة بواسطة تمليكهم قطعا صغيرة مقابل تقديم حصة معينة من الانتاج الزراعي للمالك ، ولقد أدت هذه العملية الى الاسراع في تصفية علاقات الرق.والتمهيد لقيام العلاقات الاقطاعية في القارة الأوربية .

-النزعة الاستقلالية التي انتشرت بين كبار الملاك العقاريين ، والتجاء الكثير من الفلاحين الاحرار اليهم حماية لأنفسهم من حالة الضياع مما اضعف الوحدة التي كانت قائمة بين جزاء الامبراطورية.

- انقسام الامبراطورية الرومانية الى امبراطورية شرقية وغربية مما اضعفها سياسيا. وتمثلت محصلة هذه العوامل في خلق جو من شانه ان سهل الأمر على القوات الجرمانية الغازية للقضاء لى الامبراطورية الرومانية في عام 467م.

-ظهور المسيحية و انتشارها في القسم الشرقي، بحيث لاقت صدى واسعا بين الطبقات المضطهدة للتخلص من الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه،ما عجل من اعتناق روما رسميا الديانة المسيحية .

مقدمة

استغرقت العصور الوسطى مدة ألف سنة تقريبا من سقوط روما على يد القبائل الجرمانية سنة 476 م إلى سقوط القسطنطينية على يد العثمانيين سنة 1453م. وقد عرفت هذه الحقبة من التاريخ بعصور الظلام، وساد فيها في أوروبا كل من النظام الإقطاعي والنظام الحرفي إلا أنه هناك من يسمي فترة القرون الوسطى بأكملها بالنظام الإقطاعي.

أولا : نشأة النظام الإقطاعي:

كان النظام الإقطاعي بمثابة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ساد في أوربا في العصور الوسطى، حيث نشأ هذا النظام على أنقاض النظام العبودي وذلك بعدما قامت القبائل. الجرمانية باحتلال روما ، كانت الإمبراطورية الرومانية في جزأيها الشرقي والغربي تقوم على سيادة أهل روما وعلى نظام الرق والتجارة بين مختلف أجزائها وكان نظام الحكم يقوم على وجود سلطة مركزية قوية مركزها روما، وبالتالي السيطرة على الإمبراطورية الرومانية الغربية (476 م) ، كما قامت الدولة الإسلامية في القرن الثامن الميلادي بشن الحروب على الإمبراطوريات الشرقية ، كل ذلك أدى إلى انهيار العالم القديم وضياع معالمه في اوربا وذلك بعد سقوط روما وانهيار جهاز الحكم المركزي فيها وانقطاع التجارة بين الشرق والغرب بسبب تعاظم نفوذ الدولة الإسلامية.

في ظل هذه الظروف بدأ النظام الإقطاعي بالتشكل لان ملوك الجرمان الذين سيطروا على روما لم يكونوا قادرين على إقامة سلطة مركزية لذا عمدوا إلى تنصيب قادة جيوشهم حكاما للأقاليم، ومع مرور الوقت بدأ هؤلاء القادة باتخاذ بعض مظاهر الاستقلال عن السلطة المركزية ، فأصبحت وظائفهم وألقابهم وراثية وصاروا يجمعون الضرائب لحسابهم الخاص، كما قاموا بإنشاء المحاكم الإقطاعية التي تحكم بأسمائهم وكان لكل إقطاعية جيشها الخاص، حتى أن اغلب الإقطاعيين بدأوا بسك (بإصدار) النقود بأسمائهم، وبذلك بدت الإقطاعية وكأنها وحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية، وبالتالي تشكل ما يسمى بالهرم الإقطاعي الذي يأتي في قمته الإمبراطور الذي فقد نفوذه السياسي والاقتصادي مع مرور الوقت لصالح قاعدة الهرم التي تتألف من قادة الإقطاعيات مثل: النبلاء والاسياد والاشراف واللورداتو في الواقع يعود هذا النظام الى اصول و جذور تاريخية تتمثل في:الاصول الرومانية – الاصول الجرمانية التي تضم التقاليد المتوارثة من الامراطورية الرومانية القديمة و القبائل الجرمانية و التي انتجت نظام القانون الاقطاعي الوسيط الذي ازدهر نتيجة حاجة الناس الى مثل هذا النظام ،فمن جهة كان تطلع السيد او الحاكم من الجرمان الى التصرف

دون الرجوع للسلطة ،و من جهة أخرى افتقار الناس للحماية جعلهم يلتفون حول الشخص او السلطة العليا يقدم لهم الحماية.و هكذا نشا النظام الاقطاعي[1].

–**في المجال الزراعي** : استولى قادة الإقطاعيات على اغلب الأراضي الزراعية بطرق مختلف منها إرهاق الفلاحين بالضرائب، وهذا الامر يدفعهم إلى تسليم أراضيهم للإقطاعي طوعا بعد غرقهم بالديون الكثيرة مقابل الحصول على حمايته ، وأصبحت بالتالي اغلب الأراضي ملكا للإقطاعيين وتحول المزارعين وأسرهم إلى أقنان للأرض يعملون لدى الإقطاعيين وتحت سيطرتهم تابعين لهم .وكانت أراضي الإقطاعية ملكا للإقطاعي .

– **في المجال الصناعي**: ظهر في مجال الصناعات الحرفية تنظيمات نقابية ابتداءا من القرن الثاني عشر تقوم بالإشراف على النشاط الحرفي في المدينة (يمارس النشاط الحرفي خارج سيطرة الإقطاعية (تسمى بالنقابات الطائفية، فكان لكل حرفة نقابتها الخاصة بها ومهمتها تنظيم النشاط الحرفي، حيث تقوم هذه النقابات بما يلي: –تحديد الأسعار والمحافظة عليها تحديد عدد العمال في كل حرفة مع وضع شروط للعضوية في النقابة .

– الإشراف على الإنتاج وضمان جودته.

وكان القانون الاقتصادي الأساسي لأسلوب الإنتاج الإقطاعي يتحدد في أن الإقطاعيون يجهدون للحصول على أكبر قدر ممكن من المنتوج الفائض في شكل ربع عقاري إقطاعي وذلك عن طريق الاستثمار الإكراهي للفلاحين

ومن هنا فالعلاقة بين مالك الأرض السيد كانت قائمة على أساس التبعية ، وبهذا كان المجتمع ينقسم إلى طبقتين رئيسيتين وهما طبقة الإقطاعيين والفلاحين ، والى جانب هذا كانت هناك فئات أخرى مثل صغار المنتجين من فلاحين وحرفيين وتجار ومرابون.فالعلاقة الإنتاجية في هذه المرحلة تطورت من العلاقة بين (مالك– عبد)،بحيث لا يملك العبد أي حق في الناتج عند التوزيع (النظام العبودي)الى المالك و عبيد الارض بأن لهم نصيبا معلوما من انتاج الارض التي يزرعونها[2].

وتجدر الإشارة هنا أن هذه المرحلة عرفت ضعف وانحسار التجارة بين أوربا والشرق وهذا راجع لعدم وجود الأمن والاستقرار في الطرق التجارية التقليدية المؤدية إلى الشرق وذلك بعد تعاظم نفوذ الدولة الإسلامية، لذلك فان اوربا في عهد الإقطاع تميزت بالاكتفاء الذاتي واقتصرت تجارتها مع العالم الخارجي على بعض المنتجات فقط.

ثانيا:اهم الخصائص الاقتصادية المميزة للنظام الاقطاعي:

[1]احمد ابراهيم الشعراوي ،الاقطاع و أوروبا في العصور الوسطى،جامعة عين شمس،المطبعة العالمية،القاهرة ،1980،ص3–4

[2]عبد العزيز بن علي السديس،المرجع سبق ذكره،ص13

هناك مميزات وخصائص لهذا النظام منها الاتي:

– انه نظام قائم على استغلال عبيد الأرض (الأقنان).و تعايش الملكيات الاقطاعية الكبيرة مع الاستثمارات الفردية الصغيرة الخاصة بالفلاحين والحرفين.

– تمتاز الرابطة الشخصية بالاكراه المادي المباشر بين السيد والقن.

– ان فائض المنتوج لذي ينتجه القن ويمتلكه السيد باخذ اشكال ربع العمل وربع السخرة

– سيادة الاقتصاد الطبيعي في الريف ، الاقتصاد السلعي في المدن . تبعية الاقتصاد الصناعي (المنزلي) للقطاع الزراعي الاقطاعي والتنظيم الدقيق للحرف والتجارة (طوائف الصناع والتجار).إلا أن التبادل التجاري كان في الحدود الدنيا ،و هذا لطبيعة الاقتصاد القائم على تحقيق الاكتفاء الذاتي،و الذي يوصف بالاقتصاد الطبيعي،أي انه لا يقيم وزنا كبير ا لفائض الانتاج،و بالتالي التبادل التجاري ،فقد غلبت عليه صفة اقتصاد غير تبادلي، وبالتالي غير نقدي،أي أنه لا حاجة و لا دور يذكر للنقود لتسهيل النشاط الاقتصادي (الطبيعي)[3].يمكن القول عموما ان النظام الاقطاعي يتميز عموما بـ:

–اقتصاد زراعي طبيعي

–غير تبادلي و غير نقدي

–تدهور الفن الانتاجي

–الدور المتدني للمدن في النشاط الانتاجي[4]

– ان التركيب الطبقي منقسم إلى ثلاث طبقات:طبقة كبار الإقطاعيين وتضم طبقة النبلاء الحاكمة وطبقة كبار رجال الكنيسة.–طبقة عموم الفلاحين–طبقة الأقنان.

–كما قسمت الأراضي الإقطاعية إلى ثلاثة أنواع:

–أراضي السيد الإقطاعي : وهي الأراضي التي تتم زراعتها فعليا أقنان من قبل أقنان الأرض. –أراضي الأقنان وهي قطع صغيرة جدا، تتم زراعتها من قبل الأقنان مقابل دفع ريع للسيد الاقطاعي.

–المراعي: تمنح من السيد الاقطاعي للانتفاع من قبل عامة الأفراد في أوقات معينة.

ثالثا -أسباب انحلال النظام الإقطاعي

ساهمت عدة أسباب في تفسخ أسلوبي الإنتاج الإقطاعي والحرفي في الانهيار منها :

– عدم الانسجام في العلاقات الإنتاجية الإقطاعية حيث صار التنظيم الحرفي الإقطاعي عقبة في وجه كل تطور جديد لإنتاج البضائع وتصريفها.

[3]اسماعيل بن قانة،المرجع السابق ذكره ،ص 108–109

[4]المرجع سبق ذكره،ص 15

– تطور القوى المنتجة في نهاية العهد الإقطاعي كاستخدام الدولاب المائي وصهر المعادن وصناعة النسيج وبناء السفن وتحسين أدوات العمل الزراعية وزيادة أنواع المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية.

–الانفصال التام بين المدينة والقرية، حيث ترتب عنه تطور في التبادل السلعي وزيادة تقسيم العمل الاجتماعي مما خلق سوقا اقتصادية على المستوى القطري.

–لم تعد الحرفة الضيقة في المجتمع الإقطاعي تستجيب لضرورات التطور لتلبية طلبات السوق الاقتصادية.وهو ما ساعد بالإسراع في إنشاء الصناعات الرأسمالية. وظهرت إلى الوجود المانيفاكتورة والمتمثلة في نظام المصنع اليدوي الذي يجمع فيه التاجر عددا من الحرفيين تحت سقف واحد ويزودهم بالمواد الأولية وأدوات الإنتاج ايعملوا عنده كأجراء، كما عرفت اوروبا الإقطاعية انتفاضات الفلاحين في فرنسا و انجلترا و المانيا .

مقدمة:

عرفت شبه الجزيرة العربية قيام النظام الاقتصادي الإسلامي منذ بعثة الرسول(ﷺ). نوجز فيما لي أهم خصائص النظام الاقتصادي في الاسلام ،و الوقائع الاقتصادية التي سادت خلال بعثة النبي(ﷺ) و الخلفاء الراشدين.

أولا.النظام الاقتصادي في الاسلام

قبل التطرق الى أهم الوقائع في العالم الاسلامي خلال البعثة النبوية ،نوجز أهم أركان و خصائص المكونة للنظام الاقتصادي الاسلامي.

I. أركان الاقتصاد الإسلامي

أولا. الملكية

المجتمع الاسلامي ليس مجتمعا اشتراكيا وان اقر الملكية العامة التي هي ملك للامة وليست ملكا للدولة، فما تسيطر عليه الدولة من مال منقول او عقار فهو للمجتمع، وهذا ما نادى به ابو ذر الغفاري، فقد ذكر الطبري وابن الاثير ان ابا ذر ذهب الى معاوية فقال له ما يدعوك الى ان تسمى مال المسلمين مال الله فقال معاوية، يرحمك الله يا ابا ذر السنا عباد الله والمال مال الله، فقال ابو ذر: فلا تقله ،قال معاوية: سأقول "مال المسلمين". فهذا الحوار الجرئ يعني أن أبا ذر ينظر الى المال العام كونه ملكا للشعب لا ملكا للدولة.وهو ليس مجتمعا رأسماليا وان اباح الملكية الخاصة، لبعض من رؤوس الاموال ووسائل الانتاج، لأن أيا من هذه الانواع من الملكية لا يشكل القاعدة العامة في الاسلام.

كما انه ليس مزاجا مركبا من المجتمع الاشتراكي والمجتمع الرأسمالي لان تعدد اشكال الملكية في المجتمع الاسلامي ليس معناه ان الاسلام اخذ من المذهبين ولكن هذا التعدد يفصح عن قيامه على مبادئ فكرية محددة، موضوعة ضمن اطار خاص من القيم.

قال تعالى : (هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا)، وقال الرسول صلى الله عليه : (الناس شركاء في ثلاث الكلا والماء والنار)، واعتبر الخليفة عمر بن الخطاب الأرض ملكية اشتراكية للصرف على مصالح الناس جيلا بعد اخر ، وحصل هذا بعد ان فتح المسلمون بلاد الشام والعراق، حيث طلب منه الفاتحون توزيع الأرض عليهم، فقال لهم اتريدون ان ياتي اخر الناس وليس لهم شيء، وقال هذا عين المال احبسه فيما يجري عليهم وعلى المسلمين ووضع الامام علي حدا اقصى للملكية وهو اربعة الاف درهم وقال (اربعة الاف درهم فما دونها نفقة، فما كان أكثر من ذلك فهو كنز . ومن كل هذا يتضح ان الاسلام جاء لاصلاح الواقع الفاسد الذي لم يكن فساده مقصورا على العقيدة، وانما كان يهيمن على الأوضاع الاقتصادية.

ثانيا.الحرية الاقتصادية: وفي اطار الحرية الاقتصادية يبرز جليا الاختلاف بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصادين الراسمالي والاشتراكي، حيث الحرية المطلقة للافراد في النظام الراسمالي لان المذهب الفردي يقوم على اساس تقديس الفرد واطلاق حريته، وعدم التدخل من قبل الدولة في تنظيم علاقات الأفراد، الا عند الضرورة للحفاظ على كيان المجتمع ومنع العدوان على الحقوق الفردية، ومفهوم الحرية هذه يعني تمكين عدد من الأفراد من استغلال واضطهاد غيرهم في موارد رزقهم. في حين ان النظام الاشتراكي ينظر الى المجتمع كوحدة يفقد فيه كل فرد استقلاله الذاتي وتذوب فيه الشخصيات والحقوق وتسيطر الدولة على قوى الانتاج والتداول، وتهيمن على مجالات التجارة والتوزيع ويتفق الاشتراكيون على حق الدولة في ملكية وسائل الانتاج ويتفقون على حقها في التوجيه والرقابة والتدخل في غيرها من حقوق النشاط الاقتصادي بشكل تزول منه ملامح الحرية الاقتصادية. فالمذهب الاشتراكي يذيب شخصية الفرد في كيان الجماعة ويهدر حقوقه ويصادر حريته، ويشدد من قبضة الدولة على الفرد ويحوله الى الة صماء يعمل ضمن جهاز المجتمع على نحو يفضي الى خمول الطاقة الذاتية وضياع الاعتداد بالنفس. ولكن الاسلام اعطى الحق للافراد في ممارسة الحرية، ضمن نطاق القيم والمثل التي تهذب الحرية ،وتصقلها، وتجعل منها اداة خير للانسانية كلها. و الاسلام حرر الانسان من العبودية.

ثالثا. العدالة الاجتماعية:

وتقوم العدالة الاجتماعية في الاسلام على مبدأين رئيسين أولهما التكافل العام وثانيهما التوازن الاجتماعي، وان الصيغ العملية والتطبيقية للرسول العظيم جسدت هذا فقد يده عمله السياسي بالمؤاخاة بين المهاجرين والانصار وتطبيق مبدأ التكافل بينهم لتحقيق العدالة الاجتماعية التي أقرها الاسلام، والف بين قلوب الأوس والخزرج، وعقد المعاهدات مع اليهود في المدينة وحولها، واقام دولته وعاصمتها المدينة المنورة، وكان في المجتمع الإسلامي الفقراء والاغنياء، ولكن ليس فيه من يشعر بالمهانة والاستغلال وكان الاغنياء لايخشون بغض الفقراء لانهم يسرعون الى فعل الخير ويبتعدون عن عمل الشرء لقد أدوا حق الله في أموالهم، وكان في المجتمع المذكور الحاكم والمحكوم ولكن ليس فيه الظالم والمظلوم.

وتصدى الإسلام إلى كل مايميز الافراد عن بعضهم بسبب الملكية وساوى بينهم دون تمييز ، وندد القرآن الكريم بكل من يتعامل مع الآخرين وفق مقاييس الفقر والغنى،اعطاء المال في غير حقه تبذير واسراف، وهو يرفع صاحبه في الدنيا ويضعه في الاخره .ويحدد الامام علي علاقة الحاكم بالرعية محذرا من المحسوبية والظلم، ومؤكدا على ان تكون شخصية الحاكم مشبعة بالعدل والمساواة بين الرعية ومتمسكة بالنزاهة واكد على ان المسؤولية بين ابناء المجتمع هي مسؤولية تكافلية وليست مسؤولية فردية، وان ماورد اعلاء جاء في وثيقة العهد الامامية لمالك الاشتر، حين ولاه ولاية مصر التي يمكن ان تشكل منهجا متكاملا لأدارة الدولة انها صور رائعة ،فهي تربط بين مصالح الفرد الخاصة والمصالح العامة للمجتمع

رابعا. علاقة العامل بصاحب العمل:

تتحدد العلاقة بين العامل وصاحب العمل من خلال الالتزامات المتقابلة بينهما، فعلى العامل التزامات محددة بموجب عقد العمل عليه ان يلتزم بها وينفذها، ومقابل هذا فأن صاحب العمل ملزم بمعاملة العامل معاملة حسنة، وان يدفع له الاجر المتفق عليه الذي يمكنه من اشباع حاجاته الأساسية، وان يحدد له ساعات العمل، و هي تبحث في مسؤولية العامل ،مسؤولية صاحب العمل وتامين مستقبل العامل[1].

II. خصوصية النظام الاقتصادي في الاسلام

لعبت النصوص القرآنية والحديثية دورا مهما في تنمية الاقتصاد الإسلامي كما ظهرت لدينا تفوق الأنظمة المالية الإسلامية على الأنظمة الوضعية ولكن اعترى الأنظمة الاقتصادية الإسلامية بعض القصور في فترة الاستعمار، وسيطرة الدول الكبرى على الأنظمة المالية في العالم، واستثمار المسلمين أموالهم في الدول غير الإسلامية.

إن النظام الاقتصادي الإسلامي قد عرف الرقابة المالية منذ نشأته الأولى وأحاط بكلياتها ومظاهرها في شمول وفاعلية، لم تصل إليها انظمة الرقابة المالية الوضعية القديمة أو المعاصرة، وهو الأمر الذي يعزي إلى الذاتية الخاصة للنظام الإسلامي وجوانبه الروحية السامية التي يمتد أثرها إلى بناء المسلم والمجتمع الإسلامي بحيث تقيم داخلهما وازعاً طبيعياً تلقائياً ، يجعل الخضوع والالتزام بالشرعية الإسلامية يسود ويحكم تصرفات أفراد المجتمع الإسلامي.

يتميز الاقتصاد الإسلامي عن باقي الاقتصاديات بسمات خاصة، فلا تقبل سمات الاقتصاد الرأسمالي ولا سمات الاقتصاد الاشتراكي، لأنها مستمدة من الشريعة الإسلامية التي هي من وضع الله.اذ يتميز بخصائص منها :

– **ربانية المصدر** :أنه رباني المصدر فإذا كانت الأنظمة لاقتصادية الوضعية قد انفصلت تماماً عن الدين والقيم والأخلاقية الإنسانية.

– **ربانية الهدف**: الاقتصاد الإسلامي يهدف إلى سد حاجات الفرد والمجتمع الدنيوية، طبقاً لشرع الله تعالى، الذي استخلف الإنسان في التصرف في المال والانتفاع الرقابة المزدوجة : إن النظم الاقتصادية الوضعية قد انفصلت عن الدين تماماً، وأبعدته عن القيام بدور إيجابي في نظامها الاقتصادي.

–**التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة** : لقد جاءت مبادئ الإسلام الاقتصادية أكثر رحابة واستيعاباً لشئون الفرد والجماعة، فهي لا تذيب الفرد في الجماعة على نحو ما تفعله الاشتراكية، حينما تنكرت للفرد وأهدرت حريته ومصلحته، ليكون المجتمع أو الدولة هي المالك لكل شيء انطلاقاً من فلسفة المذهب الجماعي

[1]سعد جبار حسن،علاقات العمل في الاسلام–دراسة مقارنة،مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم،العدد2016،39،ص75–87

–التوازن بين الجانبين المادي والورحي: يوفق الاقتصاد الإسلامي بين العنصرين اللزين يتكون منهما الإنسان وهما المادة والروح، ويعطي كل منهما ما يستحقه من الرعاية والعناية فهو يدعو الإنسان إلى العمل والكسب في الدنيا، كما يدعوه في الوقت نفسه إلى العمل لطلب الآخرة.

–الجمع بين الثبات والمرونة :التطور في الاقتصاد الإسلامي أمور ثابتة لا تتغير ولا تتبدل مهما تغير الزمان والمكان

–**الواقعية** : الاقتصاد الإسلامي واقعي في مبادئه ومنهجه وأحكامه، ينظر إلى الواقع العملي الذي يتفق مع طبائع الناس، ويراعي دوافعهم وحاجاتهم ومشكلاتهم، لا يجنح إلى خيال وأوهام ولا ينزل إلى دَرَك لا يتفق مع البشرية التي كرمها الله.

–العالمية: النظام الاقتصادي في الإسلام له صفة العالمية، لأنه يعم جميع الناس على حد سواء وصالح لهم جميعاً بحسب طبيعتهم الإنسانية بغض النظر الجنس أو اللون أو اللغة وبصرف النظر عن المكان والزمان مرونة الاجتهاد النظري والتطبيقي : لم يقف الاقتصاد الإسلامي عند حد المبادئ والأصول التي وردت في القرآن والسنة النبوية فحسب، بل نزل إلى ميدان التطبيق منذ عهد النبي (ﷺ) وعهد الخلفاء الراشدين وسائر حكام المسلمين من بعدهم.

الاستخلاف: أنه إذا كان المالك للمال هو الله ، فأنه قد استخلفنا في هذه الأموال عمن كان قبلنا، وأمرنا أن نقوم بحق هذا الاستخلاف من عدم صرف المال في المحرمات أو الإسراف في المباحات أمرنا بانفاق بعضه في وجوه الخير والإحسان[2].

ثانيا.الأوضاع الاقتصادية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم:

جاء الاسلام الى مكة و هي تتميز بـــ:–واد غير ذي زرع–مركز تجاري تحتل قريش مركز الصدارة–الموارد المالية شتى منها الصالح و كثيرها طالح–مجتمع قبلي و ثنائي ينقسم الى سادة و عبيد–مجتمع فقير يتميز بالاغارة و الصعلكة من اسباب العيش[3].لما جاءت البعثة قام الرسول **صلى الله عليه وسلم** بثورة اجتماعية حيث ان توزيع الثروة في مكة كان غير عادل ،فمكة واد غير ذي زرع و الثروة في ايد القلة من رؤساء القبائل و العشائر،و البقية لا تملك شيئا.و قد أمر الله رسوله بتدبير شؤون المجتمع و المناداة بانشاء وحدة قومية في أرجاء الجزيرة العربية يستقطب اليها عرب اليمن وتخليصهم من الفرس و الروم،و بذلك يتسنى قيام كتلة جديدة عربية بين الامراطورية الفارسية و الرومانية ثم توضع التنظيمات الاقتصادية المناسبة.كما طرحت نظرية اقتصادية متكاملة لاصلاح المجتمع[4].

---

[2]عبد الله فيصل نهار سعيد العجمي،خصائص النظام الاقتصادي و أهدافه،مجلة كلية الآداب،المجلد50،العدد02،يناير2019،ص95-114

[3]مصطفى الهمشري،النظام الاقتصادي في الاسلام،دار العلوم،السعودية،1985،ص83

[4] المرجع السابق ذكره،ص84

كان الرسول (ص) حريصا على تفجير كافة الطاقات الإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية، فقدحث أصحابه على الاهتمام بالزراعة واستقلال الأراضي وقام بتنظيم عملية الري وأيد مبدأ الاستفادة من الخبرة القديمة والنشاط الإنتاجي لغير المسلمين وكذلك أقر نظام المساقاة، وقد استخدم المسلمون الأدوات الحديدية والخشبية في زراعتهم. وانتشر الرعي في الأرياف والقرى وخارج المدن ومارسه الخدم والأحرار من الرجال والنساء والأطفال فالنساء كن يرعين بالأغنام خاصة حول المساكن.

واهتم الرسول (ص) بالصناعة وشجع المسلمين عليها فتعلم بعضهم صناعة السيوف بالمدينة كما ابتعث من يتعلم صناعة المجانيق والدبابات بجرش.إلا أن المسلمين في عهد الرسول (ص) بصفة عامة لم يهتموا بالصناعة اهتماما كبيرا لاعتمادهم بالدرجة الأولى على التجارة وتربية المواشي والزراعة ولكنهم مع ذلك صنعوا ما يحتاجون إليه من نسيج الثياب والخيام والأسلحة والأواني وغيرها من الصناعات الخفيفة، أما التجارة فتعتبر التجارة من أهم الأنشطة الاقتصادية في جزيرة العرب وقد مارسها المسلمون منذ أن كانوا بمكة قبل الهجرة حيث كانت امتدادا لسابق أنشطتهم، وتمتعت الأسواق في عهد النبي (ص) بالحرية الكاملة في الأسعار، وقد سعي بعض الصحابة إلى تحديد الأسعار إذ اشتكوا للرسول (ص) غلاء السعر وطلبوا منه التسعير ولكنه رفض وهذا يعني أن الأسواق قد خضعت لقوي العرض والطلب.

III. الأوضاع الاقتصادية في عهد الخلفاء الراشدين

قام الخلفاء الراشدون بمتابعة عمل الرسول صلى الله عليه وسلم مع إدخال بعض الإضافات التي تطلبتها مرحلة ولاية كل منهم، وتلخص أهم أعمالهم الاقتصادية في النقاط التالية.

1– خلافة أبي بكر رضي الله عنه : لم يختلف النظام الاقتصادي في عهد أبي بكر عنه في عهد رسول الله، حيث نجده اعتمد على نفس الموارد المالية الزّكاة، الغنائم الفيء، الجزية، ونفس السياسة المالية اتخاذ قرارات الإنفاق.

2– خلافة عمر رضي الله عنه : ساهم سيدنا عمر بن الخطاب في إرساء بعض من الأفكار والوقائع الاقتصادية

خاصة بما يتعلق بالمجال المالي والإدارة المالية، حيث قام بإنشاء الدواوين، وإنشاء بيت المال.إن عمر رضي الله عنه رتب شئون الدولة، وأحكم مواردها، وكثرت الأموال في عهده خراج ، جزية)، لم يكن هدف سيدنا عمر جمع المال فحسب، بل كانت هناك سياسة حكيمة في الإنفاق تعود على ما ينفع المسلمين.

واهتم سيدنا عمر بتعمير البلاد وإصلاحها (حفر الترع – إقامة الجسور – تشجيع الزراعة). و هو أول من أمر بسك النقود، ولكنها لم تأخذ الشكل الرسمي إلا في عهد عبد الملك بن مروان (الخلافة الأموية).

3–خلافة عثمان رضي الله عنه : ظلت الوقائع الاقتصادية في عهد سيدنا عثمان على ما كانت عليه في عهد

عمر بن الخطاب خاصة في المجال المالي، حيث ورث نظاما ماليا متكاملا ومحكما غنيا بالموارد نظرا.لتزايد الإيرادات في عهد عمر نتيجة توسع الدولة الإسلامية عن طريق الفتوحات وأصبحت تشمل أغنى الأقاليم شرقا وغربا.

4– خلافة علي رضي الله عنه: كان علي أقرب إلى عمر في سياسته المالية من شدة تقتيره على نفسه وعلى أقرب الناس له، كما كانت سياسته تشتمل على أسس عظيمة في فرض الضرائب وتنظيمها، وتدعيم النظام المالي للدولة بقواعد متينة تزيد من عمرانها، وحفظ أموالها ، وتحول دون خرابها أو إفلاسها[5].

[5]علي فيصل عمي أألنصاري، الفروق الجوهرية بين الاقتصاد الاسلامي والرأسمالية،المجلد1 ،كلية الشريعة و الدراسات الاسلامية، جامعة الكويت،2009/2008،ص 7-8

مقدمة

بعد زوال النظام الإقطاعي في أوربا ظهر نظام اقتصادي جديد استقر على تسميته بالنظام الاقتصادي الرأسمالي الذي ظهر و ازدهر في أوربا الغربية فغير من وجه المعمورة تغييرا جذريا خلال فترة زمنية وجيزة على خلاف الأنظمة الاقتصادية السابقة التي استمرت لفترات طويلة

أولا.النظام الرأسمالي

ساهمت العديد من العوامل النابعة من قلب المجتمع الأوروبي في التحول نحو علاقات الانتاج الراسمالية.نحاول فهم طبيعة النظام و أهم العوامل المساهمة في قيامه.

1. مفهوم النظام الاقتصادي الرأسمالي

هو نظام اجتماعي اقتصادي حل محل النظام الإقطاعي، يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واستغلال أجر العامل ويشكل فائض القيمة القانون الأساسي للنظام الرأسمالي.

كما يمكن تعريف الرأسمالية على انها نظام اقتصادي تتمكن بموجبه أطراف فاعلة في القطاع الخاص من اقتناء الممتلكات والسيطرة عليها بما يتفق مع مصالحهما، وحسب حرية أسعار السوق التي حددتها قوى العرض والطلب وعلى النحو الذي يمكن أن يحقق مصلحة الجميع على أفضل وجه .وتتمثل السمة الأساسية للرأسمالية في الدافع لتحقيق الربح. وكما قال آدم سميث، فيلسوف القرن الثامن عشر ورائد الاقتصاد الحديث، "إننا لا نتوقع أن نحصل على طعامنا نتيجة نزعة الخير عند الجزار أو الخباز، لكن من منطلق رغبتهما في تحقيق مصالحهما الخالصة"[1].

2. أهم العوامل التي ساهمت في قيام النظام الرأسمالي

كانت أهم العوامل التي ساهمت في قيام النظام الاقتصادي الرأسمالي و زوال النظام الإقطاعي ما يلي:

ا- **القضاء على طبقة الأشراف و الأسياد و قيام الدولة القومية:** وقد ساعد في ذلك العوامل التالية:هروب رقيق الأرض إلى المدن أين يجدون حرية أكبر في العمل – انتشار استعمال النقود المعدنية الذهب والفضة في التبادل – تحالف تجار المدينة مع الملوك.فازدهار التجارة و تطور استخدام النقود أدى بالضرورة إلى استبدال التزامات العمل –أي استبدال العبودية بالقنانة التي تعد روابط أكثر تفككا–ثم التمهيد للانهيار النظام الإقطاعي مع التطور الحاصل في عملية الإنتاج ،حيث أصبح إنتاج السلع من أجل السوق،يعني بالضرورة الإنتاج على أساس العمل المأجور[2].

ب- **ازدياد عدد السكان:** ساهم في زيادة الطلب على المنتجات، و التحول من زراعة الاكتفاء الذاتي الى الزراعة الرأسمالية

[1]ساروت جابان، أحمد صابر محمود، ما المقصود بالرأسمالية، ترجمة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2015 ص44.

[2]موريس دوب،دراسات في تطور الرأسمالية،ترجمة رءوف عباس حامد،لندن 1975،ص 55-56.

ج- **الاكتشافات الجغرافية والفتوحات الأوربية**: اكتشاف العالم و التوسع في المستعمرات في مختلف أنحاء العالم – أمريكا وأفريقيا والشرق الأقصى ساهم في ازدهار النظام الرأسمالي،حيث مكّن من : اتساع نطاق الأسواق والمبادلات- تدفق كميات كبيرة من المعدن النفيس-التوسع الكبير في مختلف فروع الإنتاج – الصناعة والزراعة

د- **التطور الفكري و الإصلاح الديني**:أحدث ظهور التيار الاصلاحي البروتستانتي نقلة نوعية في الفكر الديني في أوربا الذي كان يحتقر وينظر نظرة دونية إلى الأعمال والأنشطة الاقتصادية خارج نطاق الزراعة كما كان سائدا في العصور الوسطى، بل أصبح يقر بتفوق الذهاب إلى العمل على الذهاب إلى الكنيسة، فأصبح للعمل في الزراعة والصناعة وكل الأعمال والأنشطة نفس الأفضلية، كذلك ظهرت أفكار جديدة لا تعتبر الإقراض بفائدة ربا و إنما مشاركة في الربح و هو ما أعطى دفع قوي للنظام الرأسمالي و لم يعد هناك صعوبات في الحصول على رؤوس الأموال.

هـ- **تطور النظم النقدية**: حيث لم يعد المدخر أو أصحاب الودائع يدفعون للصيارفة فوائد مقابل احتفاظهم بأموالهم بل أصبح الصيارفة يدفعون فوائد مقابل الودائع و المدخرات للمدخرين و المودعين وهو ما ساهم في زيادة الادخار وبالتالي توفر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار.

3. **أسس النظام الرأسمالي** :يقوم النظام الرأسمالي على مجموعة من الأسس هي:- الحرية الاقتصادية – الملكية الخاصة – حرية العمل –حرية الإنتاج – حرية الاستهلاك – قانون العرض والطلب – المنافسة الحرة.

ثانيا. الرأسمالية التجارية

نصل الآن إلى فترة من فترات هذا التاريخ هي عصر التجار ،الزمن الذي يسمى أحيانا الرأسمالية التجارية وأحيانا المركنتية، والذي يعتقد أنه يمتد ثلاثمائة عام، وذلك بالتقريب منذ حوالي منتصف القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، وينتهي بوضوح ببداية الثورة الصناعية ، وصدور كتاب "ثورة الأمم" لآدم سميث في العام 1776.اشتق اسم الرأسمالية التجارية من الايطالية (التاجر)، وهي أول شكل من أشكال الرأسمالية وقد عبرت هذه الرأسمالية أساسا عن مصلحة فئة التجار،وكانت تهدف إلى اجتذاب أكبر كمية من الذهب والفضة إلى داخل البلاد.

1. **مبادئ الرأسمالية التجارية**

وتتلخص أهم المبادئ والتي بنيت عليها الرأسمالية التجارية في:

-تمجيد المعدن النفيس لدرجة اعتباره مصدرا للثروة.

-تحقيق فائض في الميزان التجاري.

-تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

-ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي وجعل التجارة الخارجية في القمة فهي مصدر المعدن النفيس، تليها الصناعة باعتبارها أساس الصادرات، أما الزراعة فلم يولوها عناية كبيرة إذ لم يجدوا فيها مجالا بارزا للتصدير.

-زيادة عدد السكان: حيث أن زيادة حجم السكان يؤدي إلى توفير اليد العاملة الرخيصة، الأمر الذي يساعد

بدوره على نمو الصناعة.

2. أهم نماذج السياسات التجارية

يمكن التمييز بين ثلاثة صيغ أساسية في تطبيق السياسات التجارية في ظل الرأسمالية التجارية تتوافق مع مقومات كل دولة وهي:

أ-السياسة المعدنية في اسبانيا والبرتغال:

يعتبر البرتغاليين و الاسبان من أوائل الدول الأوروبية التي استطاعت الحصول على الذهب الوارد من القارة الجديدة (أمريكا) نظرا لاتساع تجارتها ووجود مستعمراتها في أمريكا الجنوبية التي يسرت لها زيادة معدلات التبادل وتسويق منتجاتها في السوق الجديدة. وقد كانت اسبانيا في خلال تلك الفترة من أقوى دول العالم اقتصاديا وسياسيا، لذا حاولت الدولة الحفاظ بهذا الوضع المتميز عن باقي دول العالم. ولتحقيق ذلك اتبعت أيضا اسبانيا سياسة تتلخص في تصدير المعادن النفيسة واشتراط استيفاء ثمن البضائع المصدرة بالمعادن النفيسة، توجب تدخل الدولة في عقود التجارة المبرمة بين رعاياها والأجانب وفي حالة إذا وقع استيراد البضائع الأجنبية، تشترط المقايضة بالبضائع الوطنية. ويعود الفضل في ظهور فكرة الماركنتيلية إلى الاسبان والبرتغال إلا أنهم لم يتمكنوا من تطويرها، واهتموا أكثر بكيفية الاحتفاظ بالمعادن الثمينة من خلال:

-منع تصديرها إلى الخارج.

-إتباع سياسة المقايضة في عمليات الاستيراد.

-فرض التكافؤ في المبادلات مع الخارج تجنبا للوقوع في مشكلة الديون التي قد تضطر الدولة تسديدها بالمعادن الثمينة.

ب- السياسة الصناعية في فرنسا:

يختلف في تلك الحقبة الوضع الاقتصادي لفرنسا عنه الإسبانيا والبرتغال حيث لم يكن لفرنسا الذهب والفضة نظرا لعدم وجود مستعمرات لها تمدها بالمعدنين والمواد الخام، ولم تكن بعد قد دخلت في مرحلة الاستعمار السياسي الاقتصادي أو التجارة الاستعمارية لانشغالها بشؤونها الداخلية.دفع كل من سبق فرنسا إلى العمل على زيادة السلع الصناعية القابلة للتصدير إلى الأسواق الخارجية واستيفاء أثمانها بالذهب والفضة. ولتحقيق ذلك اتخذت جملة من الإجراءات الوقائية من أهمها:

-تشجيع الصناعات المحلية بشتى الوسائل.

-العمل على حمايتها وتنظيمها خوفا من المضاربة الخارجية.

-اتخاذ التدابير اللازمة لتنشيط حركة التبادل مع الدول الأخرى لغاية تأمين تصريف المنتجات الصناعية.طبقت هذه السياسة من قبل كولبير الوزير للملك الرابع عشر.

ج- **السياسة التجارية في بريطانيا:**

تهدف هذه السياسة إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات عن طريق التجارة وتنظيم العقود التجارية وعقود النقل البحري لصالح انجلترا وأسطولها التجاري وذلك للحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة. وقد وضع هذه السياسة رجل الدولة البريطاني المعروف كروميل ، وكان شعارهم الأساسي في تلك الفترة "فلنبع أكثر مما نشتري". كما ساعد نظام العهد الاستعماري في زيادة قوة بريطانيا وتدعيم تجارتها من خلال إتباع الأساليب التالية:

-ضرورة تصدير السلع من الدول المستعمرة إلى بريطانيا وبواسطة أسطولها البحري.

-الامتناع عن إقامة مشاريع صناعية في المستعمرات.

ثالثا.الرأسمالية الصناعية

ارتكزت الرأسمالية التجارية على التجارة باعتبارها مركز النشاط الاقتصادي، وكانت الصناعة قائمة لخدمة التجارة إلا أن تطور الإنتاج الصناعي وتوسع حجمه غيّر من موازين القوى وباتت الصناعة أكثر أهمية من التجارة حيث سخرت هذه الأخيرة لخدمتها وتحويل النظام الاقتصادي بذلك من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية.

1-نشأة الرأسمالية الصناعية ومفهومها:

بدأت مرحلة الرأسمالية الصناعية ابتداءا من منتصف القرن الثامن عشر ، وقد تميزت بتغيير الهيكل الأساسي للاقتصاديات الأوروبية، فبالرغم من أن التجاريين قد أسهموا فعلا في تحقيق التنمية الاقتصادية بصورة نسبية في المجتمعات الأوروبية، إلا أنها أسفرت عن ظهور موجة من الاستياء العام بالنسبة للطبقات العاملة وجمهور المستهلكين، ولذا رأت الحكومة ضرورة تدخلها لتبني المشروعات الصناعية من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني وزيادة الناتج الوطني بما يكفل تحسين أسلوب توزيعه، إلا أن تلك القيود المفروضة كبحت النشاط الاقتصادي وارتدت عليه سلبا مما استدعى العودة إلى الحرية الاقتصادية من جديد . وتمثل الرأسمالية الصناعية ذلك البناء الذي يقوم بصفة أساسية على الاستخدام الواسع للآلات الحديثة في العملية الإنتاجية مع سيطرة رأس المال الخاص على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في ظل سيادة الحرية الاقتصادية.

ومن أهم العوامل التي أدت إلى ظهور الرأسمالية الصناعية هي الثورة الصناعية والتي بدأت في سنة 1776 وتصاعدت مع الزمن، حيث أن نمو الصناعة قاد إلى زيادة التأكيد على الجانب الصناعي في الحياة الاقتصادية.

2-مفهوم الثورة الصناعية:

يعرف الاقتصادي Clough الثورة الصناعية بأنها التغير المفاجئ في وسائل إنتاج السلع الصناعية من الطرق اليدوية إلى الطرق الميكانيكية.وتعرف الثورة الصناعية أيضا على أنّها : التحول الكبير الذي شكل نقلة نوعية في الانتقال من الإنتاج اليدوي إلى الإنتاج الآلي عن طريق الاستخدام المنظم للآلات في الإنتاج، هذا جانب، ومن جانب آخر لوحظ أن طرق التنظيم الصناعي قد شهدت تحولا كيفيا في الانتقال إلى نظام المصنع القائم على
التقسيم الفني للعمل."

3-عوامل قيام الثورة الصناعية :

لم تحدث الثورة الصناعية في دول أوروبا في وقت واحد بسبب اختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول، إلا أن هناك جملة من العوامل ساهمت في قيامها نلخصها فيما يلي:

- **التقدم العلمي**: إن قيام النهضة العلمية في أوروبا سمح للعلم بأن يخطو خطوات سريعة، أفسحت المجال لظهور الاختراعات الحديثة مثل السفن التجارية التي تعبر البحار والمحيطات، كذلك من طرق السكك الحديدية بين بعض الدول الصناعية لتسهيل التنقل فيما بينها.

- **العامل السكاني** :أدى تحسن الظروف المعيشية في أوروبا إلى زيادة عدد السكان وما رافقه من كثرة متطلباتهم الحياتية وزيادتها، وقد دفعت تلك الحاجات إلى التفكير بإيجاد أساليب جديدة ومتطورة في الإنتاج لكي تلبي رغبات السكان واحتياجاتهم المتزايدة.

– رأس المال : لقد كان لاتساع القارة الأوروبية وامتدادها لأقطار العالم أثر ايجابي لأصحاب المصانع وشركات النقل والمؤسسات المالية، وذلك لأن أرباحهم كانت في تزايد مستمر مما مكنهم من تكوين أموال طائلة سمحت بتمويل الصناعة.فقد استخدمت رؤوس الأموال في مجال تحسين أساليب الإنتاج عن طريق تمويل الاختراعات العلمية التي استفاد منها الانسان في محال إنتاجه الصناعي والزراعي.

- **سياسة الحرية** :وعدم التدخل إعطاء الفرصة لمبادرة الأفراد، كما عملت الدولة على تخفيض الضرائب على رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة من أجل تشجيعها، وعملت على حماية حقوق الاختراع.

4- **مظاهر الثورة الصناعية** من أهم مظاهر الثورة الصناعية نجد:

نظام المصانع- تركز السكان في المدن - كبر حجم المشروعات- سياسة الحرية وعدم التدخل -إعطاء الفرصة لمبادرة الأفراد- كما عملت الدولة على تخفيض الضرائب على رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة

من أجل تشجيعها-وعملت على حماية حقوق الاختراع-نمو النزعات الاحتكارية في الصناعة- نمو التجارة الخارجية[3]

5- نتائج الثورة الصناعية:

ساهمت الثورة الصناعية في تنشيط الحياة الاقتصادية فظهر نظام اقتصادي جديد كان له بالغ الأثر على المجتمع الأوروبي. وقد أدت الثروة الكبيرة إلى تقدم انجلترا وجعلها من أغنى دول العالم. وقد أسفرت الثورة الصناعية عن تغير هائل في الحياة الاقتصادية،حيث أدت الثورة الصناعية إلى قيام نظام اقتصادي رأسمالي يرتكز على حرية العمل والمبادلات فبرز دور المؤسسات الإنتاجية الكبرى في تنمية الاقتصاد وتحسنت الأوضاع المعيشية للأفراد

وازدهرت حركة العمران، كما ازداد الإنتاج الصناعي بشكل كبير بفضل تطور المعدات والآلات واعتماد التقنيات الجديدة.فانخفضت كلفة الإنتاج وظهرت صناعات جديدة واتسع الاستثمار في الزراعة فقد أدى الاستعمال المكثف للآلات والأسمدة إلى تحول الإنتاج الزراعي من إنتاج معيشي مخصص أساسا لاستهلاك المزارع وعائلته إلى نتاج تجاري موجه إلى السوق.لذا تحولت الزراعة إلى عنصر فعال في تطور القطاع الصناعي بعد أن وفرت له حاجاته من المواد الأولية مما زاد من مستوى الإنتاج واستوجب تأمين أسواق خارجية لترويج فوائضه كما تطلبت التجارة الدولية تطوير المعاملات المالية فأنشأت البنوك المتخصصة واعتمد الذهب كقاعدة في المعاملات.

رابعا.الرأسمالية المالية:

إن النظام الرأسمالي ومن خلال الثورة الصناعية التي تضمنت حصول تطور صناعي واسع، واستمرار هذا التطور، وما رافقه من زيادة في التخصص وتقسيم العمل واتساع المبادلات التجارية، وزيادة استخدام رؤوس الأموال في القيام بالنشاطات الاقتصادية وكنتيجة للسعي لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح التي أعيد استخدامها في القيام بهذه النشاطات وتوسعها المستمر ، أدى إلى تكوين رؤوس أموال ضخمة ومن ثم تركز رؤوس الأموال هذه، وهنا برزت أهمية رأس المال المالي وسيطرته على النشاطات الاقتصادية كافة، وبالذات الصناعية والتجارية، وبحيث أصبحت المؤسسات المالية التي تتجمع وتتركز فيها رؤوس الأموال الضخمة. إضافة إلى قدرة بعض المؤسسات المالية، وبالذات البنوك التجارية على توليد التمويل من خلال ما تولده من ائتمان، وهو الأمر الذي تضمن بروز المؤسسات التحويلية والبنكية كأساس للقيام بالاستثمار والإنتاج في المجالات المختلفة، وبالشكل الذي أدى إلى ملكية هذه المؤسسات لمعظم المشروعات التي تؤدي من خلالها النشاطات الاقتصادية.

1- مفهوم الرأسمالية المالية: شكل جديد من أشكال الرأسمالية تم خلاله سيطرة البنوك على تمويل

[3]اسماعيل بن قانة،المرجع السابق ذكره،ص125-127

المشروعات الصناعية القديمة والجديدة في معظم الاقتصاديات الرأسمالية.

والرأسمالية المالية تميزت بعدة مميزات أساسية هي:

-ظهور المشروعات الكبيرة، ونمو الاتجاهات الاحتكارية، أدى إلى ظهور مشكلة التمويل وتعبئة المدخرات.

اللازمة لهذه المشروعات الضخمة حيث وجدت هذه المشكلة حلها في الأخذ بنظام الشركات المساهمة التي تضم عددا كبيرا من المساهمين من ذوي المسؤولية المحدودة.

-تحول تنظيم الصناعة من ملكية الأفراد إلى الملكية المساهمة، مما أدى إلى سرعة انتشار نظام الشركات المساهمة في كافة دول أوروبا، وتداول أسهم هذه الشركات وسنداتها في الأسواق للحصول على المال اللازم لتمويل المشروعات الكبيرة.

-الدور الأساسي الذي لعبته البنوك في تمويل المشاريع الصناعية حيث كانت احدى الوظائف الرئيسية للبنوك هي إنشاء وإدارة المشاريع الصناعية

-اندماج الرأس البنكي بالرأسمال الصناعي ونشوء الرأسمال المالي.

-تشكل اتحادات احتكارية عالمية بين الرأسماليين، وانجاز تقسيم العالم بين الدول الرأسمالية الكبرى.

-إن انخفاض الأرباح التي تحققها رؤوس الأموال من خلال استخدامها في الداخل، إضافة إلى محدودية مجالات هذا الاستخدام، وبالذات في الدول المتقدمة، أدى إلى البحث عن مجالات استخدام مربحة في الخارج، ومن خلال الشركات المتعددة الجنسيات وكذلك من خلال التعاملات المالية الدولية واسعة النطاق والتي تتم عن طريق الأسواق المالية والنقدية .

2-أنواع الاحتكارات: اتخذت الاحتكارات عدة أشكال وهي:

-**الكارتل**: هو أحد أشكال الاتحادات الاحتكارية التي يتم الاتفاق بين أعضائها على عقد اتفاقات حول الأسعار وأسواق التصريف وتبادل براءات الاختراع، على أن تبقى كل مؤسسة منضوية في هذا الاتحاد الاحتكاري متمتعة باستقلالها التجاري و الإنتاجي، ويهدف إلى السيطرة على الأسواق وتحقيق أرباح ضخمة.

– الترست: يقوم على اتحاد أو اندماج عدة مشاريع في مشروع واحد وتكون الغاية منه الحصول على وضع احتكاري في إطار الترست تفقد المؤسسات الإنتاجية استقلالها المالي والإداري والقانوني.

– الكونسرن: عبارة عن توحيد عدد من المؤسسات المختلفة في الصناعة والتجارة والبنوك وشركات النقل والتأمين على أساس من التبعية المالية لفئة من كبار الرأسماليين الذين يفرضون رقابتهم على المؤسسات المنظمة إلى الكونسرن[4].

[4]أسيا سعدان ،مطبوعة في تاريخ الوقائع الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة قالمة 2018-2019،ص35

شهد العالم في بداية القرن العشرية أزمة اقتصادية جد عنيفة أثارت الكثير من التساؤلات حول مدى سلامة الاقتصاد الأمريكي من جهة، ومدى نجاعة النظام الرأسمالي وقدرته على معالجة الأزمات الاقتصادية وامتصاص أثارها.

أولا.أزمة الكساد العظيم 1929

تعد أزمة الكساد العظيم من أعنف الأزمات الاقتصادية التي عرفتها البشرية خلال القرن 20.سنحاول الخوض في تفاصيل أسباب و نتائج هذه الأزمة.

1- مدخل مفاهيمي للأزمة الاقتصادية:

قبل الخوض في أزمة 1929 وخصوصياتها يجب توضيح أهم العناصر الخاصة بالأزمة الاقتصادية بصفة عامة من الجانب النظري.

1-1 مفهوم الأزمة الاقتصادية : تعددت تعريفات الأزمة الاقتصادية ومن أهمها:

-هي حالة حادة من المسار السيئ للحالة الاقتصادية لبلد أو إقليم أو العالم تبدأ من جراء انهيار أسواق المال، وترافقها ظاهرة جمود أو تدهور في النشاط الاقتصادي تتميز بالبطالة، والإفلاس، والتوترات الاجتماعية وانخفاض القدرة الشرائية.مرحلة التباطؤ للنشاط الاقتصادي تأتي بعد مرحلة التوسع الاقتصادي، وتتميز عادة بانخفاض عنيف للإنتاج وبمعدل النمو، وبارتفاع معدل البطالة.ويقسم الاقتصاديون دورات الإنتاج وفق أربع مراحل متتالية:

-مرحلة النمو أو التوسع يتبعها ارتفاع الإنتاج

-مرحلة الأزمة، وتمتاز بانخفاض عنيف لارتفاع الإنتاج

-مرحلة الكساد، وتمتاز بانخفاض الإنتاج

- مرحلة عودة النشاط الاقتصادي

أما **الأزمة المالية** فيمكن تعريفها كما يلي:

-هي الاضطراب الحاد و المفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى.و تتضمن الأزمات المالية عموما توليفات مختلفة من المشاكل النقدية و المصرفية ومشاكل الديون[1].

-هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا او جزئيا على مجمل المتغيرات المالية ،و على حجم الإصدار و أسعار الأسهم و السندات،وإجمالي القروض و الودائع المصرفية ،و معدل الصرف ،و تعبر عن انهيار شامل للنظام المالي والنقدي[2].

[1] شعبان رشيدة ،الازمات المالية العالمية و آثارها على الأسواق المالية في الدول النامية،مجلة القسطاس للعلوم الادارية الاقتصادية والمالية،مجلد1،ديسمبر2019،ص12

1-2 أنواع الأزمات الاقتصادية:

يمكن تمييز ثلاثة أنواع من الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي وهي :

أ-الأزمة الدورية: أزمة فيض الإنتاج التي تدعى أحياناً "الأزمة العامة". وتشمل كل عملية تكرار للإنتاج، أو الجوانب الرئيسة فيها : الإنتاج والتداول الاستهلاك والتراكم. وهذا يعني أن الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقاً إذا ما ووزنت بغيرها من الأزمات.

ب-الأزمة الوسيطة: فأقل اتساعاً وشمولاً، ولكنها مع ذلك تمس جوانب ومجالات كثيرة في الاقتصاد الوطني، وتحدث هذه الأزمات نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي فالأزمات الوسيطة لا يمكن أن تحمل طابعاً عالمياً على النحو الذي يميز الأزمات الدورية العالمية لفيض الإنتاج.

ج- الأزمة الهيكلية: فتشمل في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي، منها، على سبيل المثال، أزمة الطاقة، وأزمة المواد الخام، وأزمة الغذاء، وغيرها. وإذا كانت الأزمة الهيكلية تقتصر على قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد فإنه لابد أن يكون قطاعاً مهماً، وأساسياً، كمصادر الطاقة، أو صناعة الحديد والصلب، أو أزمة الغذاء وما إلى ذلك. فالأزمات في الفروع الصغيرة، ولو استمرت مدة طويلة، لا يمكن أن تصبح أزمات دورية، لأنها لا تمس جميع جوانب الاقتصاد الأخرى وقطاعاتها[3].

كما تصنف الأزمات المالية إلى :

الأزمات المصرفية: تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع. فبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي. فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، و بالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك.وذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت الى بنوك أخرى، فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية .

أزمات العملة وأسعار الصرف: تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على آداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات. وتحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالى تحدث أزمة قد تؤدى لانهيار سعر تلك العملة.

---

[2]فريد كورتل،كمال رزيق،الازمة المالية مفهومها،أسبابها و انعكاساها على البلدان العربية،مجلةكلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد20أ،ص6.

[3]داودي ميمونة،رسالة ماجستير "دراسة ازمة الكساد الكبير(1929-1933) و الازمة المالية(2007-2008)،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة وهران،2014/2013،ص27.

ازمات أسواق المال "حالة الفقاعات": تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة.حيث تتكون "الفقاعة" عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوزقيمته الحقيقية. فى هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاها قويا لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره فى الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر فى الظهور فتنهار الأسعار ويمتد الى الاسهم الأخرى و القطاعات الاخرى[4].

2- أزمة الكساد العظيم 1929

تعتبر أزمة 1929 أكبر وأعمق تدهور اقتصادي عالمي عرفه التاريخ في القرن العشرين من حيث آثارها السلبية البالغة في جميع المجالات، إذ باتت مؤشرا مهما لقياس العمق الذي يمكن أن يهوي إليه الاقتصاد ليتحول إلى أزمة اقتصادية عميقة تأخذ أبعادا عالمية. وقد مثلت هذه الأزمة نقطة تحول هامة وجوهرية في تاريخ النظام الرأسمالي بعد أن هزت من الأعماق كيان النسق الرأسمالي العالمي ومكوناته.

2-1 أسباب أزمة الكساد العظيم 1929: حيث أزمة الكساد العظيم نتيجة تظافر جملة من الأسباب نورد

أهمها فيما يلي:الانتعاش المسجل في الاقتصاد الأمريكي حقق الاقتصاد الأمريكي انتعاشا في فترة الحرب العالمية الأولى وفي السنوات الأولى التي تبعتها نتيجة لتدهور الاقتصاد الأوربي من جهة، وازدهار الصناعة الأمريكية بسبب إتباع الأساليب العلمية في الإنتاج (المكننة الحديثة ،خطوط الإنتاج التجميعية، تنميط الإنتاج وغيرها)، وكذلك بسبب توفر رؤوس الأموال والثروات الطبيعية والسوق الاستهلاكية الواسعة، ولكن تلك الأسواق أغلقت تقريباً في وجه المنتجات الأمريكية منذ عام 1925 بعد أن تمكنت الدول الأوربية من استعادة قدرتها الإنتاجية التي كانت عليها قبل الحرب، مما أدى إلى انخفاض نسبة الصادرات الأمريكية قصار الاقتصاد الأمريكي يعاني من آثار الانكماش الاقتصادي وهو ظاهرة اقتصادية يمر بها نظام الاقتصاد الرأسمالي ويتميز بانخفاض الإنتاج وتدهور الأجور والأسعار وانتشار البطالة . وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية معالجة هذا الوضع عن طريق توسع الائتمان، فوضعت البنوك الأمريكية اعتمادات ضخمة تحت تصرف المنتجين والمستهلكين الأمريكيين وبفضل هذه الاعتمادات استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية إزاحة آثار الانكماش ظرفيا، كما أوقفت تحويل رؤوس الأموال تجاه الدول الأوربية لمساعدتها في عملية الإصلاح الاقتصادي شريطة أن تشتري من الولايات المتحدة المواد والسلع الأولية التي تحتاجها، ولكن أدى ذلك فيما بعد إلى ارتفاع مؤشر سوق الأسهم والذي لم يكن متناسبا مع واقع النشاط الاقتصادي. ب الارتفاع الكبير في أسعار الأسهم حيث بلغ تصاعد أسعار الأسهم بين جوان 1928 وسبتمبر 1929 حوالي 56% في بورصة نيويورك بسب:

[4]فريد كورتل،كمال رزيق،المرجع السابق ذكره،ص7-8

-**التصريحات المتفائلة:** وهي صادرة عن مدراء الشركات و سياسيين و اقتصاديين مثل: المدير العام لشركة جنرال موتورز سنة 1928 أو عن رجال سياسة كوليدج (Coolidge رئيس الولايات المتحدة الأمريكية حتى مارس 1929، وحتى هوفر (Hoover) الذي جاء من بعده، وعن اقتصاديين مثل ايرفنج فيشر Irving Fisher)).

- **وفرة الادخار وسهولة الاقتراض** : أتاحت وفرة الادخار بعد عدة سنوات من الرخاء وسهولة الحصول على القروض إلى تمويل المشروعات نقدا والمشتريات الحدية على أساس تقنية هامش الضمان . إنشاء وتأثير الشركات الاستثمارية المتعددة هذه الشركات ممولة من الاستعانة بالادخار العام وخاصة الادخار الصغير، وتستعمل الرساميل المحصلة للحصول على الأوراق المالية.تسامح السلطات النقدية لم تستطع السلطات النقدية الأمريكية أو لم ترغب بالوقوف في وجه حركة الارتفاع عندما بدا واضحا أنها تتجاوز المألوف، خاصة أن ارتفاع معدل الخصم من قبل البنك الفدرالي الاحتياطي لنيويورك من 5 إلى 6 في أوت 1929 كان متأخرا.وقد ارتفعت القروض من 2,5 مليار إلى 7 مليار دولار ما بين 1926-1928[5].

2-2حدوث الأزمة:

بدأت بوادر الأزمة تظهر في سبتمبر 1929 بعد هدوء عمليات الشراء للأسهم مقارنة بالفترات السابقة، وتعمقت أكثر في 18 أكتوبر من نفس السنة، حيث بدأت الشكوك تراود المضاربين فيما يتعلق بمواصلة ارتفاع أسعار الأسهم وحول وجود من يرغب في شراء أوراق مالية مبالغ في تقييمها، وفعلا انتشر الذعر بين حاملي الأسهم مما جعلهم يعرضون للبيع يوم الخميس 24 أكتوبر 1929 (الخميس الأسود) ما يقارب 13 مليون سهم دفعة واحدة، فخر تبعا لذلك مؤشر داو جونز حوالي 22,6% من قيمته خلال الصباح، في نفس اليوم وجد آلاف المساهمين أنفسهم مفلسين، واستكملت الأزمة تأثيرها في يوم الثلاثاء 29 أكتوبر 1929، وانهارت البورصة مسجلة خسائر قدرت بـ 30 مليار دولار للفترة من اندلاعها حتى 13 نوفمبر 1929. أدى انهيار أسعار الأسهم إلى عجز المضاربين والمستثمرين عن تسديد ديونهم فأفلست البنوك تبعا لذلك، واجتاحت موجات الذعر أفرادا آخرين وهم المودعون الذين فقدوا الثقة في البنوك وطالبوها بدفع ودائعهم مما أدى إلى إفلاس هذه الأخيرة وعجزها عن دفع مستحقات المودعين التي لا تملك إلا جزءا صغيرا منها في شكل احتياطات نقدية. وسرعان ما تحولت الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية عندما انخفض الطلب على السلع بسبب إفلاس الكثير من الأفراد وخوف الآخرين على مدخراتهم المالية إضافة إلى البطالة

التي مست عددا كبيرا من الأمريكيين بسبب الإفلاس المؤسسات وغلقها، إن اجتماع هذه الأسباب ولد خللا بين الطلب على السلع والخدمات وعرضها فنتج عنه كساد السلع وانخفاض أسعارها.

[5]داودي ميمونة،المرجع السابق ذكره،ص71

2-3 خصائص الأزمة: تميزت هذه الأزمة بجملة من الخصائص أهمها:

-تسببت في زعزعة الاستقرار في النظام الرأسمالي بكامله

-كان لها صفة دورية انطلاقا من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي

-استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبيا حيث استغرقت حوالي أربع سنوات

-عمق وحدة هذه الأزمة بشكل استثنائي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا انخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار 33%، وانخفضت عمليات الخصم والإقراض بمقدار مرتين،وكان عدد البنوك المفلسة منذ بداية عام 1929 حتى منتصف 1933 أكثر من 10000 بنك أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك الأمريكية .مما أدى إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين، خاصة الصغيرة منهم. وكان ظهور هذه الأزمة في الأسواق المالية من خلال انهيار أسعار الأوراق المالية التي انخفضت بنسبة 66 % في ألمانيا و 90 % في الولايات المتحدة.

-الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة: في بداية الأزمة كان الارتفاع في أسعار الفائدة ناتجا عن تزايد الطلب على النقود لسداد القروض السابقة، ولكن مع استمرار الأزمة انخفض الطلب على القروض بشكل حاد بسبب انخفاض الإنتاج الصناعي والمبادلات، وأيضا زيادة عرض رؤوس الأموال هذا بالإضافة إلى أن سياسة النقود الرخيصة التي اتبعتها البنوك المركزية بهدف معالجة الأزمة ورفع مستوى النشاط في الاقتصاد قد ساهمت إلى حد بعيد في انخفاض أسعار الفائدة. وتسببت إن المستويات المتدنية لأسعار الفائدة في إطالة أمد الأزمة، كما أن المقرضين كانوا يغالون في طلب الضمانات على القروض مما كان يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاقتراض

-اختلاف أمد ودرجة حدة الأزمة من بلد لآخر بشكل كبير ؛ ترافقت الأزمة بتقلبات حادة في أسعار صرف العملات، مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول، و في نفس الوقت تدهورت القوة الشرائية لمعظم العملات بسبب تزايد العجز في موازين المدفوعات و انخفاض حجم الاحتياطات الذهبية الرسمية .

-نتج عن أزمة الائتمان الدولي طويل الأجل توقف 25 دولة عن سداد قروضها الخارجية منها ألمانيا و النمسا[6].

2-4 حلول الأزمة (سياسة الإنعاش الكنيزية)

لقد جاء كينز بأفكار جديدة عرفت بالثورة الكينزية ، حيث نادي بنظرية الرأسمالية الموجهة التي تهدف إلى محاولة بعث القدرة على الحياة في النظام الاقتصادي الرأسمالي عن طريق توجيه الاقتصاد من قبل الدولة ، وجاءت الحرب العالمية الثانية لتعطي لأفكار كينز مساحتها المنتظرة من النجاح والتوجه ضربة قوية للرفض

[6]أسيا سعدان،المرجع السابق ذكره،ص49

الكلاسيكي لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ولقد وجدت الدول الصناعية سواء الولايات المتحدة أو أوربا أن مصلحتها القومية تقتضي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. فنتيجة للكساد الكبير زاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي) تقييد الحرية الفردية) . و لم يقتصر التدخل الحكومي بدرجاته المختلفة على الحقل الصناعي بل تعداه إلى حقول التجارة والمال وعلاقات العمال برجال الأعمال.

هذا وأن انتشار مبادئ التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية جاءت كنتيجة لفقدان الثقة تماما في كفاءة النظام الحر على تحقيق أكبر قدر من الإنتاج والعمالة. لذا أصبح على عاتق الحكومة أن تقوم بمجموعة من الوظائف التي لم تمارسها من قبل . فلم تعد وظائف الحكومة تقتصر على حماية الملكية وتحقيق العدالة وصد العدوان الخارجي بل أصبحت تتعداها إلى مجموعة من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية.وكان لهذا التدخل الانعكاس الايجابي على الاوضاع الاقتصادية ، اذ اصبحت الأوضاع الاقتصادية في اوربا وأمريكا والدول الأخرى في تحسن مستمر بعد عام1933 ، حيث وصلت مستويات الإنتاج والعمالة إلى أدنى حد ممكن سنة 1933 وانعكس هذا التحسن في الارتفاع التدريجي في حجم التجارة والإنتاج وانخفاض في عدد العاطلين عن العمل، وهذا الانتعاش الاقتصادي يمكن إرجاعه إلى مجموعة من العوامل منها:

المجموعة الأولى تتلخص في المجهودات الحكومية التي بذلت عن طرق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

ا- الولايات المتحدة: أنفقت حكومتها مبالغ ضخمة في إقامة مشاريع عامة تستوعب العمال المتعطلين نتيجة الكساد و بالتالي ضخ دخول جديدة تساهم في خلق طلب جديد، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة، كما قامت بإدخال بعض برامج المساعدات الاجتماعية، كما دعمت المزارعين من اجل المحافظة على دخولهم بالإضافة إلى إجراءات أخرى.

ب- اما انجلترا: فقد قامت بعقد معاهدات تجارية بغرض توسيع الأسواق الخارجية أمام المنتجات الانجليزية، تعمل على إثرها المنتجات البريطانية معاملة تفضيلية في هذه الأسواق بالإضافة إلى تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني، كما قامت الحكومة بتشجيع الاستثمار عن طريق تطبيق سياسات مالية ونقدية.

ج- اما في المانيا: فقد حدث تحسن و ذلك راجع أساسا إلى توجيه النشاط الاقتصادي الذي اتبعته الحكومة الألمانية و للتوسع في الإنتاج الحربي الذي استوعب الكثير من العمال العاطلين عن العمل.

المجموعة الثانية من العوامل التي دفعت إلى التحسن هي ما يمكن أن نطلق عليها عوامل التحسن التلقائي، أي أن الكساد الذي يصيب الدول الرأسمالية والتي تتبع أنظمة اقتصادية حرة لابد وأن يتبعه تحسن تلقائي في أوجه النشاط الاقتصادي، فمن مظاهر النظام الرأسمالي تعاقب فترات الكساد والانتعاش، فعندما يحدث كساد تنخفض الأرباح وترتفع معدلات البطالة وتنخفض الأسعار وتفلس اغلب المؤسسات وتتزعزع ثقة رجال الأعمال بالمستقبل ويخشون المخاطرة الاقتصادية ولا يقدمون على انشاء مشاريع جديدة، وهكذا تستمر حلقة الانكماش حتى تصل إلى مستويات دنيا، ولكن بعد أن يبلغ الحال اشده يبدأ رجال الأعمال

في الاقتناع بان الأسعار سوف لن تهبط إلى أدنى ما وصلت إليه وأن الوقت قد حان لان تبدأ فترة النهوض الاقتصادي، وهنا تبدأ نظرة رجال الأعمال إلى المستقبل بالتحسن) التفاؤل) و يبدءون بالتالي في معاودة نشاطهم المعتاد وأن كانوا يعودون بحذر وبطئ ، غير أن الاتجاه العام النشاط الاقتصادي يكون صعوديا خاصة اذا كانت سياسة الحكومة رشيدة تحفزهم وتبعث عوامل الثقة فيهم

تلخصت الحلول الكنيزية في تدخل الدولة عن طريق سياسة نقدية مدروسة،الاستثمار العام في ظل شرط محددة و اعادة توزيع الدخل كاجراء ثالث لمواجهة الازمة[7].

ثانيا.النظام الاشتراكي

يعتبر النظام الاشتراكي من الناحية النظرية نظاما اقتصاديا معاكسا للنظام الرأسمالي، وقد ظهر هذا النظام قبل تطبيقه بكثير من قبل الاتحاد السوفياتي عقب الثورة البلشفية سنة 1917.

1-تعريف النظام الاشتراكي: يطلق لفظ الاشتراكية للتعبير عن الكثير من المعاني المختلفة، فأحيانا يطلق على مجرد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبذلك تكون الاشتراكية نقيضا لسياسة الحرية الاقتصادية، كما يطلق، أحيانا، للتعبير عن تدخل الدولة في حياة العمال والطبقات الفقيرة، بهدف من التشريعات الاجتماعية والاقتصادية، التي تخفف معاناتهم وتمنحهم بعض المزايا. و هو النظام الذي يلغي الملكية الفردية أي ملكية الثروة التي تحتاج في استغلالها إلى عامل أو عمال[8] .

هو مجموعة من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتمركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الإنتاج وتكافؤ الفرص لدى الجميع، وهو يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع. وهو النظام الذي يتميز بتملك الدولة لعوامل الإنتاج (أي الملكية الجماعية) كالأراضي والآلات والمصانع، وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية فيه من خلال جهاز التخطيط، ومن هنا جاءت تسمية هذا النظام بنظام التخطيط المركزي[9].

إلا أن الاشتراكية من الناحية العلمية تعني النظام الذي تؤول فيه ملكية مواد الإنتاج، والأراضي،والآلات والمصانع للدولة ، وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية فيه من خلال جهاز التخطيط، ومن هنا جاءت تسمية هذا النظام بنظام التخطيط المركزي.واتخذت الاشتراكية عدة صور أهمها:

-**الاشتراكية الخيالية**: قامت على انتقاد النظام الرأسمالي وكشف عيوبه ودع مؤسسوها إلى تنظيم المجتمع الرأسمالي من جديد وتوزيع الثروة توزيعا عادلا بين أفراد المجتمع ، وبدأت في انجلترا وفرنسا، إلا أنها اتسمت

[7]داودي ميمونة،المرجع السابق ذكره،ص95-96

[8]سلامة موسى،الاشتراكية،دار النشر الهنداوي،القاهرة،2012،ص17

[9]عبد القادر شلالي،نشات ادوارد،محمد هاني،الوجيز في تاريخ الوقائع الاقتصادية،مكتبة القانون المقارن،بغداد،2021،ص198

بالخيالية كون مفكريها وضعوا تنظيما جديدا للمجتمع في خيالهم، فكل مفكر وضع للمجتمع صورة معينة تخيل أنها أصلح الصور محاولا أن يحققها في الواقع.

-**الاشتراكية العلمية**:صاحبها كارل ماركس وقد عاب على أصحاب المذاهب الاشتراكية الخيالية أنهم لم يعمدوا إلى التحليل العلمي للمجتمع وظروفه الاقتصادية، ليستخلصوا من هذا التحليل القوانين التي تسمح بالتغلب على التناقضات الموجودة في القطاع الرأسمالي.

2- خصائص النظام الاشتراكي: من أبرز خصائص النظام الاشتراكي نجد:

2-1 الملكية العامة لوسائل الإنتاج: تعتبر الملكية العامة لوسائل الإنتاج الأساس الاقتصادي للنظام الاشتراكي. وهذا يعني أن جميع أفراد المجتمع متساوون فيما بينهم حيال ملكية وسائل الإنتاج، بحيث تصبح معظم الموارد الاقتصادية ملكا للمجتمع، بما في ذلك الأرض والصناعات والبنوك وقطاع المال والتجارة .و يقوم هذا النظام في موضوع الملكية على نوعين:

-الملكية العامة التامة للدولة في جميع وسائل الإنتاج و القطاعات الاقتصادية

-التعاونيات و الجمعيات الاشتراكية :وهي التعاونيات الفلاحية أو الصناعية الصغيرة التي تقوم باستغلال وسائل الإنتاج التي تكون أساسا ملكا للدولة[10]

2-2 إشباع احتياجات المجتمع المتنامية: يهدف النظام الاشتراكي بالأساس لإشباع حاجات غالبية أفراد المجتمع الاشتراكي. أي أن الخطة الاقتصادية تسجل بها وتحدد الحاجات الاجتماعية الواجب إشباعها في فترة زمنية معينة على المدى القصير والمتوسط والبعيد، مع إيلاء جانب ترتيب هذه الحاجات لتخضع في الأخرى إلى الزمن الحاضر والمستقبل وفي أولوية إشباعها.

2-3 التخطيط المركزي: يعتمد النظام الاشتراكي على جهاز التخطيط المركزي، بدلا من جهاز الأثمان الذي تعتمد عليه الرأسمالية، والتخطيط المركزي في الدول الاشتراكية يعني تنظيم الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك، فمثلا يتم تنظيم الإنتاج في النظام الاشتراكي من حيث كمية السلع المراد إنتاجها وأنواعها والمواد التي تستخدم في ذلك عن طريق جهاز التخطيط المركزي الذي يعد الجهة الوحيدة لتحديد العرض والطلب في ظل هذا النظام.

2-4 توزيع الناتج الاجتماعي: لكل حسب عمله - لكل حسب حاجته، حيث يتم توزيع الناتج الاجتماعي على أساس أن نصيب كل فرد منه يتحدد وفقا لمدى مساهمته الحقيقية في النشاط الاقتصادي. وأساس المساهمة الحقيقية هو العمل، فالدخل يوزع طبقا لمبدأ لكل بحسب عمله ، ولكل هذا المبدأ ليس معيارا مطلقا. بل يكمله معيار آخر وهو "لكل بحسب حاجته وهذا الأخير يعبر عن الدخل العيني أو الخدمات التي يجب أن تقدم لجميع الأفراد في المجتمع الاشتراكي. بصرف النظر عن قدراتهم وخبراتهم

[10]المرجع السابق ذكره،ص206

المتمايزة، وبصرف النظر عن مقدار ما ساهموا به في الإنتاج وتقدم المجتمع، ومن أهم صور هذه الخدمات التعليم والصحة والتأمين الاجتماعي وإعانات الأسرة .

3- مزايا النظام الاشتراكي:من مزايا هذا النظام نذكر:

– التركيز على الحماية الاجتماعية: و تخص الإجراءات التي تكفل تحقيق العدالة الاجتماعية،خاصة عن طريق أدوات السياسة المالية ،اذ تفرض ضرائب مرتفعة على أصحاب الدخول المرتفعة من اجل الحد من التفاوت في توزيع الثروة.

– العمل على تعبئة الإمكانيات الاقتصادية:من خلال التخطيط المركزي

–الدولة المنتجة و دورها في الاقتصاد:يقوم على مبدا الدولة المنتجة و المحتكرة للنشاط الاقتصادي بكافة المجالات.من ايجابيات هذا المبدا أن المشروعات الاستثمارية اللازمة لتحقيق النمو تتطلب فترات طويلة لاسترداد الاموال ،وقد تتضمن مخاطرة أكبر و مردود اقل،و التي يتجنبها القطاع الخاص في البلدان النامية[11].

4- عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي :

تتمثل أهم عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي بما يلي:

–فقدان الحافز لدى أفراد المجتمع لسببين أحدهما عدم السماح بالملكية ثانيهما عدم السماح بالمشاركة بالأرباح، وهذان الأمران هما أهم دعامتان في الإنتاجية والتنمية.

–انخفاض إنتاجية العامل، حيث أن غياب الحافز يفقد العامل الدافع إلى تجويد عمله ورفع مستوى إنتاجيته. ضعف الكفاءة في توظيف الموارد المتاحة لأن الإدارة هي الدولة، والذي يقوم بإدارة الموارد هي الفئة الحاكمة في دولة النظام الاشتراكي بغض النظر عن كفاءتها.

–سيادة وانتشار البيروقراطية في كافة مؤسسات الدولة، وتعقيد الإجراءات وتطويلها.

ضعف تحقق العدالة بين أفراد المجتمع حيث قد تحصل الفئة الأكثر قربا من الحكام على ميزات أكثر وأفضل.

–انعدام وسائل حياة الرفاهية بين معظم أفراد المجتمع، وربما يستثنى من ذلك بغض أفراد الفئة الحاكمة[12].

[11]المرجع السابق ذكره،ص211

[12]عامر محمد سعيد طوقان، النظام الاقتصادي الإسلامي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار البيروني، عمان، الأردن، 2017،ص33 .

مقدمة:

بعد الحرب العالمية الثانية، شهد الاقتصاد العالمي هزات واضطرابات عنيفة في نظامه النقدي ومعدلات منخفضة لحركة التجارة العالمية مما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في أوائل عام 1943 للتفكير في خلق نظام نقدي جديد يكون أساسا لعلاقات نقدية دولية للعالم للفترة ما بعد الحرب العالمية.

أولا. النظام النقدي الدولي في ظل اتفاقية بريتون وودز

استمر نظام بريتون وودز منذ نهاية الحرب العالمية الى غاية فاتحة سبعينيات القرن الماضي.سمح ببسط هيمنة الدولار الأمريكي في المعاملات النقدية الدولية من خلال ربط العملات بالنظام الذهبي و الدولار الامريكي.

1. مؤتمر بريتن وودز

نظمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا مؤتمر في بريتون وودز بالولايات المتحدة في يوليو 1944 وحضر هذا المؤتمر 44 دولة وحاول المؤتمر تكريس مجموعة من الأفكار وتحقيق أهداف هامة:

-ضمان حرية التحويل بين عملات الدول المختلفة. وضع نظام لأسعار الصرف يمنع التقلبات العنيفة فيما بينها.

-تحقيق التوازن في موازين المدفوعات.

-النظر في موضوع الاحتياطات الدولية لتوفير السيولة الدولية.

-الإدارة الدولية للنظام النقدي العالمي الجديد.

كما أسفرت جهود هذا المؤتمر إلى تحقيق:

-إنشاء صندوق النقد الدوليFMI

-إنشاء البنك الدولي للتعمير والإنشاء أو ما يعرف باسم البنك العالمي والغرض منه هو مساعدة الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب ثم مساعدة الدول الأخرى على التنمية الاقتصادية.

وبالإضافة إلى المؤسستان السابقتان فقد انبثقت من المؤتمر فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية ولكن لم تنفذ مباشرة وإنما ابتدات ب GATT عام 1947.

2. مؤسسات بريتون وودز

أ- **البنك الدولي:** هو المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء. ولذلك فان مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية والاستثمارات، وسياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، وكذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية

لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال، ولكي تكون الدولة عضوا في البنك الدولي لابد أن تكون عضوا في صندوق النقد الدولي قبل ذلك، بل أن اكتتاب الدول الأعضاء في رأسمال البنك يتحدد وفقا لحصة كل دولة في الصندوق.

وتضم مجموعة البنك الدولي خمس مؤسسات هي:

-البنك الدولي للإنشاء والتعمير أنشأ سنة 1944

-مؤسسة التمويل الدولية أنشأت سنة 1956 بهدف تشجيع استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.

-المؤسسة الدولية للتنمية أنشأت سنة 1960، تهدف إلى دفع المستوى الاقتصادي العالمي ومستوى المعيشة لدى الدول الأكثر فقرا في العالم عن طريق تقديم الدعم المالي اسد الحاجات الأساسية اللازمة للبدء في عملية التطوير والتنمية.

-الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، أنشأت سنة 1988 للعمل على رفع مستوى الاستثمار الأجنبي

-المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، أنشأ سنة 1986، مختص في حل النزاعات والخلافات بين الحكومات والمستثمرين على أساس أن حل مثل هذه النزاعات سيسهل من تدفق الاستثمارات الأجنبية.

وتتمثل أهداف البنك الدولي في النقاط التالية:

-ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال.

-زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي

علاج الاختلال الهيكلي وخاصة للدول النامية للمساعدة في علاج الخلل في ميزان المدفوعات.

-تقديم المعونة للدول الأعضاء ذات الاقتصاديات المختلفة.

-تشجيع الاستثمار الخاص لتحقيق النمو وتوسيع القطاع الخاص.

العمل على إنهاء النزاعات المالية بين الدول الأعضاء[1].

ب – صندوق النقد الدولي و دوره في النظام النقدي

لقد عرفت فترة الثلاثينات تقلبات عنيفة في أسعار الصرف العملات الدول والتي كان لها أثر سلبي على اقتصاديات هذه الدول كما أن هذا التقلب شجع اشتداد حركة المضاربة لهذا كان هدف الصندوق هو تجنب هذه التقلبات في أسعار الصرف.ولأجل تحقيق ذلك اقتبس الصندوق بعض ميزات نظام الذهب فيما يخص تحديد أسعار ثابتة لجميع عملات الدول الأعضاء بالنسبة للدولار الذي كان بدوره مرتبطا بالذهب بسعر صرف ثابت قدره ٣٥ للأوقية وكانت البلدان الأعضاء ملزمة بإبلاغ الصندوق بسعر صرف عملتها بالنسبة للدولار الذي اعتبر بمثابة سعر التعادل وحجر الأساس لاستقرار أسعار الصرف. كما

[1] أسيا سعدان،المرجع السابق ذكره،ص60-61

نصت اتفاقية الصندوق أنه لا يسمح لأسعار عملة أي دولة بتقلب صعود أو هبوط بما يزيد عن 1% من سعر التعادل والذي سمي هذا النظام بسعر الصرف لكي لا يتجاوز هذه النسبة من طرف البنك المركزي لكل دولة.يتمثل دور صندوق النقد في ما يلي:

-تحقيق الاستقرار الأسعار الصرف

ويتم ذلك بإقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف أي جعل عملات الدول قابلة للتحويل لبعضها البعض وإلغاء الرقابة والقيود على الصرف الذي يقف في وجه نمو التجارة العالمية وإن إلغاء هذه الرقابة كان يخص فقط مدفوعات العمليات التجارية وليس حركة رؤوس الأموال ، ولقد منع الصندوق الدول التي تطبق نظام الرقابة على الصرف فترة انتقالية لخروج من هذا النظام مدتها خمس سنوات وما يجدر ذكره في هذا السياق أن الصندوق كان متسامحا حتى انقضاء هذه المهلة.

-تحرير التجارة العالمية

كان الهدف هو جعل التجارة متعددة الاطراف و ذلك لتحقيق نمو متوازن للتجارة العالمية .

-تحقيق المرونة في نظام أسعار الصرف

استهدف صندوق النقد الدولي وضع نظام نقدي دولي يتصف بالمرونة بحيث يتخلص من مجهود نظام الذهب ويحتفظ في الوقت نفسه باهم مزاياه وهي تثبيت أسعار الصرف وتحقيق الاستقرار في المعاملات الدولية.

ومن أجل ذلك نصت الاتفاقية على حق الدول في تغيير سعر التعادل ذاته لإصلاح أي اختلال يظهر في ميزان مدفوعاتها على المدى البعيد وذلك بتشاور مع الصندوق، كما أنه إذا قررت أي دولة تجاوز حاجز 1%% صعودا أو نزولا في سعر صرف عملتها فعليها الرجوع إلى الصندوق للقيام بدراسة اقتصادية لتحديد إذا كان هذا التغير ضروري أم لا.

وفي حالة عدم الامتثال لقرارات الصندوق فإن الدولة تكون معرضة لفقدان حقها في الامتيازات التي يمنحها لها الصندوق أو الفصل نهائيا من عضويته.

-معاونة الدول الأعضاء على إصلاح الخلل

قام الصندوق بتخصيص جزءا كبيرا من موارده المالية من أجل مساعدة الدول على إصلاح الاختلال في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى الأساليب القديمة مثل تخفيض سعر الصرف أو فرض قيود على المدفوعات الدولية.

لهذا الغرض وفر الصندوق لأعضائه انتمانا خاصا يطلق عليه حقوق السحب المقادية تقدم إلى الدول الأعضاء لعلاج ما قد يوجد لديها من صعوبات في موازين مدفوعاتها، وفي هذه الحالة يكون من حق الدولة أن تطلب من الصندوق شراء كمية معينة من عملات الدول الأخرى الأعضاء مقابل دفع عملتها

الوطنية على أن تلتزم بشراء كمية معينة من عملتها الوطنية تساوي الكمية من عملات الدول التي حصلت عليها وذلك خلال فترة تتراوح بين ثلاثة وخمس سنوات من تاريخ قيامها بالسحب ويتم السداد بالذهب أو العملات القابلة للتحويل.

وطبعا هن الله شروط لمنح هذا السحب منها تقديم الدولة التي تحتاجه للمبررات الكافية للصندوق وكذلك أن يكون الهدف منه تحقيق أهداف تتماشى مع بنود اتفاق الصندوق، كما أن لا تكون الدولة قد ارتكبت مخالفة سابقا كما أنه لا يترتب على ذلك امتلاك الصندوق أكثر من 20% من عملة هذه الدولة.

أما بالنسبة لمركز الذهب في النظام النقدي الدولي فقد اعترف الصندوق بوجود سوقين للذهب:

-السوق الرسمية:ويستعمل فيها الذهب للأغراض النقدية، ويقتصر ذلك على السلطات النقدية للأقطار الأعضاء بالصندوق.

-السوق الحرة:ويستعمل فيها الذهب لأغراض غير نقدية وبالتالي فهو لا يخضع لأحكام اتفاقية الصندوق وبعد سوق لندن السوق الذي يباع فيه الذهب للأغراض المذكورة بما يتماشى مع التقلبات في سعره لأغراض نقدية.

والعلاقة بين سعر الذهب في السوقين هي التي تنظم سعر الذهب وبالتالي العملات وفي عام 1961 اشتد الإقبال على شراء الذهب في سوق لندن مما أدى إلى رفع سعره عن سعره الرسمي فأدى ذلك إلى تدخل بنك انجلترا وقام ببيع كميات ضخمة في السوق الحرة لكي ينخفض ثمنه ولم ينجح في ذلك وفي عام 1961 تم إنشاء مجمع الذهب[2].

3. الدولار ونظام النقد الدولي

شكل الدولار المحور الأساسي للنظام النقدي الدولي الذي جاء به مؤتمر بريتون وودز ونقطة الارتكاز في نظام استقرار أسعار الصرف ويعود السبب في ذلك لكون الولايات المتحدة الأمريكية خرجت منتصرة من الحرب وبكامل قوتها الاقتصادية لأن الحرب لم تدر رحالها في أراضي أمريكية على عكس أوروبا التي دمرتها الحرب فأصبح الدولار سيد العملات بلا منازع. ففي المرحلة التي عقبت الحرب قامت الدول الأوروبية بجمع أرصدة دولارية من أجل جلب السلع الأمريكية التي تحتاجها وكانت الولايات المتحدة ملزمة بتحويل الدولار مقابل أجر للأوقية، حيث كانت تحتفظ بثلاثة أرباع مخزون الذهب العالمي.

كما شهدت الفترة الممتدة من نهاية الحرب إلى نهاية حقبة الخمسينات ندرة في الدولار بالنسبة للدول المتحاربة. كما نمت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير فقد حققت فائض في ميزانها التجاري

[2] محمد ادم المصري،اتفاقية بريتون وودز و نشات المنظمات الاقتصادية الدولية،مصر،2022،ص6-7 -https://books-google- com

قدر ب 10 بليون $ عام 1947 ولم يكن بوسع الدول الأوروبية تصدير أي سلعة للولايات المتحدة الأمريكية لأن قوتها الإنتاجية كانت معطلة بشكل كلي تقريبا نتيجة الحرب.

أمام هذا الوضع لم يمكن الالولايات المتحدة الأمريكية سوى اقتراح خطة مارشال والتي عرفت باسم برنامج الإنعاش الأوروبي وقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية للدول الأوروبية بموجب هذا البرنامج حوالي 11.6 بليون 5 مابين (1948-1952) شريطة النهوض بالصناعات التصديرية وتشجيع الصادرات الأوروبية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بخفض قيمة عملة الدول الأوروبية[3].

هذه الخطوة برغم ما تحمله من ضرر على الاقتصاد الأمريكي لأنها تقوي الصادرات الأوروبية في وجه الصادرات الأمريكية إلا أنها تعتبر ضرورية لصد المد الشيوعي في المنطقة في إطار الحرب الباردة بين المعسكرين.

وفي هذا الخضم قامت الدول الأوروبية بتخفيض قيمة عملتها حيث قامت بريطانيا والسويد وهولندا بتخفيض أسعار صرف عملتها بنسبة 30%، المانيا 20%، بلجيكا 12% وفرنسا خفضت عملتها مرتين الأولى % والثانية 15% 1958. وذلك بغية تشجيع صادراتها وقد تم ملاحظة زيادة صادراتها بحوالي 60% (1952-1690).و قد أدى هذا إلى تحسين موازين مدفوعات الدول الأوروبية وزيادة احتياطاتها النقدية و جلب رؤوس أموال الولايات المتحدة الأمريكية ومع ذلك تلاحظ نمو العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية تدريجيا ووضع هذا الأمر حدا أمام ندرة الدولار وأصبح العالم يعرف وفرة الدولار حيث تراكم لدى الدول الفائض مع الولايات المتحدة خاصة الدول الأوروبية. وأدى ذلك إلى زيادة معدلات التضخم العالمي إذ قامت البنوك المركزية والبنوك التجارية لدول الفائض في توسيع خلق النقود الوطنية الورقية، الكتابية استنادا لما لها من عملة احتياطية وتقوم بتوظيف هذا الاحتياطي لدى البنوك الأمريكية التي هي بدورها تقوم بتوسع في خلق الدولار مما يعني أن هناك حلقة مزدوجة لخلق النقود في العالم تصب في بعضها البعض مما يرفع من معدلات التضخم بشكل كبير.

4. انهيار نظام بريتون وودز:

سجل ميزان المدفوعات الأمريكي خلال الفترة 1946-1949 فائضا منتظما إلا أن الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته الدول الأوروبية في نهاية الأربعينيات انعكس سلبا على وضعية ميزان المدفوعات حيث بدأت الفوائض في التناقص التدريجي وتحول الفائض إلى عجز سنة 1950.نتج عن العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي تدفقا صافيا في أرصدة الدولار إلى الدول الأوروبية التي زادت احتياطاتها منه . الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى طلب تعديل أسعار تعادل العملات، ولكن الدول التي حققت موازين مدفوعاتها فوائض ضخمة خاصة ألمانيا واليابان رفضوا رفع سعر عملاتهم.وبحلول عام 1959 واجه

[3] المرجع السابق ذكره،ص8

ميزان المدفوعات الأمريكي عجزا حادا، ووجدت البنوك المركزية الأجنبية أن تراكم الدولار يسير بسرعة أكبر مما ترغب فيه، وبدأت بذلك ترفع معدل تحويل الدولارات إلى ذهب من وزارة الخزانة الأمريكية. وبحلول عام 1960 وصلت المستحقات الأجنبية الرسمية على مخزون الذهب تقريبا حجم مخزون الولايات المتحدة من الذهب جميعه. إلى جانب تحويل حاملي الأصول السائلة أرصدتهم من دولار إلى ذهب وعملات أجنبية، ناهيك عن النزوح الكبير لرؤوس الأموال من الولايات المتحدة إلى أوروبا بسبب اتساع الفجوة في سعر الفائدة بين المنطقتين حيث كان مرتفعا بأوروبا، وكان واضحا أنه إذا استمر هذا الاتجاه سيصبح ما بحوزة أمريكا من الذهب غير كاف لتغطية المستحقات المحتملة، ونتج عن عمليات التحويل ارتفاع أسعار الذهب في الأسواق الخاصة.وما زاد المشكلة هو تصاعد الحرب الفيتنامية عام 1965 وزيادة الإنفاق العسكري وما تبعه من ارتفاع في معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم المحاولات العديدة لإنقاذ الوضع كتشكيل مجمع ذهب لندن عام 1961 إلا أن الوضع لم يتحسن، وهكذا اضطر الرئيس الأمريكي أنذاك نيكسون إلى تعليق قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب، معلنا بذلك عن نهاية نظام بريتون وودز في 15 أوت 1971.وكان من بين الإجراءات التي اتخذها الرئيس نيكسون:

-إيقاف تحويل الدولار المملوك للحكومات والبنوك المركزية الأجنبية إلى ذهب أو إلى أصول احتياطية.

خفض الإنفاق الفيدرالي والمساعدات الاقتصادية الخارجية بنسبة 10.%

فرض ضريبة إضافية قدرها 10% على الواردات الأمريكية[4].

ثانيا.الاقتصاديات الآسيوية

تعتبر الاقتصاديات الآسيوية من التجارب الرائدة في تحقيق ازدهار اقتصادي كبير، والذي اصطلح على تسميتها بالمعجزة الاقتصادية، وهي تحوي الآن أقوى الاقتصاديات النامية وأسرعها نموا مثل :هونج كونج، كوريا الجنوبية ماليزيا، أندونيسيا، سنغافورة، تايوان ،فيتنام، الفلبين...)، وقد تمتعت هذه الدول بديناميكية اقتصادية مفاجئة رغم النظرة المتشائمة للكثير من الاقتصاديين والتي كانت ترى أنها لا يمكن أن تنجح لسببين أساسيين هما عدد السكان الكبير الذي يثقل كاهلها، وعدم قدرتها على مساير التقدم التقني المتسارع في الدول المتقدمة.ففي مطلع السبعينات كانت اليابان تعيش مرحلة المعجزة الاقتصادية في مختلف مجالات الإنتاج والتسويق والتطور التكنولوجي وشهد عقدا الثمانينات والتسعينات كثافة هائلة للتوظيف المالي الياباني في جنوب شرق آسيا. لعبت دورا أساسيا في تغيير مستقبل دول جنوب شرق آسيا أو ما عرف باسم تجارب النمور الآسيوية.

[4] أسيا سعدان،المرجع السابق ذكره،ص61-62

1. تعريف الاقتصاديات الآسيوية

إن الاقتصاديات الآسيوية من القوى الصاعدة والتي تعرف على أنها تلك القوى التي تشهد نسب عالية من النمو الاقتصادي وتحسن توظيف متغيراتها في سبيل تحقيق أهدافها القطاعية ضمن نطاق معين،حيث تميزت بـ :

-تحقيق خطوات إيجابية وتنمية ناجحة نظراً لارتفاع نسب النمو الاقتصادي كارتفاع مؤشرات التنمية البشرية.

-القدرة على تكيف مختلف التغيرات الحاصلة في النظام الدولي الليبرالية وعولمة النظام الدولي.

-سرعة انفتاحها واستيعابها للتكنولوجيا.

يميز الباحثون بين المراحل المختلفة للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية في هذه المنطقة الواسعة.ويمكن لنا أن نميز التقسيمات التالية:

-اليابان التي أصبحت أكبر مركز مالي في العالم والتي أصبحت باستمرار أبدع امة في اكتشاف التكنولوجيان المتطورة غير العسكرية.

-نمور شرق آسيا الأربعة أو ما يسمى بالاقتصادات المصنعة حديثا في سنغافورة وهونغ كونغ وتايوان وكوريا الجنوبية والتي يملك البلدان الأخيران منها سكانا أكثر ومساحة الكبر.

-الدول الأكبر في جنوب شرق آسيا مثل تليدا وماليزيا واندونيسيا الفيليين التي أصبحت بفعل الحوافز التي تقدمها الاستثمارات الأجنبية وخاصة اليابانية منخرطة في عمليات التصنيع والتجميع.

-وأخيرا البلدان والمجتمعات التي كانت تتبع الشيوعية فيتام وكمبوديا وكوريا الشمالية[5]

2. عوامل بروز الاقتصاديات الآسيوية

عند البحث في أسرار النجاح الآسيوي، لابد الأخذ بعين الاعتبار فكرة وجود تنوع كبير بين البلدان التي تشكل الاقتصاديات حديثة التصنيع والبلدان التي تشكل جمعية أمم جنوب شرق أسيا

(Association of South East Asian Nations ASEAN) فتلك الدول تشتمل على مجموعة واسعة ومتنوعة من الثقافات الأديان الأعراق واللغات، كما أن كل بلد آسيوي شرع في عمليته التنموية في ظل وجود اختلافات واسعة في الظروف الأولية. فعلى سبيل المثال، فيما بين بلدان"NIES اقتصاديات حديثة التصنيع" فقط تتميز هونغ كونغ وسنغافورة كونهما دول مدن صغيرة Small City States بانعدام النشاط الزراعي، في حين أن تايوان وكوريا الجنوبية هي أكبر بكثير بعدد سكاني يتجاوز 20 مليون و 42 مليون نسمة على التوالي نشير أيضا أنه حاليا على الرغم من أن كل بلدان NIES ذات قاعدة تصنيعية

[5] مبارك بوعشة،ديلمي لحظر،الأقلمة في جنوب شرق آسيا في اطار نموذج الاوز الطائر،مجلة العلوم الانسانية ،العدد06،2006/10/10،ص292-293

عالية، إلا أن الزراعة مثل قطاعا جد مهم في كل من تايوان وكوريا الجنوبية في سنوات الستينات، حيث كان يمثل نسبة أكثر من 37% من GDP في كوريا الجنوبية سنة 1960[6].ومع ذلك، وعلى الرغم من وجود اختلاف شاسع في العديد من الاتجاهات، إلا أن بلدان شرق آسيا تتقاسم عناصر مشتركة ذات أهمية كبيرة والتي كان لها وقع ايجابي على عملية التنمية.حيث ارتكزت على مجموعة من السياسات أهمها:

2-1 **الاهتمام بالتعليم وتنمية رأس المال البشري** : ينبع هذا الاهتمام بالتعليم من التقاليد الكنفوشوسية، بالامتحانات التنافسية واحترام التعليم ومعززا بدور الأم اليومي الذي يكمل ما يتم تعليمه في المدرسة تبدو هذه العملية المتشابهة – لما يجري في اليابان في أعين الغرب وكأنها ترتكز كثيرا على الاستظهار والحصول على مهارات تقنية وتحقق الانسجام أكثر مما تشجع المواهب الفردية وإثارة الأسئلة حول السلطة. وحتى واعترف بعض المربين الشرق آسيويين بهذا العقد، فان معظمهم يؤمن بأن أنماط التعليم تخلق انسجاما اجتماعيا وقوة عمل مدربة جيدا، ففي تايوان يتم اختيار الثلث المتفوق فقط، من بين 100000 طالب الذين يمرون في امتحان دخول الجامعات

الوطنية وذلك للتأكيد على أهمية التعليم الجامعي، وربما كان أكثر ما يوضح أهمية التعليم الحقيقة القائلة بأن لدى كوريا عدد سكانها 48 مليون) 1.4 مليون طالب يدرسون في مؤسسات التعليم العالي، أو الحقيقة الأخرى التي تقول بأنه مع في عام 1980 كان يتخرج من الطلبة المهندسين من الجامعات الكورية عددا يساوي عدد من تخرج من الجامعات في المملكة المتحدة وألمانيا الغربية والسويد معا ، ولا يفوتنا أن تذكر بهذا الصدد أن مستوى تدريس الرياضيات والهندسة والتعليم الفني هو اليوم أكثر نقما في بعض البلدان الأسيوية من نظم التعليم السائدة في بعض دول أوربا الغربية العريقة.

ويرتبط بمؤشر التعليم مؤشر آخر هو ما تميزت به تلك البلدان وهو : الاهتمام بالجودة والإتقان في العمل ولعلنا لا نغالي كثيرا إذا قلنا أن الأسياويين ليسوا بالضرورة أكثر ذكاء ولكنهم أكثر دابا في العمل وأكثر إتقانا وإخلاصا، ويرجع البعض ذلك إلى المنظومة القيمية التي أسسها كونفوشيوس، وأيا كان الأمر فمنظومة القيم هذه تصبح عنصرا مهما وفاعلا في بناء النظام الذي يحكم أخلاقيات العمل، وتسوق في هذا الصدد حكمة صينية تقول : نقيس مائة مرة قبل أن نقص لأنه قبل الشروع في عملية القص لابد من القياس مائة مرة لضمان دقة الأداء[7].

2-2 **تعبئة الموارد المحلية**: إن العامل الرئيسي وراء تحقيق النمو السريع في دول شرق وجنوب آسيا تمثل في تمكن المنطقة من تعبئة معدلات مرتفعة من الادخار الإجمالي والتي استطاعت تغذية ودعم معدلات الاستثمار المرتفعة، فبلدان مثل:ماليزيا سنغافورة عرفت زيادات هائلة أو حافظت على مستويات عالية من

[6] أمين حواس، المعجزات الآسيوية: بعض الدروس المستفادة للبلدان النامية، مجلة الاستراتيجية والتنمية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر،العدد31،2013/01/4، ص 115.

[7] مبارك بوعشة،ديلمي لخظر،المرجع السابق،ص 2093-294.

الادخار على مدى العقود الثالثة الماضية، ويعود سبب الارتفاع الكبير في مستويات الادخار في جزء منه إلى السياسات الحكومية التي تشجع الادخار، من خلال تطبيق التدابير الرامية للحفاظ على معدلات ايجابية لسعر الفائدة الحقيقية على الودائع في النظام المالي.حيث عرفت كوريا الجنوبية زيادة في الادخار من 1% سنة 1960 الى 35% عام.اما سنغافورة بعد تحقيق معدلات صفرية في معدل الادخار سنة1960 انتقل الى أكثر من 40% من الناتج الداخل الخام.[8]

2-3 **السياسات الصناعية**: إن الهدف الرئيسي وراء تصميم اقتصاديات شرق آسيا للسياسات الصناعية هو تغذية وتطوير الصناعات المختارة لرفع الرفاهية في تلك البلدان، وتحقيق ميزات نسبية ديناميكية لتلك الصناعات عن طريق استخدام جهاز الدولة في تخصيص الموارد. وعلى هذا الأساس، قامت حكومات شرق آسيا باختيار الصناعات على أساس أهميتها لتحقيق النمو في المستقبل. فعلى سبيل المثال قامت الحكومة الكورية بتغذية الصناعات الثقيلة والكيماوية في الخمسينات بهدف إنشاء قاعدة صناعية في المستقبل، فبناءا على مبدأ الاختيار تتلقى الصناعات الفائزة عموما في البداية الحماية والدعم الكبيرين من طرف الحكومة. لكن بمجرد بلوغ مركز تنافسي هام، يتم فتحها أمام المنافسة الأجنبية[9].

2-4 **سياسات التوجه نحو الخارج** :تتمثل إحدى أبرز الملامح التي ميزت اقتصاديات شرق آسيا في أهمية نمو الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية فيها. فبالفعل مثلت التجارة حقا محركا رئيسيا للنمو في المنطقة. فعلى مدار سنوات السبعينات، شهد حجم الصادرات نموا عاليا بنسبة 27% في كوريا، وبأزيد من 3% في الفلبين، سنغافورة وتايلاند. أما في سنوات الثمانينات، وعلى الرغم من نمو حجم التجارة العالمية بنحو 2% سنويا، إلا أن ماليزيا وتايلاند شهدتا نموا كبيرا للصادرات بأكثر من 10% سنويا، في حين أنه تجاوز 6% سنويا في كل من اندونيسيا والفلبين وتظهر الملامح المميزة للتجربة الآسيوية في اعتماد إستراتيجية التصنيع لأجل التصدير، وليس إستراتيجية إحلال الواردات، التي غلبت على استراتيجيات التنمية في معظم دول النامية. وتجدر هنا الإشارة إلى أنه بعد انتهاج بعض بلدان شرق آسيا سياسات إحلال الواردات في المراحل الأولى بشكل مؤقت، شرعت فيما بعد بتبني إستراتيجية التوجه نحو الصادرات ابتداءا من الستينات، والتي تجلت في الانخفاض المحسوس في معدلات الرسوم الجمركية والضرائب على الصادرات، إزالة القيود الكمية على التجارة، وتقليل الحواجز أمام تدفقات الاستثمار الدولي. وخلال السبعينات، قامت العديد من البلدان الآسيوية إلى جانب هونغ كونغ، الصين، وسنغافورة بتخفيض الحواجز الجمركية. كما سجلت كل من كوريا، ماليزيا وتايلاند معدلات الرسوم جمركية تقدر بـ 13,99% على التوالي، وهي أقل بكثير من نظيرتها في العالم النامي ككل والتي تقدر بـ 23%[10].

[8] أمين حواس،المرجع السابق ،ص 117

[9] المرجع السابق ذكره،ص119

[10]المرجع سبق ذكره،ص123

2-5 **تنمية الزراعة الغذائية** :تعتبر تنمية الزراعة الغذائية هي نقطة الانطلاق بالنسبة للاقتصاديات الآسيوية، سواء كان ذلك من خلال التحديث الذي يسمح بتكثيف غلة الأرز والقمح كما هو الشأن في كوريا وتايوان والصين واندونيسيا والهند وباكستان، أو عن طريق التوسع البسيط للمحاصيل التقليدية والذي يتبعه تنويع في الإنتاج كما هو الحال في تايلاند، ورافق هذا التطور الأولي للقاعدة الزراعية سرعة تنويع الاقتصاد الريفي في مجال ما يسمى بأنشطة خارج المزرعة"، بدءا من تعبئة المنتجات وتخزينها وحتى إصلاح المعدات وتصنيع قطع الغيار . وقد ساهم هذا التنوع في الاقتصاد الريفي في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لعبت دورا رئيسيا في كثير من الأحيان في دعم عملية التنمية[11].

2-6 **تبني النظام الرأسمالي مع دعم دور الدولة** :في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، أخذت اقتصاديات المنطقة الآسيوية بنظام السوق دون تراجع دور الدولة في الاقتصاد، عن طريق استخدام أدوات تحول دون استبعاد وظيفة الدولة في تنظيم الإنتاج والأسواق، مما ميز تجربة الانفتاح الاقتصادي وتجربة التوجه نحو اعتماد آليات اقتصاد السوق في هذه الدول، الأمر الذي أوجد نوعا من التفاعل بين أنشطة الدولة الاقتصادية والأنشطة في باقي القطاعات الاقتصادية، لاسيما القطاع الخاص المحلي والأجنبي[12].

2-7 **التحكم المالي بالتضخم والموازنة والديون الخارجية وأسعار الصرف**:فعلى الرغم من اختلاف التضخم والموازنات والديون الخارجية من بلد لآخر، إلا أنه تم السيطرة على هذه المتغيرات ضمن حدود وضعت من قبل الحكومة[13].

ثالثا.العولمة الاقتصادية

تعد العولمة الاقتصادية من أبرز وأهم الظاهر الاقتصادية وأكثر المصطلحات تداولا منذ تسعينات القرن الماضي، حيث غيرت من مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية، من خلال جعل اقتصاديات الدول أكثر ترابطا وتكاملا، غير أن هذا الترابط حمل معه الكثير من التأثيرات الإيجابية والسلبية على اقتصاديات الدول المعولمة خاصة النامية منها.

1. تعريف العولمة الاقتصادية

لم يتفق المختصون والباحثون حول وضع تعريف واحد جامع ومانع للعولمة الاقتصادية، حيث ظهرت عدة مفاهيم لهذا المصطلح سنحاول إدراج بعضا منها.تعرف العولمة الاقتصادية على أنها تسهيل انتقال القوى

[11] أسيا سعدان،المرجع السابق،ص65

[12]عئشة بن عطا الله،قراءة في النموذج القائم على التصدير في عينة الاقتصاديات الآسيوية،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد09،2016/06/15،ص53

[13] اسيا سعدان ،المرجع سبق ذكره،ص66

العاملة والمعلومات والسلع والأموال بين مختلف دول العالم، وتخطي الحدود الإقليمية، واندماج الأسواق في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة[14].

و يقصد بها أيضا إزالة الحدود الاقتصادية و العلمية و المعرفية بين الدول ليصبح العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة،يضم عدة أسواق ذات خصائص و مواصفات تعكس خصوصية أقاليمها،كما تعكس المتطلبات التي يفرضها التكامل الاقتصادي العالمي[15].

ويعرف بول سويزي العولمة بأنها صيرورة رأسمالية تاريخية يتحول فيها خط الإنتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة والتوزيع والتسويق والتجارة الى دائرة عولمة الإنتاج الرأسمالي مع عولمة رأس المال الإنتاجي وقوى وعلاقات الإنتاج الرأسمالية ، مما يؤدي لإخضاع العالم كله إلى النظام الرأسمالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوى الرأسمالية العالمية والمركزية وسيادة نظام التبادل الشامل والمتميز ، لصالح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة[16].

كما تعرف على أنها اندماج اسواق العالم في حقول التجارة و الاستثمارات المباشرة و انتقال الاموال و القوى العاملة و الثقافات و التقانة ضمن اطار من راسمالية الاسواق الحرة[17].وقد نتجت العولمة الاقتصادية عن ترابط مجموعة من الأسباب والعوامل [18]هي:

-عولمة النشاط الإنتاجي عن طريق إعادة التقسيم الدولي للعمل بواسطة شركات متعددة الجنسيات.

-عولمة النشاط المالي واندماج أسواق العالم، عن طريق تحرير أسعار الصرف وحرية انتقال رؤوس الأموال.

-تغير مركز القوة العالمية من القطبية الثنائية إلى أحادية القطب.

-تغير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية.

2. أنواع العولمة الاقتصادية:

تحدث العولمة الاقتصادية على نطاقين رئيسيين ،فهي تتبلور بقوة فيما يطلق عليه بعولمة الإنتاج إضافة إلى العولمة المالية.

2-1**عولمة الإنتاج:** تتحقق بدرجة كبيرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، وتتم بدون وجود أزمات مأساوية كتلك المترتبة عن العولمة المالية، وتتجسد من خلال اتجاهين رئيسيين هما :

---

[14] اسيا سعدان ،المرجع سبق ذكره،ص72

[15] سلمى سلطاني،العولمة الاقتصادية،مجلة دراسات اقتصادية،العدد01،2012/08/2،ص362

[16] أحمد عبد العزيز،جاسم زكريا،العولمة الاقتصادية و تأثيراتها على الدول العربية،مجلة الادارة و الاقتصاد،عدد2011،86،ص64

[17] المرجع سبق ذكره،ص65

[18] لخضر طوير، العولمة الاقتصادية: دوافعها وأبعادها، مجلة دراسات وأبحاث، العدد11 ،جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، جوان ، 2013 ص247.

أ- الاتجاه الخاص بعولمة التجارة الدولية :والذي يستدل عليه بالمؤشرات الخاصة بالتجارة الدولية، حيث لوحظ أنها زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، حيث بلغ معدل نمو التجارة العامية ضعفي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حيث يلاحظ انه في عام 1995 زاد معدل نمو التجارة العالمية بحوالي 9%، بينما زاد الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 5% فقط، كما بلغ متوسط معدل نمو التجارة الدولية في السلع والخدمات 11,2 %عام 2000 بالمقارنة بعام 1999 وبقيمة بلغت 7759 مليار دولار، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام 2000 ما قيمته 31171 مليار دولار وبمعدل نمو بلغ

4,7%في عام 2000 بالمقارنة بعام 1999. ويلاحظ من خلال المؤشرات السابقة أن التجارة العالمية يزداد تحريرها بشكل متزايد وتكتمل تلك العمليات الخاصة بالتحرير من سنة لأخرى.

ب الاتجاه الثاني والخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر : وتقود هذا الاتجاه الشركات المتعددة الجنسيات. حيث لوحظ أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر زاد بمعدل أسرع وأكبر من معدل نمو التجارة العالمية حيث كان معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر يصل في المتوسط إلى 12%% حتى منتصف التسعينات من القرن العشرين، ووصل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 1088 مليار دولار عام 1999 وإلى 1495 مليار دولار سنة 2000 بنسبة زيادة بلغت 37.%

وبمقارنة المستوى الذي وصل إليه الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2000 بالمستوى الذي كان عليه في المتوسط في منتصف التسعينات فإننا نجده قد تضاعف بحوالي 6.6 مرة، وهذا تطور هائل يشير إلى تزايد أهمية هذا الاتجاه نحو تعميق عولمة الإنتاج بكل أبعادها وجوانبها.

2-2-**العولمة المالية**: هي فتح الأسواق المالية المحلية وربطها بالأسواق المالية العالمية من خلال إلغاء القيود على رؤوس الأموال والتي أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية التي أصبحت أكثر ارتباطا وتكاملا، ويمكن الاستدلال على العولمة المالية بمؤشرين أساسيين هما: ا - المؤشر الأول الخاص بتطور حجم المبادلات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة، وتشير الإحصائيات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي في الدول سنة 1980، بينما وصلت إلى 100% سنة 1996 في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإلى ما يزيد عن 200% في فرنسا وكندا وايطاليا في نفس العام، أما الآن فقد تضاعفت هذه السنة عشرات المرات.

ب المؤشر الثاني: ويتمثل في تطور تداول النقد الأجنبي أي حجم التداول في أسواق رأس المال على الصعيد العالمي. حيث شهد عقد التسعينات ارتفاعا في التعامل اليومي لأسواق الصرف الأجنبي، حيث تشير الإحصائيات إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار

دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار أمريكي سنة 1995 وهو ما يزيد غن.

84%من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام[19].

3. **مظاهر العولمة**:من أبرز مظاهر العولمة[20]:

- تغير شكل و طبيعة التنمية
- تضاعف التجارة الدولية في السلع و الخدمات
- تزايد التدفقات الاستثمارية المباشرة
- اندماج الأسواق العالمية
- الاندماج المالي
- تقدم الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات
- سياسة التحرر الاقتصادي
- التأثير على الدول النامية

4. **أدوات العولمة الاقتصادية**: وتتمثل في:

3-1 المنظمات الاقتصادية الدولية :نشأت هذه المنظمات في أعقاب الحرب العالمية الثانية مؤسستين هامتين هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ومن ثم إنشاء منظمة التجارة العالمية ليستكمل بها الإطار المؤسسي الدولي على الصعيد الاقتصادي وهذه المنظمات تسيطر عليها الدول الصناعية وتوجهها لتحقيق مصالحها وعلى رأسها عولمة الاقتصاد الدولي.

3-2 تداول الأسهم والسندات والعملات وغيرها من أدوات الاستثمار الأجنبي غير المباشر: الذي ينساب

من وإلى الأسواق المالية، حيث ينتقل رأس المال من دولة إلى أخرى في العالم ببيع تلك الأدوات أو شرائها بقرار من المضاربين العالميين ومديري الشركات متعددة الجنسيات وقد تخرج تلك الأموال فجأة من دولة ما فتسبب أزمات مالية واقتصادية كبيرة مثل ما حدث في دول جنوب شرقي آسيا سنة 1997.

3-3 الشركات المتعددة الجنسيات: تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أكثر الأنماط تعبيرا عن عولمة الاقتصاد لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية هائلة تمتد إلى مختلف دول العالم، وتنوع نشاطاتها لتشمل قطاعات الإنتاج والتجارة والمال، بغية توزيع المخاطر وتنويع مصادر الربح، وسعيها إلى تحويل العالم إلى ساحة اقتصادية واحدة .

[19] اسيا سعدان ،المرجع سبق ذكره،ص73-74

[20] أحمد عبد العزيز،جاسم زكريا،المرجع سبق ذكره،ص67-68-69

3-4 وسائل الإعلام: أحدث التقدم التقني في مجال البث الإعلامي ثورة كبرى في حياة الناس، فقد أطلق الغرب عددا كبيرا من الأقمار الصناعية تدور حول الأرض مرسلة رسائل ضمنية عن الحياة العصرية الغربية، وتغيير نمط الاستهلاك للأفراد وزيادته وما يتبع ذلك من زيادة الطلب على السلع وبالتالي زيادة الإنتاج.

3-5 التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية: تقوم هذه التكتلات بفرض سياسات اقتصادية رأسمالية على الدول النامية تصب في مصلحتها، وتؤدي إلى عولمة اقتصاديات الدول النامية، ومن أمثلة هذه التكتلات الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا) التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ومنظمة أسيان [21].

3-5 التكتلات الاقتصادية(مثل اتفاقيات التبادل الحر و المناطق الحرة)و برامج اعادة الهيكلة[22].

4.آثار العولمة الاقتصادية: تتعدد الآثار التي يمكن أن تنتج عن العولمة فمنها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، وتلخص أهم هذه الآثار فيما يلي:

4-1الآثار الإيجابية للعولمة الاقتصادية: وتتمثل أساسا في:

-تحويل العالم كله إلى سوق مفتوحة بدون عقبات أو حواجز على مستوى الإنتاج والتوزيع والتسويق، وفتح باب المنافسة على مصراعيه بين الشركات والمؤسسات والمشروعات الاقتصادية على مستوى العالم كله وسيادة اقتصاد السوق على الاقتصاد العالمي.

- ساعدت العولمة على تقريب نصيب الفرد من الدخل بين الدول، فقد زاد هذا النصيب بمعدلات أسرع في الدول التي أخذت بالعولمة (أي التي خفضت الحواجز القائمة على سبيل التجارة) عنها في الدول الغنية (5%) مقابل 2.2% في التسعينات، كما حدث تقارب في نصيب الفرد من الدخل بين الاقتصاديات المتقدمة، أما الدول النامية التي لم تأخذ بالعولمة فقد تخلفت عن الدول الأخرى.

-الانفتاح الاقتصادي والتعاون التجاري بين الدول وسهولة حركة رأس المال بعيدا عن القيود التي كانت تفرضها الدول.

-زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى معظم الدول وخصوصا دول الجنوب، الأمر الذي يتيح لتلك الدول استكمال مشروعاتها التنموية وزيادة قدرتها التصديرية لباقي دول العالم، وإمكانية التصدير الأسواق جديدة كانت مغلقة في الماضي أو تتبع من القيود ما يحول دون التصدير إليها. - زيادة التنافس في مجال السلع والأسعار وزيادة حجم النشاط التجاري مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والعالمي.

[21] المرجع سبق ذكره،ص70-71-72

[22] لخضر طوير،المرجع سبق ذكره،ص257-258

-تتيح للمستهلكين أن يستهلكوا سلعا وخدمات عديدة ومتنوعة بتكلفة أقل وزيادة الفرص الاستثمارية وزيادة درجة المنافسة بين الشركات.

4-2 **الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية:** وتتمثل أهمها في:

-العولمة تجعل الاقتصاد العالمي يخضع لمجموعة من الشركات الكبرى التي يتجاوز نشاطها الحدود ليطال العالم بأسره، وأن هذه الشركات والقائمين عليها سيزدادون ثراء بالرغم من أنهم لا يبلغون إلا 20% من سكان العالم، بينما سيتجه الباقون وهم نحو 80% إلى المزيد من الفقر .

-لعبت العولمة دورا هاما من الأزمة المالية والاقتصادية التي حدثت في آسيا عام 1997 والتي عانت منها الدول الآسيوية وانعكست آثارها السلبية على كثير من الدول النامية.

-العولمة تعمل على خلق مجتمع يتم استخدام 20% من قوة العمل المتاحة به، في حين أن الـ 80% من قوة العمل سيكونون في حالة بطالة بالرغم من قدرتهم على العمل، ويرجع ذلك إلى استخدام التقنيات الحديثة وإعادة الهيكلة وحدوث فوضى في سوق العمل يدفع ثمنها العمال ذوي المهارات المتدنية والتحصيل العلمي الأقل.

-العولمة وما تؤدي إليه من حرية التجارة وإزالة القيود على حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، تعمل على إضعاف مركز الدولة القومية، ويتم ذلك أيضا من خلال تشجيع الدولة للقطاع الخاص وترك النشاط الاقتصادي بعيدا عن تدخل الدولة ليدفع ذلك المستثمرين الأجانب إلى تملك كل ما هو متاح وممكن من شركات وأصول إنتاجية.

-العولمة تعمل على تهيئة الساحة الاقتصادية لظهور منافسة غير متكافئة بين منتجات الدول الصناعية الكبرى ومنتجات الدول النامية، حيث تستطيع الدول الأولى أن تسيطر على السوق بجودتها العالية وأسعارها الرخيصة مما يضعف معه الطلب على منتجات الدول النامية في السوق الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على الوضع الاقتصادي للدول النامية. [23]

رابعا.الأزمة المالية العالمية 2008(أزمة الرهن العقاري)

شهد الاقتصاد العالمي منذ أوت 2007 أسوأ الأزمات على مر التاريخ ، انطلقت شرارتها من الاقتصاد الأمريكي، على اعتبار أن هذا الأخير يمثل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي، والدليل على ذلك أن نسبة الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي عام 2006 كان يشكل أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي للعالم أي ما نسبته 4.27% هذا وتمثل الصادرات الأمريكية حوالي 6.08% من الصادرات العالمية، وفي المقابل فإن وارداتها من العالم فقد بلغت 6.15% في نفس العام، علاوة على ذلك فإن نصيب أمريكا من تنفقات

[23] عبد الله غانم، تحديات العولمة فرصة لبناء التكامل، مجلة الاحياء، العدد 01،2009/12/1 ،ص 300-303

رؤوس الأموال الأجنبية بلغ 2.12% عام 2007، وتحتل السوق الأمريكية موقع الصدارة من بين أسواق العالم، ولذلك فان أي مخاطر تتعرض لها هذه السوق سوف تنعكس سلبا على باقي الأسواق في العالم.

1. جذور الأزمة:

يجمع الخبراء والمحللون على أن الأزمة المالية في العالم بدأت في الولايات المتحدة إثر تفاقم أزمة الرهونات العقارية، فبعد طفرة أو فقاعة الإنترنت التي عصفت بالأسواق المالية في مطلع الألفية الجديدة عمت الفوائض المالية في المؤسسات المالية والأسواق المالية نتيجة سياسات مصرف الاحتياط الاتحادي أو البنك المركزي في الولايات المتحدة، واحتارت هذه المؤسسات والأسواق في كيفية التصرف بتلك الفوائض وهي تحت ضغط المحللين الماليين والمساهمين لتقييم أدائهم، وقد لجأت المؤسسات إلى توسيع شبكة الإقراض المالي خاصة في القطاع العقاري، وأقدم الأمريكيون أفرادا وشركات على شراء العقارات سواء للسكن أو لأغراض استثمارية طويلة الأجل أو للمضاربة، نتيجة هذه التسهيلات أصبحت تمنح قروضا من دون الاستناد بالضرورة إلى جدارة ائتمانية سليمة ومطمئنة في إطار ما يعرف بالرهون العقارية "Subprime متجاوزة بذلك شروط التسليف وأصوله ومعتمدة في ذلك على قيمة العقار المؤمن عليه كضمان للقرض خاصة بعد الارتفاع الذي عرفته القيم العقارية .

ويرى "ريتشارد ران" الخبير الاقتصادي بمعهد كيتو بواشنطن ومدير المركز الأوروبي للنمو الاقتصادي أن جذور الأزمة تاريخياً أعمق مما نتصور، فهو يعتقد أن المشاكل بدأت منذ عام 1938 إبان إدارة الرئيس روزفلت عندما قرر توسيع الملكية الإسكانية باشتراك الحكومة في ذلك، وقام بإنشاء الجمعية الفيدرالية للرهن العقاري الوطني المعروفة عموما بإسم "فاني ماي بغرض شراء الرهون العقارية من المصارف والتي احتكرت سوق العقار الأمريكية بشكل شبه مطلق بفعل العديد من الامتيازات التي منحت لها، وبعد خوصصتها من قبل الكونغرس عام 1968 بشكل كلي وبدلاً من تفكيكها وتحويلها إلى مؤسسة خاصة على نحو حقيقي تام قام الكونغرس بعد عامين أي في 1970 بتبني شركة أخرى وهي فريدي ماك" لتكون المنافس لها وعلى مدى نصف القرن الماضي استمرت المؤسسات المالية باضطراد في منح قروض رهن عقاري، كما سمحت تلك المؤسسات المعايير الإقراض بالهبوط لأدنى مستوياتها نظراً لوجود المؤسستين أي "فاني ماي" و "فريدي ماك" اللتين سوف تشتريان تلك الرهون وتحولاتها إلى صناديق استثمارية مضمونة تعرض للجمهور كأصول مالية ممتازة ومنخفضة الخطر .وكانت المفاجأة الكبرى فرغم أن هاتان الشركتان العملاقتان كانتا تغطيان 45% من القروض العقارية كضامن لها، فقد توقف ما لا يقل عن 10 ملايين

من الأمريكيين عن السداد ولم يقوموا بسداد الأقساط في مواعيدها بسبب ارتفاع أسعار الفائدة أو لعدم الملاءمة المالية وعدم وجود الضمانات الكافية وانخفاض قيم العقارات نتيجة لذلك[24].

اضطر السلطات النقدية الأمريكية (الاحتياطي الاتحادي) إلى مبادرة لضخ مقادير كبيرة من السيولة في القطاع المصرفي وذلك منذ بداية 2007 تقريبا، كانت الأنباء تتوارد عن ضخ ما بين 20-40 مليار دولار كل فترة أسبوع أو أسبوعين، ولكن دون جدوى إذا استمر تفاقم الأزمة إلى أن انتقلت إلى الأسواق المالية . إذ أن الصعوبات التي واجهت المصارف أدت ببعضها إلى الإفلاس أو التعرض إلى خسائر كبيرة مما دفع بأسهمها إلى الهبوط في البورصات . وبذلك انتقلت الأزمة الى الأسواق المالية التي شهدت هبوطا مستمرا و صعوبات كبيرة و غداة انهيار بنك ليمان براذرز الذي هو أكبر مصرف استثماري أمريكي ، انفجرت الأزمة وبدأت بالانهيارات تعصف بأسواق المال، فانتقلت العدوى إلى الأسواق الأوروبية، اليابانية والآسيوية[25].

2. تشخيص بداية الأزمة

لم تظهر الأزمة المالية بشكل واضح حتى سنة 2008 ، إلا أنها بدأت تتكون داخل الاقتصاد الأمريكي منذ عام 2000، حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى أقل من 1%، كما تزامن ذلك مع انفجار فقاعة شركات الانترنت، ثم أخذت قيمة العقارات ترتفع، وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر. الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفرادا وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل وزادت وفقا لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك، وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوى الدخول المنخفضة وغير القادرين على السداد، والمسماة بالقروض " الرديئة"، وذلك دون التحقق من قدرتهم على السداد . ثم بدأت أسعار الفائدة في الارتفاع التدريجي لتصل إلى 1% سنة 2003، ومع بداية عام 2006 وحدوث حالة من التشبع التمويلي العقاري ارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى 5.25%، وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، وازداد الأمر سوءا بانتهاء فترة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض، وازدادت معدلات حجز البنوك لعقارات من لم يستطيعوا السداد، لتصل إلى حوالي 93%، وفقد أكثر من 2 مليون

[24] روابح عبد الرحمان،الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية"أزمة الرهن العقاري"،مجلة دراسات اقتصادية،العدد01،2010/10/3،ص2224-225

[25]رملي محمد،وسعي رابح،الازمة الاقتصادية 1929 الى الازمة المالية العالمية العالمية 2008،مجلة بحوث الاقتصاد والادارة،العدد2019،01،ص70

أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم. وما زاد الوضع سوءا مايلي:

-قامت البنوك وشركات التمويل العقاري بالاتفاق مع مشتري العقارات على التأمين على سداد القروض في شركات التأمين مقابل أقساط وعندما عجز المشترون عن دفع الأقساط كانت شركة التأمين مطالبة بالسداد وعند تفاقم المشكلة عجزت هذه الشركات عن توفير السيولة اللازمة لدفع التعويضات فدخلت دائرة التعثر و الافلاس .

-اتجاه البنوك المقدمة لهذه القروض لخصم الديون العقارية تم ذلك من خلال تجميع القروض العقارية المتشابهة في سلة واحدة وإعادة بيعها للمؤسسات والشركات المالية والعقارية الأخرى، لتقوم الأخيرة بتجميع أقساط القروض من المدينين ، وذلك في محاولة للحد من المخاطر المترتبة عليها.

-قام المقترضون أصحاب المنازل بإعادة رهن العقارات بعد تقويمها بمبالغ أكثر من قيمتها الأصلية.والحصول على قروض من مؤسسات أخرى التي بدورها باعت هذه القروض إلى شركات الخصم (التوريق) التي أصدرت بموجبها سندات وطرحتها في أسواق المال والبورصات للتداول.

-تم إصدار أدوات مالية (مشتقات) للمضاربة على فروق أسعار هذه السندات وتم طرحها في الأسواق هي الأخرى ويتم تداولها منفصلة عن السندات. وهذا ما أدى إلى امتداد آثار الأزمة لعدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة وحول العالم، من خلال ارتباط عدد كبير من المؤسسات المالية خاصة الأوروبية والآسيوية بالسوق المالية الأمريكية إلى انتقال الأزمة الرهن العقاري من الولايات المتحدة إلى القارة الآسيوية والأوروبية وطالت الأزمة شركات القروض العقارية والبنوك وصناديق التحوط وشركات الاستثمار والأسواق المالية لتتطور إلى أزمة أكبر باتت تعرف بالأزمة المالية العالمية[26] .

3. اسباب الازمة:

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية العالمية يمكن إجمالها فيما يلي:

- **رهن عقاري:** بدأت الأزمة من بنك ليمان براذرز في أمريكا فقد أصلى قروضا أكبر بكثير من الأصول التي يملكها وشجع المواطنين الأمريكيين على الاقتراض بدون ضمانات لقروضهم وعندما حان وقت دفع أقساط الفروض للبنك عجزت العائلات الأمريكية عن السداد، وعجز البنك عن تسديد المسحوبات على الودائع لديه من قبل العملاء نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة بفعل ارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة خلال عامي 2005-2006، ففي عام 2006 حوالي 46% من القروض العقارية التي منحتها البنوك الأمريكية هي قروض فيها مخاطرة، أي قروض ممنوحة بضمانات غير كافية أو بدون ضمانات، فقد تسابقت البنوك الاستثمارية الأمريكية على تقديم قروض فيها مخاطرة وقد استفاد 75% من الأمريكيين من

[26] اسيا سعدان ،المرجع سبق ذكره،ص78-79-80

الحصول على هذه القروض العقارية، بما تسبب في استفحال الأزمة عندما عجز المدينون من الأفراد والمؤسسات على سداد الأقساط المستحقة مما أدى إلى مشكلة نقص السيولة على مستوى الجهاز المصرفي

- **توريق الديون العقارية**:وهو البداية الحقيقية للأزمة، حيث قامت هذه الشركات ببيع القروض على شكل سندات دين إلى أفراد ومؤسسات داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها والتي استخدمت كضمان للحصول على قروض أخرى وهكذا تكررت العملية، وبذلك فالتوريق بما أنتجه من انتشار حملة السندات الدائنين، وتضخم لقيمة الديون وترتيب مديونيات متعددة على نفس العقار .

-المشتقات المالية : وأثر هذه المشتقات على الأزمة يظهر في أن التوسع في اشتقاق أدوات مالية جديدة تعتمد على الثقة في تحقيقها مكاسب في المستقبل ونظرا لانهيار أسعار الأسهم والسندات الصادرة عن البنوك والشركات الاستثمارية انهارت قيمة هذه المشتقات وحدث ذعر في الأسواق المالية نتيجة لتزاحم الجميع على تصفية مراكزهم فانخفضت مؤشرات الأسواق انخفاضا كبيرا أدى إلى شلل هذه الأسواق.

-نمو نشاط المضاربات :تنتج عن توسع نشاط المضاربة في سوق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية عن الأرباح العالية المحققة فيه ومن التسهيلات الائتمانية الواسعة التي قدمتها البنوك للمستثمرين في هذا القطاع، كل ذلك شجع المستثمرين على التوسع الكبير في الاستثمار في هذا القطاع، وأدى ذلك إلى حصول فارق كبير بين أسعارها الحقيقية والسوقية، وعندما حصل تغير في المتغيرات المؤثرة على عوامل العرض والطلب حدثت الأزمة والتي سرعان ما انتقلت إلى الأنشطة الأخرى المرتبطة معها بعلاقات بينية واسعة[27].

-انعدام الرقابة والإشراف الكافيين على المؤسسات المالية:إذا كان العديد من المؤسسات المالية لا يخضع لرقابة أو يخضع لرقابة غير كافية، فإن مشكلة الرقابة والإشراف جاوزت الرقابة على المؤسسات" إلى فهم طبيعة الأدوات المالية الجديدة و التي بدأت تظهر في الأسواق دون فهم كامل من جانب المتعاملين فيها ، بما في ذلك المؤسسات المالية العريقة - الحجم أو طبيعة المخاطر التي تنطوي عليها هذه الأدوات المالية العريقة - لحجم أو طبيعة المخاطر التي تنطوي عليها هذه الأدوات. حيث أدى ظهور العديد من المشتقات المالية" والتي تولد من العملية الأولية بصورة مشتقات متتالية من الأصول المالية التابعة والتي تتداول بناء على ذلك. كذلك لم يعد التعامل يقتصر على الموارد الحالية وإنما قامت المضاربات على وجودها في المستقبل، وأصبح إصدار هذه المشتقات نوعاً من "الهندسة المالية "لإصدار هجين من المنتجات المالية"[28].

---

[27] روابح عبد الرحمان،المرجع سبق ذكره،ص225-226

[28] صندوق النقد العربي،الازمة المالية العالمية و تداعياتها على الاقتصادات العربية،ديسمبر2008،ص8-9

4. اثار الازمة المالية العالمية:نوجز بعضا من أثار الازمة فيما يلي:

-انخفاض موشرات العامة في اهم البورصات العالمية،و خسائر كبيرة بلغت اكثر من 50% في بورصة طوكيو، 22% في هونغ كونغ ...الخ

-نقص السيولة النقدية

-إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات العقارية وشركات التأمين وتحول الكثير من البنوك إلى ملكية حكومية .

-الركود الاقتصادي

-تفاقم البطالة

5. أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري

مما شك فيه أن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالمية سوف يتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، وإن كان بنسبة أقل مقارنة بالدول الأخرى وذلك للأسباب التالية:

-عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر.

-عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.

-انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، ذالك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات و ذلك ما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي والكثير من الدول التي تعتمد على صادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها. اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق وهذا ما يجنبها أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول. وباعتبار أن الجزائر من الدول العربية المصدرة للبترول والذي ساهم في ارتفاع المداخيل خلال النصف الأول من سنة 2008 حسب تقرير البنك العالمي الذي أشار إلى أن الجزائر حققت نسبة نمو هذه السنة بـ 4.9% مقابل 3.1% سنة 2007 وقدرت نسبة النمو خارج المحروقات بـ 6% ،وهي نتاج النفقات العمومية في قطاعات مثل البناء والخدمات المتعلقة بالبنى التحتية والهياكل القاعدية، وأشار تقرير البنك العالمي أن الجزائر تتمتع بوضع مالي مريح إذ قدر احتياطي الصرف نهاية سبتمبر من سنة 2007 بـ 130 مليار دولار بزيادة قيمتها 30 مليار دولار مقارنة بنهاية 2007، إلا أن تراجع الأسعار البترول إلى أقل من 50 دولار للبرميل واستمرار تدني الأسعار وعزوف الرأسمال الأجنبي على الاستثمار في الجزائر اثر سلبا على الاقتصاد الجزائري.ففي سنة 2009 هي آخر سنة لمخطط دعم النمو الاقتصادي الذي جند له أكثر من 150 إلى 160 مليار دولار ستنتهي بنسبة نمو متواضعة تقدر بـ 3.8%[29].

[29] اسيا سعدان ،المرجع سبق ذكره،ص85-86

6. تصورات بعض الاقتصاديين المعاصرين للأزمة المالية 2008:

- جوزيف ستيغلس: joseph stigliz

قد أدان جوزيف ستيغلس النظرية الاقتصادية منهما إياها بأنها قد ساهمت مساهمة أساسية في خلق الأزمة المالية الأخيرة ، وذلك لأنها كانت الأساس الأيديولوجي لعملية تحرير الأسواق من التوجيه الحكومي.

وبحسب تصورات ستيغلس أثارت الأزمة المالية الأخيرة الشكوك حول فرضية أساسية هيمنت على النظرية الاقتصادية لأكثر من قرنين من الزمن وأمن بها أنصار الكلاسيكية المحدثة إيمانا عميقا فرضية أدم سميث بوجود يد خفية تدير عمل الأسواق و تقود عبر سعي المتنافسين إلى تحقيق مصالحهم الخاصة. إلى تحقيق التوافق و التوازن بين المصلحة الذاتية ومصلحة المجتمع ، أي تقود إلى تحقيق أكبر خير و رخاء للمجتمع ككل ، وذلك لأن المنافسين من أفراد المجتمع تؤدي في نهاية المطاف إلى استغلال الإمكانيات المادية في المجتمع بصورة رشيدة واقتصادية.

– بنيامين فريدمان Benjamin Fridman:

قد أشار في رحاب مؤتمر الرابطة الاقتصادية الأمريكية إلى أن الكثير من الاقتصاديين لا يدروسون العالم الذي نحيا في كنفه بل يصورون العالم الذي يتمنون العيش في رحابه ، وهكذا طور هؤلاء الاقتصاديين نماذج نظرية محبوكة الهندسة وغاية في التألق المنهجي، لكنها زائفة في تصويرها إلى العالم القائم فعلا ، فعلم الاقتصاد ينتمي الى العلوم الاجتماعية ولا يمكن فصله عنها والتعامل معه كما كان من فصيلة علوم الفيزياء – ويرى بنيامين فريدمان أن اهتمام النظرية الكلية ، بالسياسة النقدية في المقام الأول ، أي تركيزها على مسألة قيمة النقود والأسباب التي تحفز الأفراد لاحتفاظ بها و ما سوى ذلك من مسائل أخرى عديدة ، قد حجب عن الاقتصاديين حقيقة الخطر الذي كان يدب في الأساس ، التي تقوم عليها أسواق المال في الدول الصناعية . ان الواجب يحتم على الاقتصاديين أن يأخذوا بالاعتبار أن الأفراد و المشاريع لا يتخذون القرارات الرشيدة ، في الكثير من الأحيان.

و أن الأسواق نادرا ما تتصف بالاستقرار والتوازن ، فإذا كانت النظرية الاقتصادية قد دأبت على الانطلاق من تصور يزعم أن الأسواق تميل للتوازن في الحالات العامة، فإنها أسست الآن مطالبة بأن تتخلى عن هذا التصور كلية ، وأن تأخذ بالاعتبار أن هذه الأسواق نادرا ما تميل إلى الوضع التوازن. و أن الأسواق نادرا ما تتصف بالاستقرار والتوازن، فإذا كانت النظرية الاقتصادية قد دأبت على الانطلاق من تصور يزعم أن الأسواق تميل للتوازن في الحالات العامة ، فإنها است الآن مطالبة بأن تتخلى عن هذا التصور كلية ، وأن تأخذ بالاعتبار أن هذه الأسواق نادرا ما تميل إلى الوضع التوازني.

–جورج أكرلون: George Akarlof

استعار جورج أكرلوف من كينز مصطلح " الغرائز الحيوانية "، وجعل منه عنوان بمؤلفه مع أستاذ الاقتصاد في جامعة يال Yale روبرت شيار بعنوان animal sprite سنة 2009 و يستوجب اقتصاديان في مؤلفها هذا ، نظرية كينز في الغرائز الحيوانية فيؤكدان أن تغيير الأزمة 2008 يفترض بنا أن تنطلق من المناحي النفسية، التي تسيطر على متعاملين في الأسواق وأن تأخذ بإعتبار أن سيطرة التقاول على بني البشر . يدفعهم لأن يستثمروا ويقتنوا الأوراق المالية المساكن ، متجاهلين ما إذا كانت هناك أسباب موضوعية تبرر الروح المتفائلة و عمليات الشراء المتزايدة. وإذا ما رأى هؤلاء الأفراد أن الواقع السائد لا يبرر بأي حال من أحوال الأسعار الذي اقتنوا بها الأموال المذكورة، فإنهم يحاولون بيع هذه الأصول والتخلص منها بأسرع ما يكون وبهذا المعنى فإن تدهور النشاط الاقتصادي لا ينعكس في انهيار النمو الاقتصادي فقط بل و في انهيار نفسي عظيم أيضا [30].

خامسا.الصراع الاقتصادي الأمريكي الصيني

لقد أدت التحولات أواخر ثمانينيات القرن العشرين إلى إحداث تغيرات هيكلية في النظام الدولي أدت بانهيار عالم تسوده الثنائية القطبية ونهاية الحرب الباردة، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد يقود العالم خلال عقد تسعينيات القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين ،هذا الأخير الذي شهد بروز قوى صاعدة تتمتع بقدر معقول من الدينامية الداخلية والخارجية، وإفراز هياكل جديدة في المجالات السياسية والاقتصادية.ومع تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على الجوانب السياسية والعسكرية مع كثرة حروبها وزيادة إنفاقها عليها في مناطق مختلفة في العالم، الأمر الذي جعل قوى صاعدة على غرار الصين تقوم بالعمل على تنمية قدراتها وزيادة حضورها في مختلف مناطق العالم وليس فقط في منطقة جنوب شرق آسيا التي تعتبر مجالها الحيوي الأول، والسعي إلى زيادة القوة على المستوى الإقليمي والدولي بشكل متواصل، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على محاصرتها في مجالها بدل احتواءها.إلا أن الصين كانت قد عملت على تعزيز مصالحها الاقتصادية وتشبيكها في مختلف دول العالم وبشكل جدي منذ بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، خاصة في ظل تزايد نموها الاقتصادي، وذلك من خلال مبادرتها الاقتصادية "**الحزام والطريق**" للقرن الواحد والعشرين والمعروفة باسم "طريق واحد – حزام واحد One Belt One Road"، التي أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ "Xi Jinping منذ سنة 2013، إذ استطاعت هذه المبادرة جذب العديد من الدول والاستثمار فيها، وأصبحت بذلك تشكل تهديدا

[30] رملي محمد،وسعي رابح،المرجع سبق ذكره،ص72-73

للمصالح الاقتصادية والتجارية الأمريكية في كل من آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا وحتى دول أمريكا اللاتينية البعيدة عن الصين، الأمر الذي خلق تصادما الولايات المتحدة الأمريكية والتي ترى في أن الصين أصبحت تحدد نفوذها واقتصادها العالمي، وهو ما جعلها تدخل في علاقات تنافسية وصراعية مع الولايات المتحدة الأمريكية، تزايدت حدتها مع مجيء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب Donald Trump أواخر سنة 2017، وهو ما أدى إلى حدوث حرب باردة جديدة قد اتضحت ملامحها من خلال الصراع التجاري الأمريكي الصيني خاصة مع تراجع القوة الأمريكية وعلى وجه الخصوص في الجانب الاقتصادي في مقابل الاستراتيجية التي تعتمدها الصين من أجل امتلاك التكنولوجيا الفائقة الذكاء وتطويرها وإدخالها في جميع المجالات وخاصة منها العسكرية والسيبرانية[31].

1. تراجع القوة الأمريكية و بروز الصين كقوة موازية

حتى من الناحية النظرية جاءت العديد من للاطروحات الاستشرافية من قبل كتاب امريكيين حول انحذار الاقتصاد الامريكي و تزايد النفوذ و القوة الصينية في العالم. نذكر من ذلك أعمال "بول كيندي Paul Kennedy"، ففي كتابه "التحضير للقرن الواحد والعشرين Preparing for the twenty First centryالصادر سنة 1993، والذي استشرف فيه حالة وإمكانات وقدرات مناطق العالم المختلفة وهي تواجه القرن الواحد والعشرين وما تفرضه من تحديات ، فإنه قد نبّه إلى أنه إن لم تحدث كارثة كبرى في آسيا خلال الحقب القادمة، فإن معالم العالم ستصبح واضحة، ففي حين ستحتفل الأمم المتحدة بعيدها المئوي عام 2045م، فإن الصين سوف تكون أكبر اقتصاد وقوة منتجة في العالم وأكبر حتى من الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الصدد نشير إلى أن "بول كينيدي" لم يكن هو وحده الذي أثار هذه القضية، بل طرحت نظريات و أفكار مماثلة مثل ما عُرف بـ "مدرسة الاضمحلال" School of declineوالتي استندت على ثلاث افتراضات رئيسية وهي[32]:

1 -إن الولايات المتحدة الأمريكية تتراجع على المستوى الاقتصادي مقارنة بقوى مثل اليابان وأوروبا والدول الصناعية الجديدة على غرار الصين.

2- أن القوة الاقتصادية هي العامل المركزي في قوة أية أمة ومن ثم فإن أي هبوط في القوة الاقتصادية سوف يؤثر في الأبعاد الأخرى لقوة هذه الأمة.

---

[31] شريفة كلاع،الحرب الباردة الجديدة من خلال الصراع الاقتصادي الأمريكي-الصيني :هل ستخلق الصين عالما متعدد الأقطاب؟،مجلة الدراسات القانونية و السياسية،العدد2022،01،ص103

[32] شريفة كلاع،تحدي تزايد القوة الاقتصادية الصينية في ظل تراجع الهيمنة الأمريكية،الانتقال من الحروب التجارية الى الحروب البيولوجية من خلال فيروس كورونا،مجلة مدارات سياسية،العدد27،2021/12/02،ص83

3- الانحدار النسبي في القوة الاقتصادية الأمريكية إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى إنفاقها الكثير على الإغراض العسكرية، و الذي هو نتيجة لمحاولاتها الاحتفاظ بارتباطات خارجية لم تعد تقوى عليها .

-تستند أهمية الصين بالنسبة للولايات المتحدة إلى ثلاثة رئيسية هي:

1-موقع الصين الاستراتيجي ومكانتها في منطقة تعد من أمثر المناطق أهمية للمصالح الأمريكية.

2-القوة الاقتصادية والتكنولوجية التي تتمتع بها الصين، والتي تجعلها منافسا قويا للولايات المتحدة الأمريكية من جانب، وسوقا أساسية للمنتجات والاستثمار الأمريكي . من جانب آخر.

3-ما تمثله الصين من نموذج مختلف في نظامها السياسي والثقافي والحضاري، وهو نموذج مغاير للمنظومة القيمية والحضارية الغربية[33].

2. السياسة الاقتصادية الصينية :

1.2 إستراتيجية الرئيس الصيني

لقد حققت الصين تقدما كبيرا في مستويات النمو الاقتصادي والاستثمارات في جميع أنحاء العالم، من أجل مواصلة بناء اقتصادها الصاعد وتشبيكه مع مختلف الدول نحو السيطرة على الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت سياسة فرض الأمر الواقع من المبادئ التي تعتمدها الصين في سياساتها الاقتصادية، حيث تسعى من خلالها إلى القيام بدور رئيسي على المستوى العالمي، بالاعتماد على المبادئ العامة.

-من فكر الرئيسي الصيني "شي جين بينغ" الذي يعمل على نهوض الصين والعمل على تحويلها إلى دولة عظمى مزدهرة وقوية، وهو ما أطلق عليه شي جين بينغ" بـ "الحلم الصيني"، والذي يتضمن جزئين، الأول هو زيادة مستوى معيشة الشعب الصيني، والثاني تحقيق صعود الصين كقوة عظمى، ووفقا للرئيس شي جين بينغ" فإن الحلم الصيني يتجسد في هدف استكمال بناء دولة ثرية وقوية وديمقراطية ومتحضرة واشتراكية حديثة متناغمة، وتوقع ذلك بحلول الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية سنة 1949-2049.

-السعي إلى السيطرة على الاقتصاد العالمي أحد المبادئ الأخرى للسياسات الصينية في هذه المرحلة، حيث نجح الرئيس "شي جين بينغ" خلال فترة رئاسته الأولى (2012) - (2017) في نقل الصين من نموذج السلع المصنعة المنخفضة التكلفة وذات القيمة المضافة إلى نموذج استهلاكي يركز على الصناعات والخدمات المتقدمة والاستهلاك المحلي[34].

-ثم طرح "شي جين بينغ" خلال المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي فكرا اقتصاديا جديدا سمي بـ "فكر شي جين بينغ في اشتراكية ذات خصائص صينية في عصر جديد"، تتضمن مزيدا من الانفتاح على

[33] شريفة كلاع،الحرب الباردة الجديدة من خلال الصراع الاقتصادي الأمريكي-الصيني :هل ستخلق الصين عالما متعدد الأقطاب؟،المرجع سبق ذكره،ص108

[34] المرجع سبق ذكره،ص109-110

العالم، لأن الانغلاق يفقد القدرة على التغلغل والسيطرة، ويبرز هدف "شي جين بينغ" من وراء فكره الاقتصادي في قوله: "الأمة الصينية صمدت وأصبحت غنية وقوية وتمتلك الآن مقومات التجنيد، وفي العصر المقبل ستقترب الصين أكثر من مركز الصدارة وستقدم مساهمات للجنس البشري"، ولذلك عمل "شي جين بينغ" بالتركيز على العوامل التي تساعد في تغلغل الاقتصاد الصيني في مفاصل الاقتصاد العالمي،و تمثل الصين اليوم ثاني أكبر اقتصاد عالمي .

2.2 الصين ثاني اكبر اقتصاد عالمي: من بين المؤشرات على ذلك :

1-تقلص الفارق بين حجم الناتج المحلي الإجمالي الصيني ونظيره الأمريكي من 9.073 تريليون دولار سنة 2000 إلى 7.170 تريليون دولار عام 2016، وإلى نحو 6.4 تريليون دولار عام 2017، وقد ذهبت توقعات صندوق النقد الدولي إلى احتمال تراجع هذا الفارق إلى نحو 5.469 تريليون دولار عام 2020، مع توقعه أيضا أن يبلغ الناتج المحلي الأمريكي سنة 2019 نحو 21.927 تريليون دولار مقابل 16.458 تريليون دولار لنظيره الصيني .

2- أصبحت الصين أكبر دولة مصدرة للسلع في العالم منذ سنة 2009 بعدما تجاوزت ألمانيا في هذا الصدد، وأضحت أكبر دولة من حيث إجمالي حجم التجارة الخارجية منذ سنة 2014 بعدما تجاوزت بذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

3- أصبحت الصين الشريك التجاري الأهم والأكثر نفوذا وتأثيرا في كثير من الدول حول العالم، بما في ذلك القوى الاقتصادية الكبرى .

4- باتت الصين ثاني أكبر مستثمر على مستوى العالم في مجال البحث والتطوير بعدما أصبحت تنفق نحو 20% من إجمالي الإنفاق العالمي على البحث والتطوير.

5-وتتبع الصين مجموعة من السياسات الاقتصادية والتجارية، بهدف تعزيز صعودها عالميا في المستقبل، ولعل أبرز أدواتها السياسات الاقتصادية التجارية المتمثلة في المبادرة الاقتصادية طريق واحد – حزام واحد One Belt One Road التي أعلن عنها الرئيس شي جين بينغ" سنة 2013، والتي تعتبر إحدى أدوات تعزيز نفوذ الصين، على اعتبار أن الاقتصاد والتجارة يمثلان محركا رئيسيا لهذا الصعود، فالمبادرة تعد التعبير الإيديولوجي لسعي الصين نحو تعظيم قدراتها الاقتصادية العالمية، وكذا تطلعها السياسي إلى الصعود قطبا دوليا مهما وإن لم يكن مهيمنا، وقد أصبح اسم المبادرة في شهر ماي 2017 "الحزام والطريق"، والتي تمثل إحياء لطريق الحرير القديم الذي كان يربط الصين برا بمنطقة وسط آسيا والبحر الأبيض المتوسط، حيث تهدف إلى ضخ استثمارات ضخمة لتطوير البني التحتية للممرات الاقتصادية العالمية لربط أكثر من 70 بلدا، وهي عبارة عن مشروع يهدف إلى إنشاء شبكة طرق برية من سكك الحديد والطرق عبر آسيا

الوسطى وروسيا، وحزام بحري يسمح للصين بالوصول إلى إفريقيا وأوروبا عبر بحر الصين والمحيط الهندي، بكلفة إجمالية تبلغ تريليون دولار .

6- قد وقعت أكثر من 100 دولة ومنظمة دولية بحلول شهر جويلية 2018 على وثائق تعاون مع الصين في إطار مبادرة "الحزام والطريق"، أيضا قد قامت 105 دولة ورابطة دولية بتوقيع 123 وثيقة تحت رعاية مبادرة الحزام والطريق" ويشمل ذلك 37 دولة إفريقية وكذا الاتحاد الإفريقي.

في إطار نفس المبادرة أقامت الصين "قناة نيكاراغوا" والتي تهدف إلى ربط المحيط الهادي بالمحيط الأطلنطي، كبديل عن "قناة بنما" التي يسيطر عليها الجيش الأمريكي، والتي بدأ العمل فيها من سنة 2016، كما أعلنت عن ممر التنمية الباكستاني سنة 2015 لربط غرب الصين بميناء جوادر" المطل على بحر العرب، القريب من الخليج العربي أين توجد مصادر الطاقة، كما سيسمح بتصدير السلع والبضائع الصينية دون المرور ببحر الصين الجنوبي، والذي يتواجد به الأسطول الأمريكي السابع [35].

7-كما تسعى الصين الى توسيع التعامل بالعملة المحلية "اليوان"، حيث اعلنت سنة2018 عن ابرامها عقود لشراء النفط باليوان المغطى بالذهب، وذلك بالتوازي مع بدء التعامل بالعملة المحلية بين روسيا وكل من الصين وتركيا والهند في محاولة من عدة دول لكسر احتكار الدولار كعملة وحيدة للتجارة .

-و ما يثير ايضا قلق الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن هو تطوير الصين تقنيات جديدة والمتمثلة في تقنية الجيل الخامس، والتي قد تمثل تهديدا للأمن القومي الأمريكي، حيث اتهم الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" شركة الاتصالات الصينية العملاقة هواوي "Huawei باستخدام شبكاتها الداخلية للتجسس على الولايات المتحدة الأمريكية، إذ قد يؤدي إدخال تقنيات جديدة إلى زيادة خطر الهجمات والتجسس السيبراني .

3. الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

هناك عدة مؤشرات تدل على تزايد حدة التنافس التجاري والاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين، الأمر الذي يشير الى حرب باردة جديدة على اعتبار أن هذه الأخيرة ارتبطت بعدم استخدام القوة العسكرية كأداة للصراع، وتستخدم باقي أدوات القوة من اقتصادية ودبلوماسية وغيرها، إذ تجدر الإشارة هنا إلى أن الخلافات التجارية بين الدولتين كانت بوادرها خلال سنة 1996 أين بلغ الفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة الأمريكية فيها إلى حوالي 39.5 مليار دولار، وهو ما جعل هذه الأخيرة تطالب الصين بفتح أسواقها أمام السلع الأجنبية ملوحة في حالة عدم الموافقة على ذلك باستخدام الإجراءات التالية:

[35] المرجع سبق ذكره،ص110-112

1-فرض قيود على التجارة مع الصين.اين فرضت سلسلة من الإجراءات الحمائية الأمريكية، بدءا بفرض رسوم جمركية سنة 2018 على واردات عدد من السلع وفي مقدمتها: الحديد والصلب بنسبة 25% والألمنيوم بنسبة 10% بالإضافية إلى دراسة فرض رسوم جمركية على ما يوازي 1300 بند جمركي للواردات الأمريكية من الصين تتراوح قيمتها بين 50 و 60 مليار دولار.

2-إلى جانب الإعلان عن فرض قيود استثمارية تهدف إلى منع الشركات الصينية من الاستحواذ على الشركات الأمريكية العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وذلك مع تقديم شكوى رسمية إلى منظمة التجارة العالمية ضد انتهاكات الشركات الصينية الحقوق الملكية الفكرية بالسوق الأمريكي، وقد ردت الصين على هذه الإجراءات بالمثل، حيث فرضت رسوما جمركية على وارداتها من أمريكا بمبلغ وصلت قيمته إلى 50 مليار دولار، لتتصاعد بذلك حدة الصراع بين الطرفين .

3- تخفيف استيراد الأقمشة والملابس الصينية كما حدث سنة 1983 ، وقد ردت الصين على ذلك الإجراء بقرار فرض القيود على الواردات الصينية من القطن الأمريكي.

4- تحميل الصين مسؤولية النتائج المترتبة على القرصنة الفكرية المتمثلة في نسخ الأسطوانات الموسيقية وأقراص الحاسوب والتصاميم المختلفة من ناحية ثانية، وهو أمر كان يكلف الولايات المتحدة الأمريكية خسارة سنوية تصل إلى 400 مليون تقريبا، والعمل على منع وصول القمح الصيني إلى السواحل الشمالية الغربية الأمريكية لأغراض صحية بسبب إصابته بأمراض زراعية .

5-نمو الاقتصاد الصيني بنسبة تزيد عن 6٪ سنويا، ما يعني انه سيحل محل الاقتصاد الامريكي خلال سنوات، أحد الأسباب التي جعلت الرئيس الأمريكي دونالد ترامب" ينظر إلى التجارة مع الصين باعتبارها قضية أمن قومي بقدر ما هي قضية اقتصادية، خاصة مع توجيه الصين استثمارات كبيرة في إقامة قوة بحرية "المياه الزرقاء" وبناء قوات جوية فائقة التقدم، وهما القوتان اللازمتان لهزيمة الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما حدثت مواجهات بين الجانبين .

6-ما يعزز الحرب التجارية هو تصاعد الفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة الأمريكية .فمع بلوغ عجز الميزان التجاري الأمريكي مع الصين بقيمة 375 مليار دولار سنة 2017، بادرت إدارة الرئيس الأمريكي المنتهية عهدته دونالد ترامب بشن حرب تجارية على الصين من خلال فرض رسوم على الواردات الأمريكية من الصين بمليارات الدولارات، فمنذ شهر مارس 2018 تتبادل الدولتان فرض الرسوم على وارداتهما المتبادلة، وهو ما يعتبره كثيرون بأنه معركة بين قطبي الاقتصاد العالمي للهيمنة على الاقتصاد العالمي.

7- وقد حاول "دونالد ترامب" في إطار هذه الحرب التجارية إقناع الشركات التجارية الأمريكية التي تستثمر في الصين مثل شركة Apple بنقل أعمالها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. فحسب وجهة النظر

الأمريكية أنه من شأن حظر استثمار الشركات الصينية في شركات التكنولوجيا الأمريكية، ومنع تصدير هذه التكنولوجيا يعرقل خطط الصين في أن تكون مركز التكنولوجيا في العالم تحت مسمى "صنع في الصين2025 [36].

8-كما تنظر الولايات المتحدة الى نموذج السياسي و الاقتصادي الصيني على انه تقويض للنظام و المؤسسات الدولية لبريتن وودز. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى المخاوف الأمريكية من السياسات الاقتصادية الصينية من خلال ما تطرق له جريج برازينسكي "Gregg A. Brazinsky الأستاذ في جامعة "جورج واشنطن" في كتابه "الفوز بالعالم الثالث: المنافسة الصينية الأمريكية خلال الحرب الباردة"، بأن الولايات المتحدة الأمريكية تخشى من أن الصين ستنشر نموذجا للتنمية السياسية والاقتصادية، سيقوض النظام الدولي الليبيرالي الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى التمسك به، فالمؤسسات التي أنشأتها الصين عقب إطلاق مبادرة "الحزام والطريق" مثل "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية، من الممكن أن تحل محل مؤسسات "بريتون وودز" البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، خاصة مع انضمام عدد كبير من الدول له ومن بينها دول أوروبية كبيرة، مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والتي انضمت لعضوية هذا البنك الذي أسته الفسين سنة 2014 حسين 2019 (16-17)، وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى أن صعود الصين من خلال التمركز الاقتصادي وسياسة فرض الأمر الواقع، وإقامة تحالفات في مختلف مناطق العالم وخاصة بعد استثمارها في أزمة جائحة فيروس كورونا، بأنه سيخلق تحولات جيوسياسية جديدة تسعى من خلاله الصين إلى إعادة تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب، وفي هذا الإطار يؤكد "هنري كيسنجر "Henry Kissinger على أن الإستراتيجية الصينية تسترشد باللعبة الصينية Wei Qi وي تشي"، ويتم التركيز فيها على إيجاد أسرع طريقة للقبض على الملك، فالهدف منها هو بناء الأصول ببطء وبصير لإثبات توازن اللعبة لصالح المرء، وينصب التركيز الصيني على إستراتيجية طويلة الأجل، وليس على مكاسب قصيرة الأجل، وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة[37].

9-و يعتبر بذلك الذكاء الصناعي هو الأخر قلب الصراع الاقتصادي و الإستراتيجي الأمريكي الصيني في إطار ما يعرف" بحرب الرقائق الإلكترونية"[i].اذ يتطلب الذكاء الاصطناعي وأسلحة المستقبل استخدام أشباه الموصلات ذات الكفاءة العالية. مما يفتح الباب على المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والتي أصبحت فها الرقائق أو أشباه الموصلات في الذهب الأسود في القرن الـ21، وقد أنفقت عليها الصين

[36] المرجع سبق ذكره،ص117

[37] شريفة كلاع،الصين بين الصعود و تاكيد الذات و المكانة الدولية،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،العدد02،2021،ص638

عام 2021 أكثر مما أنفقت على النفط، لأنها موجودة في كل شيء من الهواتف إلى وحدات التحكم في الألعاب، ومن مراكز البيانات إلى الألواح الشمسية وأنظمة المراقبة، ومن الطائرات إلى السيارات وهي تعمل على تعزيز نمو الذكاء الاصطناعي، ودعم ظهور شبكات الجيل الخامس، والمركبات الكهربائية وأنظمة الأسلحة.

وتعمل الصين على إطلاق صندوقا استثماريا جديدا مدعومًا من الدولة يهدف إلى جمع حوالي 40 مليار دولار لقطاع أشباه الموصلات، حيث تكثف البلاد جهودها للحاق بالولايات المتحدة والمنافسين الآخرين. ومن المرجح أن يكون أكبر الصناديق الثلاثة التي أطلقها صندوق استثمار صناعة الدوائر المتكاملة الصيني، المعروف باسم "الصندوق الكبير وتتجاوز قيمتها البالغ 300 مليار يوان (41) مليار دولار)، قيمة الصناديق المماثلة لعامي 2014 و 2019، والتي جمعت 138.7 مليار يوان و 200 مليار يوان وفقا لتقارير الحكومة الصينية .

رغم أن الصين تسيطر على المادة الخام، فهي أكبر منتج للجرافيت والجرمانيوم في العالم بنسبة تصل إلى 61% من مجموع ما تنتجه دول العالم الأخرى. وهذا ما تحتاجه الرقائق المادة الخام التي أصلع منها، والمعدات التي تحول تلك الرمال السيليكون والجرمانيوم إلى منتجات نهائية، والتي تسيطر فيها الصين على صادرات بعض المعادن المستخدمة على نطاق واسع في صناعة أشباه الموصلات لحماية الأمن والمصالح القومية الصينية والتي قامت الصين بحضر تصديرها والتي تدخل في صناعة كابلات الألياف الضوئية والخلايا الشمسية وفي رقائق الكمبيوتر عالية السرعة، والبلاستيك، وفي التطبيقات العسكرية مثل أجهزة الرؤية الليلية، وكذلك أجهزة استشعار صور الأقمار الصناعية، إضافة إلى أجهزة الاتصالات الرادار والراديو والأقمار الصناعية.

وقد أثارت البلدان في آسيا التي تنتج الرقائق مثل تايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية مخاوف بشأن كيفية تأثير هذه المعركة التي تتصادم فيها واشنطن وبكين على سلسلة التوريد العالمية .

كما أن مخاوف واشنطن تتزايد في أن يتفوق الجيش الصيني على الجيش الأميركي من حيث القوة الكلية، من خلال استخدام التكنولوجيا الأميركية، وسعى شي جين بينغ الرئيس الصيني بأن يصبح الجيش الصيني جيشا قويا بحلول عام 2049، خلال الذكرى المئوية لحكم الحزب الشيوعي الصيني وخاصة في مجال الحرب الإلكترونية مما جعل إدارة الرئيس الأمريكي بايدن تفرض قيودا على تصدير أشباه الموصلات إلى الصين لأنها تمثل تهديدا للأمن القومي الأمريكي.ويجدر الذكر أن أكثر من 90%من أشباه الموصلات في العالم مصنوعة بالمكان الذي يعتقد العديد من المسؤولين الأميركيين أنه يمكن أن يكون موقع الصراع العالمي وهي تايوان وفي حال ضم الصين لتايوان، سيشهد العالم تعملا في إمدادات أشباه الموصلات بشكل كبير، وتعتبر بكين تايوان مقاطعة لم تنجح بعد في إعادة ضمها لباقي أراضيها منذ نهاية الحرب الأهلية الصينية عام

1949، وتسعى الصين الى توحيد الجزيرة بالقوة إذا لزم الأمر.وتعمل كلا من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان على الحد من وصول الصين إلى صناعة الرقائق المتقدمة وغيرها من التقنيات التي قد تستخدم في صناعة الأسلحة وقد هددت فيه حكومة الرئيس الصيني شي بمهاجمة تايوان حيث ارتفع عدد الشركات المصنعة للرقائق الإلكترونية في الصين من 1300 عام 2011 إلى 22800 شركة في عام 2020. ومع ذلك، فإن هذا النمو الهائل تركز على الشركات التي تصنع رقائق أكبر حجما وأقل تقدما من الناحية التكنولوجية. وتشير التقديرات إلى أن الصين بعيدة كل البعد عن هدفها المتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي في أشباه الموصلات بنسبة 70%بحلول عام2025 [38].

سادسا.الحرب الروسية الأوكرانية و تداعياتها الاقتصادية العالمية

أعلنت روسيا عن عملية عسكرية في أوكرانيا في 24 فيفري 2022.بالرغم من أن أسباب اندلاع الحرب متعددة، منها ما هو أمني و استراتيجي إلا أنه ينتج عنها آثارا اقتصادية ليس على أطراف النزاع روسيا وأوكرانيا فحسب، بل تمتد إلى دول أخرى و ذلك بسبب العلاقات الاقتصادية و التبادل الدولي وحالة عدم التأكد التي ترافق حدوث الأزمات ، لذلك نحاول معرفة كيفة تأثير الحرب الروسية – الأوكرانية على الاقتصاد العالمي .

1. جذور الصراع الروسي الأوكراني

تعود أصول القضية الأوكرانية المعاصرة إلى العام 1991 مع تفكك الاتحاد السوفيتي، وحصول أوكرانيا على استقلالها في نفس العام. وفي العام 1994، جرى توقيع مذكرة بودابست" التي تعهدت بموجبها روسيا الاتحادية باحترام حدود أوكرانيا في مقابل تخلي كييف عن ترسانتها النووية الموروثة عن الاتحاد السوفيتي لصالح روسيا. لكن سرعان ما فرضت الحسابات الجيوسياسية نفسها على شرق أوروبا، مع اتجاه حلف الناتو للتمدد شرقا. فانضمت جمهوريات التشيك والمجر وبولندا للحلف عام 1999، وبين عامي 2004 و 2009 انضمت 9 دول من شرق أوروبا، بعضها من الجمهوريات السوفيتية السابقة بلغاريا، إستونيا لاتفيا، ليتوانيا رومانيا، سلوفاكيا سلوفينيا، ألبانيا، كرواتيا)، ثم لحقت بها بعد ذلك كل من الجبل الأسود ومقدونيا الشمالية. وأصبح إجمالي عدد الدول التي انضمت للحلف بين 1999و 2020 نحو 14 دولة، تشكل نحو نصف الدول الأعضاء في الحلف الذي تأسس عام 1949.ولم يعد متبقيًا من الدول العازلة بين روسيا والناتو سوى بيلاروسيا وأوكرانيا، وترى روسيا أن انضمام هاتين الدولتين إلى الناتو يعني حصارها داخل حدودها، وتصاعدت مخاوفها مع مخرجات قمة الناتو التي عقدت في العاصمة الرومانية، بوخارست، عام 2008، عندما رحب الحلف بتطلع أوكرانيا وجورجيا لنيل عضويته، وهو ما كان، من وجهة الرومانية،

[38] بن يحي نبيلة،حرب الرقائق الالكترونية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين و تسييس التكنولوجيا،مجلة السياسة العالمية،العدد31،2023/12/03،ص13-15

بوخارست، عام 2008، عندما رحب الحلف بتطلع أوكرانيا وجورجيا لنيل عضويته، وهو ما كان من وجهة النظر الروسية، بمنزلة إعلان لحرب ممتدة بين روسيا والغرب. فبدأت روسيا سلسلة من المواجهات العسكرية لمنع هاتين الجمهوريتين من الانضمام للحلف، وكانت البداية بالحرب الروسية – الجورجية، عام 2008، وقيام روسيا بضم إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، ثم الحرب الروسية – الأوكرانية عام 2014، ثم قيام روسيا بإعلان ضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية.

وردا على ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، تسارعت معدلات التعاون العسكري والأمني بين الولايات المتحدة وأوكرانيا وتشير بعض التقديرات إلى حصول أوكرانيا خلال الفترة من 2014 إلى 2021 على نحو 5.6 مليارات دولار من الولايات المتحدة، تشمل أسلحة ومعدات تدريب للجيش، ودعم مكافحة التهديدات السيبرانية، بالإضافة إلى الدعم ألاستخباراتي لمواجهة التهديدات الروسية عبر مبادرة المساعدة الأمنية الأوكرانية . كما أقر حلف الناتو حزمة من المساعدات الشاملة لتعزيز الإستراتيجية الدفاعية والأمنية في أوكرانيا.

وأظهرت استطلاعات الرأي خلال السنوات 2015-2021، التي أجريت داخل أوكرانيا، تنامي الاتجاهات المؤيدة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والناتو، حيث كشف استطلاع، في 17 ديسمبر /كانون الأول 2021، عن تأييد 58% من الأوكرانيين الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتأييد 54% الانضمام إلى الناتو، بينما أيد 21% فقط الانضمام إلى الاتحاد الجمركي الأوراسي بقيادة روسيا.وفي العشرين من فبراير 2022، اعترف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين باستقلال جمهوريتين انفصلتا عن أوكرانيا هما "لوغانسك"، و"دونيتسك". وفي الرابع والعشرين من نفس الشهر، قامت القوات المسلحة الروسية بغزو عسكري شامل للأراضي الأوكرانية بدعوى أن ذلك جاء بناء على دعوة وجهتها هاتان الجمهوريتان الانفصاليتان للنظام الروسي للدفاع عنهما [39].

2. مكانة الاقتصاد الروسي والأوكراني على المستوى العالمي

تحتل كل من روسيا وأوكرانيا مكانة هامة في الاقتصاد العالمي ، و ذلك كون الأولى عضو من أعضاء مجموعة البريكس و دورها المهم في الجانب الطاقوي ، أما أوكرانيا تعتبر من الدول المصدرة لمادة القمح و هي المادة الأساسية في كثير من الدول و سنفصل أكثر فيما يلي :

1.2 طبيعة الاقتصاد الروسي ومكانته عالميا

-لقد أصبحت روسيا عضوا ضمن مجموعة البريكس BRICS ، وهو المصطلح الذي يشير إلى الحروف الأولى لخمس دول هي البرازيل ، روسيا، الهند ، الصين وجنوب إفريقيا، حيث كان استخدام هذا المصطلح لأول مرة في عام 2001 إشارة الى الدول الصاعدة ،وازدادت حدة التحدي لإقامة هيكل مؤسسي و

[39] عصام عبد الشافي،الحرب الروسي الأوكرانية و مستقبل النظام الدولي،مركز الجزيرة للدراسات،03 ماي 2022،ص1-2

خطة عمل موحدة، ومع نشوئها زادت التنبؤات بأنها سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين و على اقتصاديات الدول السبع الكبرى في منتصف القرن حيث تشترك دول البريكس كونها اقتصاديات ناشئة يزداد وزنها الاقتصادي في العالم مع مرور الوقت .

-أما عن مؤشرات الاقتصاد الروسي قبل الحرب الروسية الأوكرانية 2022، فلقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لروسيا 4,7% عام 2021، أما معدل التضخم السنوي بلغ8.4٪ .

-تعتبر روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم و أكبر منتج في العالم بعد الصين والهند، و وفقا لوكالة الطاقة الدولية، فان روسيا ثالث أكبر منتج للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة العربية السعودية، و أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم و ثاني أكبر مصدر للنفط بحوالي 5 مليون برميل نفط يوميا، كما أن روسيا تعد موردا رئيسيا للمنتجات الكيميائية كالأسمدة و المعادن و المنتجات الخشبية .

-و لتوضيح مكانة روسيا أكثر في التجارة العالمية نوضح فيما يلي النسبة المئوية لصادرات روسيا من الصادرات العالمية:

25,3%الغاز الطبيعي، % 23 البلاتينيوم، % 22,5 النيكل، 18% الفحم الحجري، 14% الأسمدة، 14% البلاتين، % 11,4 النفط الخام، 10% الألمنيوم، 18% القمح [40].

من خلال ما سبق يظهر جليا مكانة الاقتصاد الروسي كون روسيا من الدول ذات الثروات الطبيعية التي جعلتها تحتل المراتب الأولى في إنتاج وتصدير العديد من المعادن، كما أن تطوير صناعتها العسكرية مكنتها من تصدير الأسلحة من جهة وتعزيز قوتها الاستراتيجية من جهة أخرى.

2.2 طبيعة الاقتصاد الأوكراني ومكانته عالميا

تقوم القاعدة الاقتصادية لأوكرانيا على توافر الثروات الباطنية المهمة وعلى رأسها خامات الفحم الحجري و الحديد ومصادر الطاقة من النفط و الغاز والكهرباء ، وهذا ما يساعد على تطور الكثير من الصناعات فيها خاصة الصناعات الثقيلة و التعدينية وصناعة الآلات ، حيث يوجد فيها أكثر من 130 مصنعا لإنتاج الحديد يوفر المواد الحديدية اللازمة للصناعات الأخرى أهمها صناعة الآلات المتنوعة، وتحتل الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية مكانة هامة ، إذ يتم الاعتماد عليها لإنتاج الأسمدة الكيماوية و منها الأزوتية الضرورية لتطوير الزراعة في البلاد حيث أن توافر الشروط الطبيعية ووجود التربة الخصبة من العوامل التي تساعد على نمو الزراعة وتطورها ، حيث تبلغ مساحة الأراضي الأوكرانية الصالحة للاستثمار الزراعي نحو 50 مليون هكتار .

[40] منال هاني،الحرب الروسية الأوكرانية وأثرها على الاقتصاد العالمي:الواقع و الدروس المستفادة،مجلة معهد العلوم الاقتصادية ،العدد 02، 2022، ص25-26

-أما عن مؤشرات الاقتصاد الأوكراني قبل بداية الحرب فلقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 3,4% عام 2021 بينما بلغ معدل التضخم السنوي 10% ، و بالنسبة لمكانة الصادرات الأوكرانية فإن أوكرانيا تحتل المراتب الأولى في إنتاج وتصدير السلع الغذائية التي تعتبر أساسية للعديد من البلدان كزيت عباد الشمس التي تقارب حصتها حوالي النصف من التجارة العالمية بنسبة 40,38% وتبلغ حصتها من تصدير الذرة 13,4% من الصادرات العالمية ونسبة 5,25% حصتها من التجارة العالمية للقمح[41].

مما سبق نلاحظ أن للاقتصاد الروسي مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي من حيث حجم صادراته وإمكانياته الطبيعية والصناعية كما أن الاقتصاد الأوكراني ورغم أنه ليس بحجم الاقتصاد الروسي إلا انه يعتبر اقتصادا مهما من حيث حجم الإنتاج وحجم الصادرات السلع أساسية.

3. الآثار المترتبة عن الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي

نظرا للعلاقات الاقتصادية الروسية فان دخول روسيا في حرب أو فرض عقوبات عليها سينجر عنه العديد من التبعات الاقتصادية وليس على أطراف النزاع فقط بل على الاقتصاد العالمي وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

1.3 تبعات الحرب على الاقتصاد الروسي والأوكراني

-**بالنسبة لروسيا:** بعد قيام الحرب الروسية على أوكرانيا في فيفري 2022 توسعت العقوبات المفروضة على روسيا، حيث تم استبعاد 7 بنوك روسية من شبكة سويفت العالمية و ذلك بموجب لوائح الاتحاد الأوروبي ، كما أعلنت بريطانيا عن تجميد أصول بنكية روسية واستبعادها من النظام المالي البريطاني وكذا تجميد أموال الشركات والحكومات الروسية العاملة في الأسواق البريطانية و تم وضع حد أقصى لإيداع المواطنين الروس في البنوك البريطانية ومنع الشركات العاملة في السوق البريطاني من إجراء أي تحويلات مالية مع البنك المركزي الروسي أو وزارة المالية الروسية، كما فرضت عقوبات ضد عدد من البنوك الروسية وشخصيات محسوبة على النظام الحاكم في روسيا وحظرت على مواطنها إجراء أي تعاملات مع البنك المركزي ووزارة المالية .

-منع الطيران الروسي من الطيران فوق الأجواء الأوروبية أو الهبوط على المطارات الأوروبية - فرض قيود على الصادرات الروسية ووقف تراخيص الاستيراد والتصدير من روسيا وإلى بريطانيا خاصة مواد التصنيع العسكري وتكرير النفط.

-تم منع دخول ما يزيد على نصف الواردات الروسية من السلع ذات التقنية العالية إلى الأراضي الأمريكية

-في ألمانيا تم وقف تصاريح تشغيل خط نورد ستريم 2 الروسي لتصدير الغاز إلى أوروبا.

[41] المرجع سبق ذكره،ص26-27

-و نظرا لانسحاب الشركات الأجنبية من روسيا وسيادة حالة عدم اليقين التي تؤثر على الاستثمار، تم توقع انكماش الاقتصاد روسي في عام 2022 .و في حالة استمرار الحرب و العقوبات المفروضة بسببها، يتوقع كذلك أن يتراجع الاقتصاد الروسي مرة أخرى في سنة2023 [42].

-**أما بالنسبة إلى أوكرانيا** : فحسب بيان خبراء صندوق النقد الدولي فان الحرب في أوكرانيا ألحقت خسائر فادحة بالبنية التحتية للبلاد فبالإضافة إلى الخسائر البشرية ، فان الخسائر الاقتصادية جسيمة ، فالموانئ والمطارات مغلقة من جراء الأضرار التي لحقت بها و كثير من الطرق تضررت أو دمرت ، فقد أصبح واضحا أن أوكرانيا ستتكبد تكلفة باهظة للتعافي و إعادة الإعمار .

2.3 تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي:

تعد روسيا من كبار مصدري النفط و الحبوب وغيرهما من السلع الأولية الأساسية الأخرى كما أصبح الاقتصاد العالمي أكثر تكاملا، ونتيجة لذلك أصبح للعقوبات تداعيات اقتصادية عالمية أكبر كثيرا من قبل لقد تسببت الحرب الروسية على أوكرانيا في حدوث أزمات إنسانية وهجرة و نزوح اللاجئين وكذلك في مخاطر سلبية إضافية للاقتصاد العالمي الذي لا يزال يئن تحت وطأة تداعيات جائحة كوفيد 19 و قد أدت الآثار المباشرة لانخفاض تدفقات التحويلات و الآثار غير المباشرة لارتفاع أسعار المواد الغذائية و الوقود و الأسمدة إلى زيادة مخاطر انعدام الأمن الغذائي و ارتفاع معدلات الفقر في العديد من البلدان منخفضة الدخل .

إن لروسيا وأوكرانيا تأثير مهم على الاقتصاد العالمي من خلال دورهم كموردين رئيسيين في عدد من أسواق السلع الأساسية، حيث تمثلان معا حوالي 30% من الصادرات العالمية من القمح، و 20% للذرة والأسمدة المعدنية و الغاز الطبيعي و 11% للنفط. بالإضافة إلى ذلك تعتمد سلاسل التوريد حول العالم على صادرات المعادن من روسيا وأوكرانيا ، و لقد ارتفعت أسعار العديد من هذه السلع بشكل حاد منذ بداية الحرب 2022 ، فحسب تقرير صندوق النقد الدولي فان الاقتصاد العالمي بأكمله سيشعر بآثار الحرب الروسية الأوكرانية وذلك بتباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم و سوف تتدفق تلك الآثار من خلال ثلاث قنوات رئيسية و هي:

ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة سيدفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع، مما يؤدي بدوره إلى تأكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب الاقتصاديات المجاورة بصفة خاصة سوف تصارع الانقطاع في التجارة وسلاسل الإمداد وتحويلات العاملين في الخارج كما ستشهد طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين، تراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين سيفضيان إلى إضعاف أسعار الأصول[43].

---

[42] المرجع سبق ذكره،ص30-31

[43] صندوق النقد الدولي،الحرب في أوكرانيا و أصداؤها عبر مختلف مناطق العالم،2022/03/17

-يواجه الاقتصاد العالمي عددا من التحديات في ظل الحرب الروسية على أوكرانيا حيث أشارت التوقعات إلى تباطؤ النمو العالمي من 6%% في عام 2021 إلى 3.2% في عام 2022 ثم 2.7% عام 2023 و ذلك راجع إلى التباطؤ الاقتصادي الملحوظ في أكبر الاقتصاديات ، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من عام 2022 وانكماش شهدته منطقة اليورو في النصف الثاني من عام 2022.

-كما أشارت إلى أن التضخم العالمي سيرتفع من 4,7 % في 2021 إلى 8,8 % في 2022 و كان الارتفاع المفاجئ في معدل التضخم أكثر انتشارا في الاقتصاديات المتقدمة ، و لقد ارتفع التضخم بصورة حادة في كثير من البلدان(المزيج من ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء و السلع الأولية) و نقض العمالة و اضطراب الإمدادات وهذا ما يضيف المزيد من التعقيدات القائمة في بيئة صنع السياسات لدى البلدان التي لا تزال في طور التعافي من جائحة كورونا[44] .

-**بالنسبة للدول العربية** :أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، فمن الممكن أن تشهد الدول المصدرة للمواد الهيدروكربونية مثل قطر و السعودية والكويت وليبيا والجزائر تحسنا في أرصدة المالية العامة و ميزان المدفوعات الخارجية وتعزيز معدلات النمو، ومن المحتمل أيضا أن تشهد البلدان المصدرة للغاز زيادة هيكلية في الطلب من أوروبا حيث أعلنت سلطات الاتحاد الأوروبي عن اهتمامها بتنويع مصادر إمداداتها من منتجات الطاقة ، أما البلدان غير المنتجة للنفط ستتعرض لتأثيرات سلبية قد تقود إلى توترات اجتماعية إضافية ، فالحرب ستؤثر تأثيرا ملموسا وسلبيا على عدة اقتصاديات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل : لبنان وسوريا وتونس و اليمن حيث أن هذه البلدان تعتمد اعتمادا أساسيا على أوكرانيا و / أو روسيا في الحصول على وارداتها الغذائية ، خاصة القمح . بالأزمة تؤدي إلى تعطل سلاسل توريد الحبوب و زيادة أسعار الأغذية و ارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج المحلية في قطاع الزراعة وستكون لانخفاض غلة المحاصيل و الدخول خاصة صغار المزارعين آثار سلبية على سبل كسب العيش وقد يؤثر ذلك على المنتمين إلى الفئات الفقيرة و الأكثر احتياجا و الذي يعتمدون على الزراعة في كسب أرزاقهم ، كما ستتأثر مصر بحركة السياحة فمن المتوقع ان تشهد ركودا في هذا القطاع حيث يشكل الروس و الأوكرانيون على الأقل ثلث السياح الوافدين[45] .

https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2022/03/15/blog-how-war-in-ukraine-is-reverberating-across-worlds-regions-031522

[44] منال هاني، المرجع سبق ذكره،ص33

[45] منال هاني، المرجع سبق ذكره،ص35

[i] الرقائق الإلكترونية هي قطع صغيرة مصنوعة من السيليكون، يتم تغليفها في حاوية من البلاستيك أو الخزف تسمى الحزمة، وتعمل الرقائق الإلكترونية على تضخيم الإشارات الكهربائية، أو تعمل كمفتاح تشغيل وإيقاف في تطبيقات الحاسب الآلي، ومن الممكن أن تكون الرقاقة عبارة عن ترانزستور واحد، أو دائرة متكاملة تضم مجموعة مترابطة من الترانزستورات. وتتكون الرقاقة الإلكترونية من مادة شبه موصلة (Semi-conducteur) وهو الاسم الذي اشتهرت به أشباه الموصلات هي عبارة عن عناصر ومركبات كيميائية ذات قدرة متوسطة على توصيل الكهرباء وتمتاز بانخفاض أسعارها وكفاءتها في مجال الطاقة كالسيليكون والجرمانيوم. كما تأتي الرقائق بعدة أحجام مختلفة، وأكثرها شيوعاً اليوم هي رقائق بحجم 14 ورقائق الخمسة نانومتر المستعملة في أجهزة أبل (Apple) كالأيفون (iPhone) والحاسوب المحمول ماك بوك (MacBook) ، والجدير بالذكر أن أكبر مصانع هذه الرقائق تتنافس لابتكار وتصنيع رقائق أصغر حجماً، وذلك لأنه كلما قل حجم الشريحة، زادت كفاءتها وتحتاج إلى وقت ومجهود أقل لمعالجة المعلومات .

عايش الإنسان أنظمة اقتصادية مختلفة تطورت عبر التاريخ من النظام البدائي إلى العبودي وصولا إلى النظام الإقطاعي في القرون الوسطى في أوروبا و النظام الإسلامي في نفس الفترة في المنطقة العربية.وساهمت العديد من العوامل التاريخية في العصور الوسطى المتأخرة كالكشوفات الجغرافية و نتامي التوسع الاستعماري و تطور المعاملات النقدية و الحرف ،تزامنا مع بروز الدولة الحديثة و النهضة الفكرية ثم الثورة الصناعية إلى ظهور النظام الرأسمالي في اوروبا .

و قد تطور النظام الرأسمالي ابتداءا من الراسمالية التجارية ،الصناعية ثم المالية.في المقابل يظهر النظام الاشتراكي مناهضا لمبادئ الرأسمالية خلال بدايات القرن العشرين في الاتحاد السوفياتي الى غاية انهيار النظام في السبعينيات.كما تخلل تاريخ الراسمالية ازماتها النظامية المالية الشهيرة كأزمة الكساد العظيم1929 و أزمة الرهن العقاري2008.

عقب الحربين العالميتين برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية و سياسية تولت قيادة العالم عن طريق ما عرف بنظام بريتون وودز 1944،و الذي كان يهدف لبسط الهيمنة الأمريكية عن طريق عملة الدولار والتحكم في زمام التجارة و النظام النقدي الدولي عن طريق مؤسسات بريتون وودز.الا أن انهيار هذا النظام مع تنامي الانتعاش الاقتصادي و نمو اقتصاديات الأوروبية و حركات التحرر التي شهدتها دول العالم سمحت ببروز قوى اقتصادية جديدة كالاقتصاديات الأسيوية خلال التسعينيات القرن الماضي. و بالمقابل تظهر الصين حاليا كقوى منافسة تطمح لتقويض الهيمنة الأمريكية العالمية،أين يتشكل الصراع التجاري و الاقتصادي بين الدولتين ملامحا لنظام دولي جديد متعدد الأقطاب مع تراجع سلطة الدولار ،كما سيؤرخ لأحداث اقتصادية جديدة على مسار التاريخ الإنساني المقبل.

أولا .الكتب

1. ابراهيم كبة،تاريخ الاقتصاد و الفكر الاقتصادي،طبعة1،جزء1،مطبعة الارشاد و جامعة بغداد،1970
2. احمد ابراهيم الشعراوي ،الاقطاع و أوروبا في العصور الوسطى،جامعة عين شمس،المطبعة العالمية،القاهرة ،1980
3. إسماعيل بن قانة،الوجيز في تاريخ الوقائع الاقتصادية،الطبعة الأولى،دار الحامد،عمان،الأردن،2017
4. عبد القادر شلالي،نشات ادوارد،محمد هاني،الوجيز في تاريخ الوقائع الاقتصادية،مكتبة القانون المقارن، بغداد، 2021
5. عامر محمد سعيد طوقان، النظام الاقتصادي الإسلامي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار البيروني، عمان، الأردن، 2017
6. محمد ادم المصري،اتفاقية بريتون وودز و نشات المنظمات الاقتصادية الدولية،مصر،2022
7. موريس دوب،دراسات في تطور الرأسمالية،ترجمة رءوف عباس حامد،لندن 1975
8. مصطفى الهمشري،النظام الاقتصادي في الاسلام،دار العلوم،السعودية،1985
9. سلامة موسى،الاشتراكية،دار النشر الهنداوي،القاهرة،2012

ثانيا.المقالات

1. أحمد عبد العزيز،جاسم زكريا،العولمة الاقتصادية و تأثيراتها على الدول العربية،مجلة الادارة والاقتصاد،عدد86،2011
2. أمين حواس، المعجزات الآسيوية: بعض الدروس المستفادة للبلدان النامية، مجلة الاستراتيجية والتنمية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر،العدد31،2013/01/4
3. روابح عبد الرحمان،الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية"أزمة الرهن العقاري"،مجلة دراسات اقتصادية،العدد01،2010/10/3
4. ساروت جابان، أحمد صابر محمود، ما المقصود بالرأسمالية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2015

5. سعد جبار حسن،علاقات العمل في الاسلام–دراسة مقارنة،مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم،العدد2016،39

6. سلمى سلطاني،العولمة الاقتصادية،مجلة دراسات اقتصادية،العدد2012/08/2،01

7. شاهد الياس،حمزة بالي،الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة،مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 2 ،2016/12/30

8. شريفة كلاع،الصين بين الصعود و تأكيد الذات و المكانة الدولية،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،العدد16،2021/12/02

9. شريفة كلاع،تحدي تزايد القوة الاقتصادية الصينية في ظل تراجع الهيمنة الأمريكية،الانتقال من الحروب التجارية الى الحروب البيولوجية من خلال فيروس كورونا،مجلة مدارات سياسية،العدد27،2021/12/02

10. شريفة كلاع،الحرب الباردة الجديدة من خلال الصراع الاقتصادي الأمريكي–الصيني :هل ستخلق الصين عالما متعدد الأقطاب؟،مجلة الدراسات القانونية و السياسية،العدد01 ،2022/01/05

11. شعبان رشيدة ،الازمات المالية العالمية و آثارها على الأسواق المالية في الدول النامية،مجلة القسطاس للعلوم الادارية الاقتصادية والمالية،مجلد1،ديسمبر2019

12. صندوق النقد العربي،الازمة المالية العالمية و تداعياتها على الاقتصادات العربية،ديسمبر2008

13. صندوق النقد الدولي،الحرب في أوكرانيا و أصداؤها عبر مختلف مناطق العالم،2022/03/17
https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2022/03/15/blog-how-war-in-ukraine-is-reverberating-across-worlds-regions-031522

14. عائشة بن عطا الله،قراءة في النموذج القائم على التصدير في عينة الاقتصاديات الآسيوية،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد09،2016/06/15

15. عبد الله فيصل نهار سعيد العجمي،خصائص النظام الاقتصادي و اهدافه،مجلة كلية الآداب،المجلد50،العدد02،يناير2019

16. عبد الله غانم، تحديات العولمة فرصة لبناء التكامل، مجلة الاحياء، العدد 2009/12/1،01

17. علي فيصل علي الأنصاري، الفروق الجوهرية بين الاقتصاد الاسلامي والرأسمالية، المجلد1 ، كلية الشريعة و الدراسات الاسلامية،جامعة الكويت، 2009/2008

18. عصام عبد الشافي،الحرب الروسي الأوكرانية و مستقبل النظام الدولي،مركز الجزيرة للدراسات،03 ماي 2022

19. لخضر طوير، العولمة الاقتصادية: دوافعها وأبعادها، مجلة دراسات وأبحاث، العدد11 ،جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، جوان ،2013

20. مبارك بوعشة،ديلمي لخظر،الأقلمة في جنوب شرق آسيا في اطار نموذج الاوز الطائر،مجلة العلوم الانسانية ،العدد06،2006/10/10

21. محمد رملي ،وسعي رابح،الازمة الاقتصادية 1929 الى الازمة المالية العالمية العالمية 2008،مجلة بحوث الاقتصاد والادارة،العدد2019،01

22. منال هاني،الحرب الروسية الأوكرانية وأثرها على الاقتصاد العالمي:الواقع و الدروس المستفادة،مجلة معهد العلوم الاقتصادية ،العدد 02، 2022

23. نبيلة بن يحي ،حرب الرقائق الالكترونية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين و تسييس التكنولوجيا،مجلة السياسة العالمية ،العدد31،2023/12/03

ثالثا.المطبوعات الجامعية

1. أسيا سعدان،مطبوعة جامعية في تاريخ الوقائع الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية،جامعة قالمة،

2. عبد العزيز بن علي السديس،تطور النظم الاقتصادية :تحول أوروبا من النظام الاقطاعي الى النظام الرأسمالي،جامعة الملك سعود،2013

3. معاد الشرفاوي الجزائرلي،تاريخ الفكر الاقتصادي،الجامعة الافتراضية السورية ،2020